المشهد الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٣/٢/١٩ الموافق ٩ ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠١ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

بنك اسرائيل يخفض توقعات النمو للعام ٢٠١٣ إلى ٢ر٨٪

صفحـ(٤)ـة

بحث جديد حول هرمية الموت في الجيش الإسرائيلي

صفحـ(٦)ـة

نتنياهو: محادثات أوباما ستركز على إيران وسورية والعملية السياسية مع الفلسطينيين

رئيس تحرير «هآرتس»: في حال استئناف المفاوضات سيتم التركيز على الاعتراف بالدولة الفلسطينية لا على الانسحاب

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أول من أمس (الأحد)، إنه تجري استعدادات مكثفة لإنجاح الزيارة التي من المقرّر أن يقوم بها الرئيس الأميركي باراك أوباما في ٢٠ آذار المقبل لكل من إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية.

وأضاف نتنياهو أن المحادثات التي سيجريها مع أوباما خلال زيارته هذه ستركز على ثلاثة موضوعات هي: أولاً، تقدّم إيران في سعيها لامتلاك أسلحة نووية؛ ثانياً، تفكك النظام في سورية؛ ثالثاً، تحريك العملية السياسية مع الفلسطينيين.

وشدّد على أن هذه الموضوعات الثلاثة تُعتبر الأهم بالنسبة إلى دولة إسرائيل من أجل الحفاظ على مستقبلها.

وذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» أمس (الاثنين) أن زيارة أوباما لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستستمر ٤٨ ساعة. وسيلتقي في إسرائيل كلاً من رئيس الحكومة، ورئيس الدولة شمعون بيريس، وسيلقي خطاباً موجهاً إلى الرأي العام الإسرائيلي، لم يُحدّد مكان إلقائه بعد.

من ناحية أخرى، قال رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس إن على الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن تستأنف عملية السلام مع الفلسطينيين فور الانتهاء من تأليفها.

وجاءت أقواله هذه لدى استقباله أول من أمس (الأحد) وفداً من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل، في ديوان رئيس الدولة في القدس.

وأشار بيريس أيضاً إلى أن رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، المكلف بتأليف الحكومة المقبلة، جدّد التزامه العلني بحل الدولتين، وإلى أنه ليس ثمة خيار أمام إسرائيل لتسوية النزاع مع الفلسطينيين أفضل من هذا الحل.

وكان رئيس الدولة يشير بذلك إلى الخطاب الذي ألقاه نتنياهو، قبل أسبوع، أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية العاملة في الولايات المتحدة، والذي عُقد في القدس، وأكد فيه أنه ما زال ملتزماً بما ورد في خطاب جامعة بار - إيلان (في حزيران ٢٠٠٩) فيما يتعلق بحل الدولتين، وأن أهم التحديات الماثلة أمام الحكومة الجديدة التي يعكف على تأليفها كامن في التوصل إلى سلام مستقر مع الفلسطينيين.

وتوقع رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، أنه في حال استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، فسيتم التركيز على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لا على الانسحاب من المناطق المحتلة.

وكتب بن، في مقال له أمس (الاثنين)، أن كل الدلائل المتراكمة إلى الآن تشير إلى أن الفلسطينيين سيعودون إلى تصدّر جدول الأعمال الإسرائيلي. وبين هذه الدلائل، برز كلام رئيس الحكومة نتنياهو بشأن السلام، وظهرت المطالبة بتشكيل ائتلاف حكومي قادر على استئناف المفاوضات. ويجري هذا في ظل اقتراب زيارة الرئيس باراك أوباما، وانهيار الوضع القائم والهدوء في المناطق المحتلة، وفي ظل خطر نشوب انتفاضة ثالثة.

وأضاف أنه بغضّ النظر عن التركيبة الائتلافية التي سيتم التوصل إليها، فإن حكومة نتنياهو المقبلة ستبحث عن سبيل لاستئناف المفاوضات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ذلك بأن الضغط الدولي وحالة الغليان على الأرض يدفعان في هذا الاتجاه. وإذا ما افترضنا أن المفاوضات استؤنفت، فماذا سيكون مضمونها؟ فصيغة «الأرض مقابل السلام» باتت بعيدة، ونتنياهو يرفض تقديم

أوباما: استدارة حذرة نحو الشرق الأوسط.

أي تنازلات جغرافية بحجة أن كل أرض تنسحب منها إسرائيل ستتحول فوراً إلى «قاعدة إرهاب إيرانية». وهو يصر على استمرار وجود الجيش الإسرائيلي على الحدود مع الأردن، وعلى السيطرة على حدود الفلسطينيين الخارجية. وعلى ما يبدو، فإن ثورات «الربيع العربي»، وخطر انهيار النظام في الأردن، يجعلان نتنياهو أكثر تمسكاً بموقفه وبضرورة عدم المخاطرة.

كما أن موضوع إخلاء المستوطنات لا يشكل مخرجاً سهلاً بالنسبة إلى نتنياهو، إذ أن الائتلاف الذي سيشكله سيواجه صعوبة في التحرك، وسيتمرد عليه أعضاء حزبه، ولن يَظهر الفلسطينيون حماستهم لمثل هذه الخطوة. وعلى الأرجح، فإن نتنياهو لن يتوجه في هذا الاتجاه إلاّ في حال اصطدامه بإملاء أميركي لا يمكن مخالفته.

وتابع: إذا ما افترضنا أنه لن تكون هناك انسحابات ولا إخلاءات، فماذا سيبقى للتفاوض بشأنه؟ يبقى أمر واحد هو التفاوض على اعتراف إسرائيلي وأميركي بالدولة الفلسطينية التي أعلنت في نهاية العام الماضي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإيجاد صيغة تسمح لكل من نتنياهو وأوباما بالتراجع عما أقدما عليه من تصويت ضد هذا الإعلان والاعتراف بفلسطين دولة مستقلة وشريكة في المفاوضات المستقبلية بشأن التسوية الدائمة.

وبرأيه فإن التفاوض على الاعتراف بفلسطين سيمنح نتنياهو فترة من الوقت ومن الهدوء، وسينقذ إسرائيل من العزلة الدولية. كما سيحظى الرئيس عباس بإنجاز وتَرِكة للأجيال القادمة بأنه أول رئيس لدولة فلسطين المستقلة. وسيكون أوباما قد أثبت أنه يستحق جائزة نوبل للسلام التي مُنحت له، وسيكون في إمكان الأوروبيين أن يروا أن الأميركيين يدعمون المسار الذي رسموه. وطبعاً، سيحتجّ شركاء نتنياهو من اليمين على ذلك، لكنهم لن يقوموا بإسقاطه من الحكم.

وأشار بن إلى أن التمعن في تصريحات نتنياهو يجعلنا ندرك أنه لا يرفض مثل هذا المسار. فمعارضته لإعلان دولة فلسطينية مستقلة في الأمم المتحدة كانت معارضة شكلية لا جوهرية، واعتراضه كان على أحادية الخطوة الفلسطينية، لا على جوهر رفع العلم الفلسطيني. وفي الأسبوع الماضي عاد نتنياهو إلى التعهدات التي قطعها في خطاب بار - إيلان، وإلى «دولتين لشعبين؛ دولة فلسطينية منزوعة السلاح؛ الاعتراف بالدولة اليهودية». وبالنسبة إليه، إذا تم التوصل إلى هذه النتائج من خلال المفاوضات وليس عبر الضغط الدولي، فإنه يستطيع أن يقول أنه حقق بذلك الوعود التي قطعها في خطاب بار - إيلان. غير أن نتنياهو سيطالب بالحصول على مقابل لموقفه من أوباما ومن عباس، فهو سيطالب بخطوة أميركية ما تجاه إيران، كما سيطالب بالحصول على موافقة فلسطينية بعدم ملاحقة إسرائيل أمام محكمة الجنايات الدولية في لاهاي. وسيصطدم نتنياهو بمطلب تجميد الاستيطان، وسيحاول تأجيله مقترحاً تجميد مطالبته بالاعتراف الفلسطيني بإسرائيل «دولة للشعب اليهودي».

ويعتقد بن أن هناك نقاط ضعف كثيرة في هذا الاقتراح، أخطرها أنه لا يغير الوضع القائم على الأرض.

لأول مرة منذ أحداث أسطول الحرية

إسرائيل تزوّد تركيا بأسلحة متطورة!

زودت إسرائيل تركيا، خلال الأيام الأخيرة، بأجهزة عسكرية إلكترونية متطورة من شأنها أن تحسن قدرات طائرات الإنذار لدى سلاح الجو التركي بشكل كبير، وذلك في أول صفقة بين الدولتين منذ أحداث أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة في أيار العام ٢٠١٠ والتي أدت إلى تدهور العلاقات بين الدولتين.

ونقل الموقع الالكتروني لصحيفة «هآرتس» أمس الاثنين عن مسؤول رفيع المستوى في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تأكيده على إتمام هذه الصفقة بين إسرائيل وتركيا.

ووفقا للموقع، فإن إسرائيل زودت تركيا «بمنظومات قتالية الكترونية» من صنع شركة «ألتا» التابعة للصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية، وأن شركة «بوينغ» الأميركية هي التي طلبت هذه الأجهزة لصالح سلاح الجو التركي.

وكانت شركة «بوينغ» قد وقعت، في منتصف العقد الماضي، على صفقة تقضي بتزويد تركيا بأربع طائرات إنذار ومراقبة جوية جديدة من طراز «أواكس»، تحمل رادارات كانت على طائرات مسافرين من طراز «بوينغ ٧٣٧» بعد تحويلها لاستخدام عسكري.

وفي إطار هذه الصفقة أبرمت «بوينغ» اتفاقا مع شركة «ألتا» الإسرائيلية ينص على تزويد الأجهزة الالكترونية المتطورة لصالح الطائرات التركية، وبلغ حجم هذه الصفقة ٢٠٠ مليون دولار.

وقال موقع «هآرتس» إن «بوينغ» سلمت طائرات «الأواكس» إلى تركيا قبل ٣ سنوات ودخلت في مجال خدمتها العسكرية، وأن من شأن تركيب المنظومات القتالية الالكترونية من صنع إسرائيلي أن يحسن قدرات الطائرات التركية الأربع بشكل كبير، وأن يمكنها من مواجهة منظومات دفاعية جوية متطورة.

وأضاف موقع الصحيفة أنه كان متفقا بين إسرائيل وتركيا على أن تحصل الأخيرة على هذه المنظومات في العام ٢٠١١ لكن في أعقاب الأزمة بين الدولتين، التي وصلت إلى حد سحب السفراء، وبسبب التقارب بين تركيا وبين كل من حركة حماس وإيران، قررت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وقف كافة الصفقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا.

وأدى هذا القرار الإسرائيلي إلى وقف مشروع تزويد أجهزة مراقبة جوية لطائرات سلاح الجو التركي من طراز «إف ١٦» والتي طورتها شركتا «ألتا» و«إلبيت» الإسرائيليتان، ووقف تزويد المنظومات المقاتلة لطائرات «أواكس».

وزودت إسرائيل تركيا في الماضي، من خلال عدة صفقات بين الجانبين، بمنظومات عسكرية عديدة ومتنوعة، وبضمنها تحسين قدرات دبابات تركية من طراز «بيتون»، وعشرات طائرات الاستطلاع الصغيرة من دون طيار من طراز «هارون».

وقال موقع الصحيفة إنه بسبب التزام «بوينغ» بتزويد طائرات «الأواكس» التركية بالمنظومات المقاتلة الالكترونية الإسرائيلية، وعلى أثر رفض إسرائيل تنفيذ الصفقة بسبب الأزمة مع تركية، تمت ممارسة ضغوط كبيرة من جانب جهات في الإدارة الأميركية على أعلى المستويات الإسرائيلية من أجل إتمام الصفقة.

وطالبت الإدارة الأميركية القيادة الإسرائيلية، وخاصة وزير الدفاع إيهود باراك، والمدير العام لوزارة الدفاع أودي شاني، بتنفيذ الصفقة مع تركيا.

تجدر الإشارة إلى أنه تتزايد في الآونة الأخيرة الأصوات الإسرائيلية التي تطالب الحكومة بإعادة العلاقات بين إسرائيل وتركيا إلى مجراها الطبيعي. وكان آخرها الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) والرئيس الحالي لـ «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب اللواء في الاحتياط عاموس يادلين، في معرض إجماله استنتاجات كتاب «التقديرات الاستراتيجية لإسرائيل للعامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣» الصادر عن المعهد قبل أسبوعين.

وأشار يادلين، على نحو خاص، إلى أن مجابهة الخطر النووي الإيراني تنطوي على فرصة لتحسين العلاقات بين إسرائيل وبين «دول سنية»، بينها تركيا ومصر والسعودية التي تدرك التهديد التي تشكله طهران، لكنه شدّد على أن «هذا مرهون باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين».

مقابلة خاصة مع المدير العام لـ «اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل»

الدكتور يشاي مينوحين لـ «المشهد»: إسرائيل تحتجز عددًا من الأسرى الفلسطينيين في مثل ظروف احتجاز «السجين إكس»!

كتب بلال ضاهر:

لا تزال قضية «السجين إكس» تثير زوبعة في إسرائيل، بعد أن كشف تحقيق صحافي أسترالي بثته قناة تلفزيونية، الأسبوع الماضي، عن أن الأسترالي اليهودي بن زيغير هو «السجين إكس»، الذي تم سجنه في سجن أيالون في مدينة الرملة، في العام ٢٠١٠، بهوية مجهولة وبشكل سري، وحتى من دون علم السجانين بهويته، وقضى مشنوقا في زنزانته، في نهاية العام نفسه، رغم أن الزنزانة مراقبة بكاميرات على مدار ٢٤ ساعة يوميا وسبعة أيام أسبوعيا. وقد فرضت الرقابة الإسرائيلية حظر نشر على القضية منذ اعتقال زيغير وحتى نشر التقرير التلفزيوني الأسترالي.

ورغم أن السلطات الإسرائيلية خففت أمر منع النشر حول القضية، واعترفت ضمنيا بأن زيغير كان مسجونا في إسرائيل وشنق نفسه، إلا أنه لم يتم الكشف حتى الآن عن سبب سجن زيغير وعزله بشكل متطرف كهذا، علما أنه كان عميلا للموساد. وتدعي أجهزة الأمن الإسرائيلية أن منع النشر عن القضية نابع من الحفاظ على أمن الدولة وعلى «أمن المواطنين» فيها.

وأثارت هذه القضية تساؤلات وسجالا واسعا حول إمكانية سجن شخص في إسرائيل، التي تدعي الديمقراطية، بهذا الشكل. لكن هذه ليست قضية فريدة من نوعها. فقد سبق زيغير أشخاص آخرون، إسرائيليون ويهود، تم اعتقالهم بشكل سري ووسط تعتيم إعلامي. كذلك هناك أسرى فلسطينيون وعرب يقبعون في السجون الإسرائيلية من دون أن تتوفر معلومات حول مصيرهم. وكل هذا بحجة الحفاظ على أمن الدولة.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة حول هذه القضية مع المدير العام لـ «اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل» والناشط الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان الدكتور يشاي مينوحين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هي دلالات قضية «السجين إكس»؟

مينوحين: «هذه القضية تدل على أن لدى قوات الأمن إمكانية لاحتجاز أشخاص دون أن يعرف الجمهور عنهم شيئا، أي بسرية مطلقة. ويمكن ألا يسمحوا بلقاءات مع هؤلاء السجناء، مثل مع محامين. وهذا يعني أنه يمكن أن يكون بحوزتها إنسان معزول عن كل من تريد أن تعزله عنهم. قضية السجين إكس هي قضية بارزة جدا، ولكن يوجد اليوم عدد من الأسرى الفلسطينيين

هؤلاء الأسرى لا يلتقون أي أحد باستثناء المحقق

في السجون الإسرائيلية يمنع النشر بأنهم مسجونون، ويحظر النشر حول ما حدث لهم، أو أنهم موجودون في السجون أصلا. هذا وضع لا يعرف فيه أي أحد، باستثناء المحققين أو سلطات الأمن، ما هو مصيرهم. وهذه بكل تأكيد ممارسات تتنافى مع الديمقراطية. آمل أن تؤدي الضجة حول إكس إلى أن يدرك الجهاز الأمني أنه لا يمكنه القيام بمثل هذه الممارسات بعد الآن».

(*) هل يلتقي الأسرى الفلسطينيون الذين يتم سجنهم بشكل سري مع محامين أو جهة أخرى؟

مينوحين: «أجرت اللجنة الشعبية ضد التعذيب بحثا تبين منه أن هؤلاء الأسرى لا يلتقون أي أحد باستثناء المحقق. وفي مرحلة لاحقة، يلتقي الأسرى مع مندوب عن الصليب الأحمر، لكن يتم منعهم من التقاء محامين. وفي مرحلة معينة يتم السماح لهم بالتقاء محامين، وذلك عندما يشعر المحققون أنه لم يعد بإمكانهم استخراج معلومات أكثر منهم، وأن التعذيب والتحقيق لن يضيفا شيئا».

(*) ما هو «الجرم» الذي يمكن أن يكون ارتكبه «السجين إكس»، ويبرّر احتجازه بشكل سري وبهوية مزورة أو مجهولة؟

مينوحين: «سأجيبك بما يلي: لا يوجد أي وضع يبرر احتجاز إنسان بهذا الشكل، وليس مهما ماذا فعل. حتى الأسرى الأكثر إجراما هم أشخاص لديهم حقوق إنسان. ولا يمكن انتهاك حقوق الإنسان الممنوحة لهم لكونهم أسرى. وإمكانية احتجاز إنسان، وليس مهما ماذا فعل، بشكل لا أحد يعرف مصيره وتتم ممارسة ضغوط شديدة جدا عليه، بما يجعله في حالة خوف بالغ جدا، هو أمر ممنوع. وأعتقد أنه في حالة السجين إكس، فإن الخوف الذي كان يعاني منه، رغم أنه التقى مع محامين ومع عائلته بشكل نادر، أدى إلى انتحاره. لذلك، يحظر احتجاز أشخاص بهذا الشكل وليس مهما ماذا ارتكبوا. إن القانون المدني الإسرائيلي لا يعترف بعقوبة الإعدام، بينما توجد في القانون العسكري الإسرائيلي مثل هذه العقوبة ولكن لا يتم استخدامها. إذا قلنا إن القانون الإسرائيلي لا يستخدم عقوبة الإعدام فإنه لا يمكن احتجاز آخرين. ويوجد هنا مستويان: الأول هو الانتقام. والثاني، التخوف من أن أحدا ما سيطلع على معلومات معينة. لكن الدافع الأساس هو سياسة انتقامية، وليس فقط منع المس بأمن الجمهور».

(*) أعادت إسرائيل اعتقال أسرى فلسطينيين بعد إطلاق سراحهم في إطار اتفاق تبادل الأسرى مع حماس، في تشرين الأول الماضي. وكشفت صحيفة «هآرتس» عن أن هذه الاعتقالات تُنفذ بسبب خرق شروط الإفراج عن الأسرى، وبفعل تعديل سري للقانون العسكري «الأمر رقم ١٦٧٧»، وينص على إعادة أسير محرر إلى السجن الإسرائيلي في حال ارتكب مخالفة عقوبتها ثلاثة شهور سجن. أي أنه بسبب مخالفة قد تكون تافهة أو بسبب نشاط سياسي تعيد إسرائيل أسرى فلسطينيين إلى السجن لقضاء فترة محكوميتهم الأصلية لمدة عشرين أو ثلاثين عاما. هل تعتقد أن إسرائيل ضللت حماس، وكذلك مصر التي كانت وسيطة في اتفاق التبادل؟

مينوحين: «إن إسرائيل «تغطي» نفسها من الناحية القانونية في هذا الشأن، لأن جميع هؤلاء الأشخاص وقعوا عندما أفرج عنهم على اتفاق يشترط، مثلا، ألا يدخلوا إلى مناطق السلطة الفلسطينية. وقد وافق الأسرى على التوقيع لأن هذه كانت طريقهم نحو الحرية. وبإمكان إسرائيل أن تثبت في الحالات الـ ١٤ أن هؤلاء الأشخاص ارتكبوا خطأ وخرقوا تعهدا وقعوا عليه عندما خرجوا من السجن. لكن من الناحية الأخلاقية لا توجد تغطية لإسرائيل بتنفيذها هذه الاعتقالات. وهذا يعني أنه إذا حاولت مصر الاستفسار حول إعادة اعتقال هؤلاء الأسرى فإن إسرائيل ستقول إنهم خرقوا تعهداتهم التي وقعوا عليها. ولكن أن تعيد أسيرا كهذا إلى السجن لمدة عشرين عاما بسبب خطأ إداري بسيط ارتكبه، هو سلوك ليس أخلاقيا وليس نزيها».

(*) تطرق نتنياهو، أول أمس، إلى قضية «السجين إكس»، وأعلن أن تعامل إسرائيل في هذه القضية سببه أن «إسرائيل ليست كباقي الدول». هل هذا التصريح يشكل ذريعة لارتكاب جرائم؟

مينوحين: «لقد قال نتنياهو هذه الجملة لأنه يعتقد أنه ليس مهما أن إسرائيل تنتهك القانون الدولي، ولا ينبغي معاقبتها. وأعتقد أن نتنياهو يقودنا إلى أماكن سيئة وغير أخلاقية يحظر أن نصل إليها. وبرأيي، إذا نظرت إلى الـ ١٤ أسيرا فلسطينيا وإلى نتنياهو، فإنني واثق ومن دون أدنى شك أن الأخير أخطر على أمن إسرائيل من أولئك الأسرى الفلسطينيين الذين اعتقلوا بحجة إدارية».

«ورقة موقف» جديدة صادرة عن جمعية «عير عاميم»:

تنفيذ مخطط E1 سيوجّه ضربة قاضية إلى حل الدولتين!

* يجب المحافظة على تواصل جغرافي تام وسليم لحيز الدولة الفلسطينية العتيدة وعلى تواصل لهذا الحيز مع القدس الشرقية *

تعريف

كنا قد نقلنا في عدد سابق من هذا الملحق (٢٠١٣/١/٨) ملخصا لمقال مطول، يعبر عن رؤية وموقف التيار المركزي في اليمين الإسرائيلي، تجاه ما يصفه بـ «الأهمية الإستراتيجية» للمخطط الاستيطاني التوسعي الخطير المعروف باسم «خطة E1»، ويبين فيه كاتبه (نداف شرغاي) دواعي وضرورات وجوب الشروع فورا ودون تأخير في تنفيذ هذا المخطط الذي قام رئيس الحكومة الإسرائيلية (الحالي والمكلف) بنيامين نتنياهو بترحيل ملفه إلى مائدة الحكومة الجديدة التي يعكف في هذه الأيام على تشكيلها برئاسته.

في هذا العدد، ننقل ترجمة كاملة لـ «ورقة موقف» صدرت حديثا عن جمعية «عير عاميم (مدينة الشعوب)» الإسرائيلية، وتتناول الخلفيات والأبعاد السياسية والديمغرافية القابعة وراء هذا المخطط، المثير للجدل. وتبين بصورة مفصلة، تعبر إجمالا عن موقف أحزاب وحركات اليسار الإسرائيلي، المعارض لمشاريع الاستيطان والضم وتكريس الاحتلال في مناطق ١٩٦٧، الانعكاسات والتداعيات الخطيرة التي ستنجم عن مخطط E1، في حال تنفيذه، معتبرة في هذا السياق أن تجسيده على الأرض سيوجه ضربة مميتة إلى حل الدولتين، ويسد الطريق نهائيا أمام إمكانات قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، تكون القدس الشرقية عاصمة فعلية لها.

خلفية وانعكاسات سياسية

ظهرت منطقة ما يسمى بـ E1، الواقعة إلى الشمال والغرب من شارع القدس- معاليه أدوميم، في عناوين الأخبار للمرة الأولى، خلال النصف الأول من القرن العشرين الماضي، وذلك في أعقاب سلسلة من القرارات الإسرائيلية الهادفة إلى دفع خطط استيطانية في المنطقة ذاتها. وقد كرر متحدثون بلسان الحكومة الإسرائيلية آنذاك التأكيد على ضرورة ربط هذه المنطقة (E1) بمدينة القدس، فيما أبدى متحدثون إسرائيليون آخرون، بعضهم ينتمي إلى الائتلاف الحكومي الذي ترأسه وقتئذ رئيس الحكومة أريئيل شارون، آراء ومواقف أقل حسما وتشددا في هذا الخصوص، بل وبدت تصريحاتهم في بعض الأحيان غير منسجمة مع تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تؤكد الالتزام القاطع وغير المشروط بالاستيطان في هذه المنطقة. وقد عبرت هذه الازدواجية (في الموقف الإسرائيلي) عن نفسها أيضا في تخطيط مسار جدار الفصل في المنطقة، فمن جهة كان مخطط الجدار يأخذ مسارا يتغلغل في عمق الضفة الغربية بهدف إحاطة وضم مستوطنة معاليه أدوميم والمنطقة المحيطة بها (E1)، وهو ما يشير أيضا إلى نية إسرائيل في مواصلة السيطرة على المنطقة. من جهة أخرى، لم يكن قد شرع بعد ببناء جدار الفصل في هذه المنطقة ذاتها.

وقد أبدت الولايات المتحدة الأميركية على امتداد الأعوام معارضة شديدة لخطة الاستيطان الإسرائيلية في المنطقة، الأمر الذي اضطر أيضا رؤساء الحكومة الإسرائيليين، ومن ضمنهم رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، على التعهد أمام المسؤولين الأميركيين بعدم تنفيذ خطط البناء والاستيطان في منطقة E1، ومن هنا ليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب من ردود الفعل الدولية الحازمة تجاه القرار الإسرائيلي الأخير بدفع خطط البناء في المنطقة.

ظاهريا، يبدو أن الخلاف حول منطقة E1 يتعلق بمستوطنة معاليه أدوميم الواقعة إلى الشرق من مدينة القدس المحتلة. غير أن الحقيقة التي ينبغي إيضاحها هي أن منطقة E1 ليست جزءا من مستوطنة (مدينة) معاليه أدوميم كما هي قائمة حاليا، كما أن خطط البناء في منطقة E1 تقضي بإنشاء مستوطنة منفصلة تضم قرابة ٤٠٠٠ وحدة سكنية تستوعب حوالي ٢٠ ألف مستوطن، بالإضافة إلى إنشاء منطقة صناعية كبيرة وتشييد آلاف الغرف الفندقية. ويدور الحديث في الواقع على خطط بناء ضخمة هدفها فرض وقائع على الأرض بشكل أحادي الجانب، وعليه فإن «نجاح» هذه الخطة يمكن أن يؤدي إلى إحباط ومنع إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة ومستقرة.

والحقيقة هي أن مسار جدار الفصل المنوي إنشاؤه حول منطقة E1، على مسافة ١١ كيلومترا إلى الشرق من حدود النفوذ البلدي (الإسرائيلي) في القدس، وبشكل يحيط بقرى وأحياء سكنية فلسطينية، بالإضافة إلى مناطق (أراض) خالية من البناء، إنما يفضح ويؤكد وجود نوايا سياسية، وليست أمنية، تقف وراء هذا المسار. فالسيطرة الإسرائيلية على منطقة E1، من شانها أن تحبط أية إمكانية لتطوير مدينة القدس الشرقية (الفلسطينية)، وأن تخلق فصلا بينها وبين محيطها (الفلسطيني في الضفة الغربية) مما يحول دون قيام وعمل القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك فإن تنفيذ خطة البناء الاستيطاني الإسرائيلي في منطقة E1 من شأنه أن يحول الضفة الغربية إلى منطقة ممزقة الأوصال ومجردة من أي نسيج حياة حقيقي، وبالتالي سيغدو التواصل بين المراكز الحضرية للدولة الفلسطينية ظاهريا أو وهميا فقط، يتم بواسطة عدد من الجسور والأنفاق التي ستربط بين شمالي الضفة الغربية وجنوبها، لكن هذا الترابط سيكون أشبه بالحبل السري، مما سيمنع قيام اقتصاد فلسطيني مستقل وقابل للحياة، وأي مظهر من مظاهر السيادة الفلسطينية الحقيقية في الضفة الغربية.

علاوة على ذلك فإن تنفيذ خطة البناء والاستيطان الإسرائيلية في منطقة E1 سيحول شارعي ٤١٧ و٤٣٧ من شارعين رئيسيين لحركة المرور بين مدينتي رام الله وبيت لحم، إلى شارعين يمران جزئيا داخل منطقة المستوطنات، وبالتالي محظورين أمام المرور الفلسطيني.

يتضح إذن أن السيطرة الإسرائيلية على حيز منطقة E1 ستلحق ضررا فادحا وتوجه ضربة قاتلة لإمكانات تطور القدس الشرقية، وتؤدي إلى عزلها كليا عن محيطها في الضفة الغربية، بشكل يحول دون قيامها بدورها ووظيفتها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

إن مجمل هذه التأثيرات والانعكاسات، التي أتت هذه «الورقة» على ذكرها، تجعل من الواضح لماذا يعارض المجتمع الدولي بصورة حازمة خطة E1 الاستيطانية، فالدول التي ترى في إنهاء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وفي حل الدولتين مصلحة حيوية لها لا يمكنها أن تبقى في موقف المتفرج أو المحايد إزاء تنفيذ مخطط من هذا القبيل ينطوي على خطر شديد على حل الدولتين .

معلومات أساسية ذات صلة

بدأ إنشاء مستوطنة (مدينة) معاليه أدوميم العام ١٩٧٥، وعدد سكانها حاليا حوالي ٣٦ ألف مستوطن. ومع أن مساحة منطقة E1 تساوي، أو حتى تزيد، عن مساحة معاليه أدوميم إلا أن حكومة إسحق رابين قررت العام ١٩٩٤، ضمها إلى مستوطنة معاليه أدوميم.

E1 هي اختصار للكلمة الانكليزية (East1) أي (شرق١)، مساحتها ١٢ ألف دونم، وتمتد هذه المنطقة شرقا من القدس الشرقية وحتى مستوطنة معاليه أدوميم والقرى والبلدات الفلسطينية عناتا والعيزرية وأبو ديس والزعيم. وتعتبر وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية أن منطقة E1 جزء تابع لسلطة بلدية معاليه أدوميم. في البداية، كان هدف الوزارة الإسرائيلية التخطيط لإنشاء مدينة استيطانية جديدة بين القدس وبين مستوطنة معاليه أودميم في منطقة E1. وفيما بعد اعتبر المشروع الاستيطاني في E1 جزءا من مستوطنة معاليه أدوميم الكبرى، وادعوا أن المشروع الاستيطاني في منطقة E1، مجرد توسيع لمستوطنة معاليه أدوميم، وليس بناء مستوطنة أخرى جديدة ينجم عنها نتائج وخيمة، تختلف عن نتائج مجرد توسيع مستوطنة قائمة، وذلك رغم أن مستوطنة معاليه أدوميم قائمة على مساحة ٧ آلاف دونم، إلا أن المخطط الهيكلي لمستوطنة معاليه أدوميم يمتد على مساحة ٥٣ ألف دونم. أي أن المستوطنة تشكل ١٥ في المئة فقط من مساحة المخطط الهيكلي لمستوطنة معاليه أدوميم، وهي مساحة تزيد عن مساحة تل أبيب وتزيد عن مساحة بئر السبع. وهما من كبريات المدن الإسرائيلية.

تقع منطقة E1 شمال وشرق طريق معاليه أدوميم- أريحا. ومن الجهة الشمالية لمنطقة E1 توجد طريق رام الله - معاليه أدوميم (شارع رقم ٤٣٧) . أي أن الطريق من مدينة بيت لحم إلى مدينة رام الله، تمر من داخل المنطقة المعدة للبناء الاستيطاني في منطقة E1. وفي حال تنفيذ هذا المشروع الاستيطاني في منطقة E1، يصبح من الصعب جدا، أو حتى من المستحيل، مرور الفلسطينيين عبر هذا الطريق للسفر بين مدينة رام الله ومدينة بيت لحم في الضفة الغربية.

ملكية الأراضي

لقد أصبحت غالبية أراضي مستوطنة معاليه أدوميم تملكها دولة إسرائيل. لكن في منطقة E1 ما زالت هناك «جيوب» يملكها الفلسطينيون، جرى استثناؤها من مشاريع تطوير المنطقة.

وللمقارنة، لكل فرد من المستوطنين في معاليه أدوميم ٢٠٠٠ متر مربع من الأرض، مقابل ١٠٠ متر مربع للفرد الفلسطيني في الأحياء المجاورة للمستوطنة. أي أن المستوطن الفرد له أرض مساحتها ٢٠ ضعف مساحة الأراضي التي يملكها الفرد الفلسطيني.

مخطط مشروع E1

وفقا لمصادر حكومية إسرائيلية فإن المخطط يشمل ما لا يقل عن ٣٧٠٠ وحدة سكنية، تتسع لحوالي ١٥ ألف نسمة، وذلك بالإضافة لبناء فنادق، تحتوي على أكثر من ٢١٠٠ غرفة فندقية، وقد صادقت بلدية معاليه أدوميم على هذا المخطط، الذي نال أيضا موافقة المجلس الأعلى للتخطيط في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، وهذا المجلس يشكل جزءا من اللجان اللوائية للتخطيط والبناء في إسرائيل. لكن هذه المصادقات غير كافية، وتنقصها الموافقة السياسية، بالإضافة لتوفير المخططات التفصيلية، وهو ما تم تجميده نتيجة للضغوط السياسية الدولية. ولكن على أثر اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو في هيئة الأمم المتحدة، قررت الحكومة الإسرائيلية، في كانون الأول ٢٠١٢، طرح خطة الاستيطان في منطقة E1، لاعتراضات الجمهور.

في العام ٢٠٠٨، تم تنفيذ جزء من المشروع في منطقة E1، ويتمثل هذا الجزء في نقل مقر قيادة شرطة لواء «يهودا والسامرة» من منطقة رأس العامود في القدس الشرقية إلى مقرها الجديد، الذي تم بناؤه في منطقة E1. وتم تسليم المقر السابق في حي رأس العامود الفلسطيني إلى مستوطنين إسرائيليين، مولوا جزءا من بناء مقر الشرطة في منطقة E1. كما ساهمت الحكومة الإسرائيلية بحوالي ٢٠٠ مليون شيكل في هذا المشروع، الذي لم يقتصر على بناء مقر للشرطة، وإنما شمل إنشاء شبكة طرق واسعة، لا يحتاجها مقر الشرطة، إنما تخدم أحياء المستوطنة المنوي إنشاؤها في منطقة E1، وتشكل جزءا أساسيا من البنية التحتية التي تشمل إنشاء المشروع الاستيطاني في منطقة E1 فيما بعد.

كذلك تم إعطاء مصادقة نهائية لمشروع منطقة صناعية مشتركة لبلدية القدس وبلدية معاليه أدوميم، وهذه المنطقة الصناعية جزء من المشروع الاستيطاني في منطقة E1. إلا أنه لم يتخذ بعد قرار سياسي بشأن التنفيذ العملي للمشروع، المنوي إقامته على مساحة ١٠٠٠ دونم، وهذا ما يعادل عشرة آلاف وحدة سكنية. وحسب المخطط، تقع المنطقة الصناعية شمالي شرقي منطقة E1، قرب قرية عناتا الفلسطينية، وبالقرب من معسكر حرس الحدود الواقع بالقرب من طريق القدس- معاليه أدوميم.

كما يوفر مخطط المشروع الاستيطاني في منطقة E1، الإمكانيات التالية:

مناطق تجارية،

جامعات ومشاريع خاصة،

مقبرة،

مجمع للنفايات،

حديقة ضخمة: ستقام على مساحة ٧٥٪ من المساحة الإجمالية للخريطة الهيكلية المعدة للمنطقة (E1)

ومن الملاحظ أن المشروع الاستيطاني في منطقة E1، يتجاهل احتياجات السكان الفلسطينيين في المنطقة، من بناء مستشفيات ومدارس ومقابر وغير ذلك، ذلك بأن غالبية مساحة الأراضي في منطقة E1 أصبحت بملكيتها لدولة إسرائيل، حتى أن مساحات الأراضي القليلة التي يملكها الفلسطينيون، ولم تصادر بعد، لا يسمح للفلسطينيين أن يستخدموها، لأن السلطات الإسرائيلية لم تعط موافقة لإنشاء مثل هذه المشاريع التي تخدم السكان الفلسطينيين، فضلا عن أن المشاريع الاستيطانية في منطقة E1، تسد الطريق على السكان الفلسطينيين في الأحياء المجاورة للمنطقة، وتحول دون وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم.

ويوجد في منطقة E1 بدو فلسطينيون، يصل عددهم إلى حوالي إلى ١١٠٠ نسمة، ويعيش هؤلاء هناك منذ عشرات السنين.

وفي أواخر العام ٢٠١١ قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بتبليغ دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA) أن إسرائيل تنوي ترحيل هؤلاء البدو، بالإضافة إلى مجموعة من البدو يسكنون في منطقة أخرى بعيدة عن هذا المكان، وأصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر هدم لمساكن البدو المذكورين. ولكن السلطات الإسرائيلية ظلت مصممة على ترحيل هؤلاء البدو من منطقة E1، وأعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية أنها ستنفذ ترحيلهم من هذه المنطقة حتى نهاية العام ٢٠١٣. وفي أيلول ٢٠١٢، اقترحت الإدارة المدنية الإسرائيلية على البدو أن يرحلوا إلى منطقتين قرب مدينة أريحا الفلسطينية، ولكنهم رفضوا هذه الاقتراح.

منطقة E1 ليست جزءا من منطقة معاليه أدوميم

تسعى السلطات الإسرائيلية إلى ضم منطقة E1 لمنطقة معاليه أدوميم بشكل مصطنع، إذ أنه تفصل بينهما طريق القدس – أريحا، وهما منطقتان منفصلتان تماما، ولا يمكن ربطهما إلا بواسطة جسر علوي فوق المنطقة الفاصلة بينهما، والهدف من إلحاق منطقة E1 بمنطقة معاليه أدوميم هو التضليل، والتغطية على المشروع الاستيطاني في منطقة E1.

وبما أن الولايات المتحدة، وغيرها من الأطراف، لا يعارضون المشروع الاستيطاني (القائم) في معاليه أدوميم، بل يعارضون المشروع الاستيطاني في منطقة E1 (حتى الفلسطينيين يمكن أن يقبلوا في ظروف معينة ببقاء مستوطنة معاليه أدوميم كأمر واقع)، فإنه سيكون بالإمكان تسوية موضوع مستوطنة معاليه أدوميم، حسب خطة بيل كلينتون، الداعية إلى تبادل أراض، لكن هذا لا ينطبق على منطقة E1. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ما نشرته قناة «الجزيرة» في حزيران ٢٠١١، وهو أن إحدى وثائق السلطة الفلسطينية تحوي معلومات تفيد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعهد للرئيس الأميركي باراك أوباما، خلال أول لقاء لهما بعد نجاحهما في الانتخابات في ٢٠٠٩، بأن الحكومة الإسرائيلية لن تنفذ المشروع الاستيطاني في منطقة E1.

خطوات إسرائيلية في E1 ومعاليه أدوميم

منذ بداية المفاوضات الرسمية بين إسرائيل والفلسطينيين كانت هناك إمكانية لبقاء مستوطنة معاليه أدوميم تحت السيادة الإسرائيلية في إطار التسوية الدائمة، إلا أن إسرائيل ضمت كما أسلفنا منطقة E1 لمنطقة معاليه أدوميم بشكل مصطنع.

ومع أن منطقة E1 ضمت لمستوطنة معاليه أدوميم في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين العام ١٩٩٤، إلا أن رابين امتنع عن تنفيذ المشروع الاستيطاني في منطقة E1. وذلك كما يبدو في إطار تفاهم مع الرئيس الأميركي كلينتون، بأن مستقبل هذه المنطقة سيتقرر خلال المفاوضات التي ستجري بين الأطراف فيما بعد.

وفي عهد نتنياهو، عندما أصبح رئيسا للحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى في منتصف التسعينيات، أعطى مصادقة رسمية على تخصيص مساحات من الأراضي لمنطقة معاليه أدوميم، حتى أن نتنياهو بادر إلى إنشاء سلطة بلدية عليا مشتركة للقدس ومعاليه أدوميم، إلا أن الولايات المتحدة عارضت ذلك، مما حال دون تطبيق المشاريع المنوي تنفيذها في هذه المنطقة. صحيح أن الرئيس الأميركي أوباما أعطى موافقة أولية لإنشاء المشروع الاستيطاني في منطقة E1، ولكن شريطة أن يكون ذلك في إطار المفاوضات مع الفلسطينيين. وفعلا، خلال محادثات طابا، بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حول التسوية الدائمة، في كانون الثاني ٢٠٠١، قدمت إسرائيل خريطة معاليه أدوميم، بحيث تشمل منطقة E1، وبررت إسرائيل ذلك أنها بحاجة لهذه المنطقة، بالإضافة لمنطقة الأغوار، لأسباب أمنية، وهذا ما أثار حفيظة الفلسطينيين، الذين لاحظوا أن المساحة التي تنوي إسرائيل ضمها، أكبر بكثير «جدا» من مستوطنة معاليه أدوميم. وتراجعوا عن موافقتهم على بقاء مستوطنة معاليه أدوميم ضمن حدود إسرائيل في الحل النهائي، وطالبوا بإزالة هذه المستوطنة.

وظلت الأمور غير محددة خلال ولاية رئيس الحكومة شارون، وكذلك ولاية رئيس الحكومة أولمرت، وفي العام ٢٠٠٢، في عهد شارون، منح وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازار موافقته على المخطط الاستيطاني في منطقة E1. ولكنه تعهد للإدارة الأميركية بأن لا يخرج هذا المخطط إلى حيز التنفيذ.

وفي إطار مبادرة جنيف في تشرين الأول العام ٢٠٠٣، وهي المبادرة التي تفتقر إلى المصادقة الرسمية، توصل طرفا المبادرة إلى تفاهم حول بقاء مستوطنة معاليه أدوميم ضمن حدود إسرائيل، مع إضافة مساحة فارغة صغيرة للمساحة المقامة عليها المستوطنة، لأغراض التطور الطبيعي.

بدأ العمل في منطقة E1 خلال العام ٢٠٠٤، حيث قامت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، في عهد الوزير إيفي إيتام، بتمهيد وشق طريق المرور المؤدية للمنطقة، وتأهيل الأرض للبناء، كما جرى الشروع ببناء مقر قيادة شرطة لواء «يهودا والسامرة»، وإنشاء مقر الشرطة. وقد جرت هذه الأعمال بدون مصادقة رسمية. لكن هذه الأعمال لم تكن قانونية، ثم توقفت نتيجة الضغوط الدولية، بعد وقت قصير من بدايتها. وبعد فترة وجيزة من تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو العام ٢٠٠٩، نظمت بلدية معاليه أدوميم حفلا لوضع حجر الأساس لبناء مستوطنة جديدة هناك. وشارك في الاحتفال كل من الوزير عوزي لانداو والوزير دانييل هرشكوفيتش.

موقف جمعية «عير عاميم»

إن المستوطنة المخطط إقامتها في منطقة E1 تختلف اختلافا جوهريا عن مستوطنة معاليه أدوميم، سواء من الناحية الطوبوغرافية أو من ناحية نتائجها وتأثيراتها المتوقعة، وقد كان القصد من اعتبار منطقة E1 جزءًا من معاليه أدوميم إعطاء انطباع وكأنهما شيء واحد، وهذا ليس صحيح بتاتا.

إن جمعية «عير عاميم»، وبصرف النظر عن أي موقف لها تجاه مستوطنة معاليه أدوميم في صورتها القائمة حاليا، ترى أنه يجب المحافظة على تواصل جغرافي تام وسليم لحيز الدولة الفلسطينية العتيدة، وعلى تواصل لهذا الحيز مع القدس الشرقية، وهي ترى أن ذلك يعتبر أمرا حيويا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة، وهذا ما يخدم أيضا المصلحة القومية لدولة إسرائيل.

إن إعلان الحكومة الإسرائيلية أنها تنوي المصادقة على تنفيذ مشروع البناء الاستيطاني في منطقة E1 قد أدى إلى خطوات احتجاجية شديدة، في الساحة الدولية، وهو ما يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الإسرائيلية، ذلك أن الحدود النهائية في المنطقة يجب أن تقرر في المفاوضات بين الأطراف. وبالتالي لا يجوز القيام بأي إجراءات من طرف واحد، لأن ذلك قد يؤدي إلى فشل المفاوضات، بل وإفشال إمكانية إجراءها بين الطرفين. لهذه الأسباب تعارض جمعية «عير عاميم» إقامة جدار الفصل في منطقة E1، كما تعارض البناء المخطط له في هذه المنطقة.

[ترجمة: سعيد عيّاش]

ما هي السمات الرئيسة لحروب إسرائيل الحديثة؟

(حصار ياسر عرفات كنموذج)

بقلم: أوري بن إليعازار (*)

أدت العملية الانتحارية التي وقعت في ١٩ أيلول ٢٠٠٢ في حافلة ركاب في أحد الشوارع الرئيسة في تل أبيب، إلى سقوط ٥ قتلى وإصابة ٧٠ آخرين بجروح. هذه العملية لم تكن مختلفة عن هجمات كثيرة أخرى وقعت في الفترة ذاتها، كذلك كانت ردة الفعل الإسرائيلية المضادة غير مفاجئة. فقد شرعت جرافات ضخمة، بحماية دبابات ومصفحات وقوات راجلة من الجيش الإسرائيلي، بهدم وتدمير مباني «المقاطعة» التي أقيمت فيها مقار السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله، ومن ضمنها أيضا مكتب الرئيس ياسر عرفات.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحاصر فيها الإسرائيليون «المقاطعة» في أثناء تواجد عرفات داخلها. ففي كانون الثاني ٢٠٠٢ حاصرت الدبابات الإسرائيلية المقاطعة ولم تسمح لعرفات بالخروج منها. وفي أواخر شهر آذار من العام ذاته حاصرت القوات الإسرائيلية مبنى المقاطعة أيضا، وذلك خلال عملية الاجتياح («السور الواقي») التي أدت إلى إعادة احتلال معظم مناطق الضفة الغربية وما فيها من مدن فلسطينية. وقد وجهت إسرائيل وقتئذ إنذارا إلى الرئيس عرفات دعته فيه إلى تسليمها ناشطين فلسطينيين يشتبه بضلوعهم في اغتيال الوزير رحبعام زئيفي، وهددت باحتلال وتدمير مباني المقاطعة عن بكرة أبيها إذا لم يتم تسليمها «المطلوبين».

في تلك الأثناء كان المحاصرون في المقاطعة يعيشون على مدار الساعة على وقع هدير الدبابات والبلدوزرات الصاخب، ويتلقون دون توقف التهديدات عبر مكبرات الصوت، مصحوبة بدوي طلقات وعيارات تحذير من مختلف أنواع الأسلحة. وقد بدت التهديدات جادة، خاصة بعدما قامت وحدات مختارة من الجيش الإسرائيلي، بالسيطرة على معظم مباني المقاطعة، وشرعت بتدميرها تدريجيا، ولم تبق لعرفات سوى غرفة مكتبه فقط. وبغية تصعيد الضغط والتهديد، أطلقت مروحية إسرائيلية، في ساعة متأخرة من الليل، صاروخا باتجاه مكتب عرفات، إلا أن القوات الإسرائيلية لم تقم باحتلال المكتب، ولم يقع «التفجير الكبير» الذي هددت به إسرائيل.

ولعل الأمر الغريب أن الجيش الإسرائيلي سمح صبيحة اليوم التالي بإدخال طعام ودواء وأسطوانات أكسجين إلى مكتب عرفات، ثم أصبح الوضع أكثر تعقيدا عندما نجح نشطاء سلام من العالم، بينهم عدد من الإسرائيليين، في الوصول إلى المكتب، معلنين أنهم سيشكلون درعا بشريا حيا لحماية عرفات. وقد شكل ذلك تجديدا أكد أن الأمر لم يعد مجرد حدث ذي طابع محلي فحسب.

بعد ذلك سمح الجيش الإسرائيلي بزيارات لعرفات، وحينئذ فقط، فهم رئيس السلطة الفلسطينية، وهذا ما أكده وزير الخارجية المصرية الذي سمحت له إسرائيل أيضا بزيارة عرفات، أنه ليس مستهدفا بالقتل، ما أدى لتغيير تام في مزاجه وروحه المعنوية. وفي نهاية المطاف رفع الحصار، من دون أن تتحقق أهداف إسرائيل المعلنة، ما أدى إلى ارتفاع هائل في شعبية عرفات ومكانته في الشارع الفلسطيني، كما أعيد رفع العلم الفلسطيني مجددا على سارية المقاطعة بعد إنزال علم إسرائيل الذي رفع فوقها، وسارع عرفات إلى إعلان الانتصار.

«عن أي نصر يتحدث عرفات؟!»- تساءل قادة عسكريون إسرائيليون، ممن لم يستطيعوا بعد فهم أن تفسير الواقع ليس حكرا عليهم وحسب، وأن الانتصارات في حروب من هذا النوع باتت، أكثر مما كانت عليه الحال في الماضي، وفق ما يراها الناظر.

لقد كان في وسع الإسرائيليين أن يحتلوا «المقاطعة» بسهولة، وأن يقتلوا عرفات أو أن يعيدوه إلى المنفى، كما جرى في حروب كثيرة. غير أنهم لم يعملوا وفق المبدأ الذي اعتبره كارل فون كلاوزفيتش- أبرز المؤرخين العسكريين قاطبة- بديهيا، ومؤداه أن الحرب هي ظاهرة شاملة. سوف يقول البعض إن القيادة الإسرائيلية فكرت مليا بالأمر وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن بقاء عرفات على قيد الحياة أفضل لإسرائيل من أن يكون ميتا. وسيشير آخرون إلى الضغوط الشديدة التي مارسها الأميركيون في جميع المرات التي حاصر فيها الإسرائيليون «المقاطعة» وذلك لثني إسرائيل عن قتل عرفات أو طرده، وإلى أن إسرائيل اضطرت بالتالي إلى الرضوخ لضغوط القوة العظمى التي تعتمد عليها.

هذه التفسيرات تنطوي على قدر من الصحة، ولكن هل هي كافية لإيضاح مغزى هذه الوضعية برمتها؟!

يقول المؤرخ البريطاني جون كيغن (١٩٩٦) إن الحرب هي مسألة ثقافية، وأن هناك فرضيات أساس ثقافية تصاحبها (أي الحرب) وتملي طابعها ومجراها ونتائجها. وطرح كيغن تحفظات وقيودا فيما يتصل بالعلاقة بين الحرب والمنطق..

ومن هنا تطرح التساؤلات: هل أشار طابع الحصار الذي فرض على «المقاطعة» إلى وجود أهداف سياسية محددة لدى الجانب الإسرائيلي؟ هل كانت الأهداف منطقية، تعكس متطلبات عسكرية، وهل كان تنفيذها كذلك أيضا؟ هل جرى في إسرائيل تقاسم أدوار، كانت القيادة السياسية بموجبه هي من قام بدراسة الأمور بترو وعقلانية، وبإجراء حسابات الربح والخسارة، قبل أن تتخذ القرار بشأن الأهداف وطرق العمل، وأنها كلفت الجيش فقط بإنجاز هذه الأهداف؟ هل كان التطلع يتمثل في إلحاق الهزيمة بعرفات ومعه بالفلسطينيين قاطبة، ومن ثم التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء الحرب وصولا إلى سلام يلائم إسرائيل؟

حصار عرفات- حرب ذات طابع رمزي

مما لا شك فيه أن الإجابات على هذه الأسئلة ليست سهلة على الإطلاق، ذلك بأن حصار المقاطعة أخذ، بصورة جلية، طابعا رمزيا. فقد مارس المحاصرون للمقاطعة سياسة رمزية تشكل نوعا من النشاط والعمل السياسي الذي يركز على إعطاء تعبير سياسي للمشاعر بدرجة لا تقل عن كونه محاولة لخدمة وتحقيق مصالح، وهو إلى ذلك نشاط موجه بواسطة أساطير وتصورات مختلفة. ولو أن حصار المقاطعة لم يكن كذلك، لما كانت مبانيها قد تعرضت لكل ذاك التدمير المنهجي، ولما كان العلم الفلسطيني قد استبدل بعلم إسرائيلي، رفع فوق رأس الرئيس عرفات كلما وضع تحت الحصار. وعلى هذا النحو أيضا يمكن فهم التركيز على شخص عرفات ذاته.

لقد كان عرفات رمزا أرادت الزعامة الإسرائيلية أن تحاول إهانته وإذلاله. وعلى سبيل المثال، فقد عمد قادة الجيش الإسرائيلي إلى تزويد وسائل الإعلام بقائمة مفصلة بالمواد التموينية التي سمحت بإدخالها إليه، وبذلك عبرت القيادة الإسرائيلية عن استخفافها بعرفات، وردت في الوقت ذاته على اتهامات الصحافيين الفلسطينيين الذين ادعوا أن إسرائيل تعمد إلى تجويع الرئيس الفلسطيني. ويخيل هنا أن عرفات بقي على قيد الحياة بفضل نظرية جديدة سعت إلى تصفية العدو، ليس جسديا، وإنما بصورة رمزية، بحيث لا ينظر إليه كزعيم يمثل مصالح وتطلعات مشروعة، وبالتالي جدير بالاحترام. لقد سعى قادة الجيش الإسرائيلي، الذين حاصروا وحبسوا عرفات في مكتبه طوال أشهر عديدة، وقطعوا عنه خطوط الكهرباء والهاتف، إلى عزله عن شعبه، وقرروا على هواهم من الذي يسمح أو لا يسمح له بزيارته في مكتبه، وطلبوا منه، وهو الذي يمثل زعيما وطنيا لشعب بأكمله، تسليمهم «مطلوبين» تواجدوا في «المقاطعة»، كما لو كان زعيم عصابة، ووجهوا له دون توقف سيلا من التهديدات. وبذلك فقد قوضت إسرائيل سيادة السلطة الفلسطينية، وجعلت من رئيس السلطة رمزا لتفوقها واستعلائها.

الصحافة العبرية كانت شريكة في الحرب

في الحصار الثالث الذي فرض على عرفات في «المقاطعة»، شاركت الصحافة ووسائل الإعلام الإسرائيلية في محاولة إهانة الرئيس الفلسطيني. فقد نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» على صفحتها الأولى صورة تحت عنوان «تاليا المدمرة»، وتظهر فيها مجندة شقراء تعلو شفتاها ابتسامة عريضة، ومدججة بالسلاح والذخيرة وترتدي سترة واقية وخوذة قتالية. وجاء في ما كتبته الصحيفة إلى جانب الصورة: «الملازمة تاليا هي التي أشرفت شخصيا على عمل البلدوزرات في أثناء هدم وتدمير المقاطعة».

لقد كان الهدف من نشر هذه الصورة بشكل بارز (في صحيفة «يديعوت» الأوسع انتشارا في إسرائيل)، والتي تنطوي على رسالة فحواها إن الإسرائيليين أرسلوا امرأة لمقاتلة الرئيس الفلسطيني، ليس فقط محاولة إهانة الرئيس عرفات، وإنما أيضا الإيحاء بصورة رمزية إلى فكرة أن إسرائيل موحدة في حربها وصراعها ضد الفلسطينيين، وأن «جميع الإسرائيليين»، رجالا ونساء على حد سواء، شركاء في هذا الصراع. في الغرف المغلقة، تساءل رجالات الجيش حول مدى سيطرة الرئيس عرفات على ما يحدث في الميدان؟ هل تخضع المنطقة برمتها لإمرته، لسلطة وقيادة واحدة ووحيدة؟ أم أن المنظومة السلطوية الفلسطينية قد انهارت كليا، كما قال قادة أحد ألوية المشاة الإسرائيليين لجنوده في أوج اجتياح وإعادة احتلال الضفة الغربية في آذار ٢٠٠٢؟!

غير أن صانعي القرارات في إسرائيل لم يكن يهمهم مدى المسؤولية الفعلية للرئيس عرفات.. قالوا: عرفات مسؤول، وسيدفع الثمن، ليس على ما يفعله أو لا يفعله، وإنما على ما يمثله!

هنا نجد أن نظرية كلاوزفيتش القائلة بأن الحرب هي استمرار للسياسة (بوسائل أخرى)، كخيار يتم اللجوء إليه فقط عندما تدرس خيارات العمل الأخرى ويتم استبعادها، جاءت ملائمة لثقافة معينة وحالة (أو مرحلة) تاريخية كانت العقلانية فيهما هي النموذج السائد. ووفقا لهذه النظرية فإنه يتعين على الاعتبار السياسي أن يتقدم دائما على الاعتبار العسكري، وأن تحديد الوسائل العسكرية يتم بموجب الأهداف التي يقررها السياسيون. وقد اعتبرت هذه المعادلة سمة لـ «منطق الدولة»، وهو منطق عالمي يخلو من أية مصلحة ضيقة. ولكن هل الزعامة محبة للسلام بطبيعتها، وبالتالي لا تلجأ إلى العنف سوى بعد استنفاد إمكانية تفاديه، وبعد دراسة شاملة ومتأنية للإيجابيات والسلبيات المترتبة على هذا الخيار؟ أم انه يجب أن تؤخذ في الحسبان أيضا إمكانات أخرى ومنها مثلا أن ما يوجه زعماء الدولة في الكثير من الأحيان هو مصالح ضيقة، مرتبطة بسلطتهم وبالمكاسب التي يجنونها من اللجوء للعنف (الحرب)، وليس بمصلحة الأمة أو الدولة برمتها؟! أو مثلا أن لا يكون العقل فقط هو الموجه والهادي لهم، وإنما العاطفة، وربما أيضا وجهة نظر راسخة لديهم؟ وقد لا تكون الحرب دائما هي المخرج الأخير للسياسة، وإنما هي أحيانا، السياسة ذاتها؟

في المقابل ألا يوجد للعسكريين تأثير سياسي؟ أفلم يقرر تأثيرهم في غير مرة أهداف الحرب، لا سيما في الحالات التي تتقرر فيها هذه الأهداف في خضم الحرب ذاتها؟ في نهاية صيف ٢٠٠٢ كان قادة الجيش الإسرائيلي شركاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير ياسر عرفات.. صحيح أن تدخل الجيش الإسرائيلي في السياسة لم يصل إلى درجة الطغم العسكرية الطامعة في الحكم في أميركا الجنوبية، هذا فضلا عن أن نمط وأسلوب الجيش الإسرائيلي مختلفان، كما أن ضباطه لم يهددوا قط بانقلاب عسكري، بيد أن الجيش (الإسرائيلي) مارس على القيادة السياسية ضغطا منهجيا ومتواصلا كي تعمل هذه الأخيرة وفق مشيئته.

وفي إسرائيل، التي يقف الأمن في مركز اهتمامها ووجودها، والذي يتولى الجيش مسؤوليته، لا ينظر إلى مثل هذا الضغط على أنه انحراف أو خروج على قاعدة، وإنما يعتبر عملا مشروعا وجزءا لا يتجزأ من النظام. حين سئل قائد المنطقة العسكرية الوسطى حول مصير الرئيس عرفات، أجاب قائلا: «حال تلقينا للأوامر سنعرف ما يجب علينا أن نفعله».. ولكن، وكما يحدث في الكثير من الأحيان في إسرائيل، فإن كبار الضباط يظهرون خضوعهم لإمرة الحكومة بصورة كلامية ونظرية ليس إلا، من دون أن تتجسد هذه التبعية بصورة فعلية. فضلا عن ذلك، فإن أولئك «المطلوبين» (الذين تواجدوا في «المقاطعة») لم يكونوا مطلوبين حقا، بدليل أن إسرائيل واجهت، في أثناء الحصار الثالث للمقاطعة، صعوبة في تسليم أسماء «المطلوبين» للأميركيين بناء على طلب هؤلاء. وفي نهاية المطاف، وبعدما فكت إسرائيل الحصار، لاذ هؤلاء المطلوبون بالفرار. من هنا يبدو أن كبار ضباط وقادة الجيش الإسرائيلي مارسوا أيضا سياسة رمزية من خلال استخدام وسائل عسكرية. وقد شمل ذلك، من ضمن أشياء أخرى، تجسيد التفوق العسكري والسياسي لإسرائيل، والذي عبر أيضا عن الرغبة في «وضع السلطة الفلسطينية في مكانها».

وماذا عن المكون الأخير المتمثل في المجتمع (إلى جانب الدولة والجيش) في المثلث الذي اعتبره كلاوزفيتش سمة لأي حرب؟ ألا توجد لمجموعات ومنظمات وقطاعات معينة في المجتمع تأثير على الحرب؟ هل يتعين علينا أن نفترض بأنها تخضع لتهميش تام من جانب زعامة الدولة؟ أم أنه لم تكن هناك أية مجموعات أو فئات في المجتمع الإسرائيلي شكل أي اتفاق ممكن مع الفلسطينيين تهديدا لمصالحها ويتعارض مع رؤيتها، وبالتالي أيدت الحرب ضد الفلسطينيين ومارست الضغوط على الحكومة كي لا تتوصل إلى اتفاق معهم؟

لقد كان حصار «المقاطعة» جزءا من حرب واسعة، كانت دموية، وحشية وطويلة وعنيفة، من جهة، لكنها لم تكن متسقة مع «الشرعية» التي اعتدنا عليها في حروب الماضي التقليدية.

والسؤال الذي يطرح هنا: ما هي الأسباب لشن تلك الحرب؟ ما الذي يقف خلف طابعها الخاص؟ كيف انقلبت الأمور رأسا على عقب؟ وكيف، بعد أعوام معدودة من التوصل إلى معاهدة السلام مع الأردن، وتوقيع اتفاقيات أوسلو، و«المصافحة التاريخية» بين إسحق رابين وياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض، ومنح جائزة نوبل للسلام لمهندسي الاتفاق، ونشوة السلام التي اجتاحت الكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين، انقلب كل ذلك إلى حرب؟ وليس مجرد حرب عادية، وإنما حرب من نوع خاص؟ وهل هي مجرد صدفة فقط أن هذه الحرب كانت مشابهة، في عدد من سماتها الجديدة، لحروب أخرى اندلعت في العالم في الفترة ذاتها؟

ألم تكن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) مشابهة للأسباب التي أدت إلى اندلاع الحروب الأخرى في نفس الفترة؟ هل حقا كانت الانتفاضة الثانية غير متوقعة، وهل كان يمكن منعها أو تفاديها؟ ما الذي توقعت إسرائيل تحقيقه من خلال هذه الحرب، وهل تحققت هذه التوقعات؟ هل هي مجرد صدفة فقط أن انتفاضة الأقصى كانت حلقة في سلسلة من الصدامات المسلحة بين إسرائيل وجوارها، والتي وقعت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وما زالت مستمرة عمليا حتى الآن؟.

هذه الأسئلة، هي ما سيحاول هذا الكتاب الإجابة عنها.

(*) نص تقديم كتاب «حروب إسرائيل الحديثة: تفسير سوسيولوجي- تاريخي»، لمؤلفه البروفسور أوري بن إليعازار، المحاضر في جامعة حيفا، الصادر حديثًا عن منشورات جامعة تل أبيب. ترجمة سعيد عيّاش.

ليبرمان: الشريك والعقبة!

*ليبرمان يراهن على حكم لا يمنعه من العودة إلى الخارجية *نتنياهو ضمن له حقيبة الخارجية وحقوقيون ينتقدون الخطوة *ليبرمان قلق من تراجع مكانته البرلمانية ويتخوّف من خسارة مكانة «الرجل القوي» في الحكومة المقبلة*

كتب برهوم جرايسي:

بدأت مطلع هذا الأسبوع محاكمة وزير الخارجية السابق، أفيغدور ليبرمان، ولربما إن صح التعبير فهو أيضا وزير الخارجية «الموعود»، على ضوء ما نشر على لسان ليبرمان وغيره، بأن رئيس الحكومة المكلف بنيامين نتنياهو، قد تعهد لليبرمان بإبقاء حقيبة الخارجية في عهدته، إلى حين انتهاء محاكمته، ما يخلق مشهدا وكأن الاثنين قد حسما قرار المحكمة، وأنها مسألة وقت حتى يعود ليبرمان إلى الوزارة، التي أدى نهجه فيها إلى تقديم لائحة اتهام ضده.

وتجري محاكمة ليبرمان بتهمة فساد واستغلال منصبه، وبتهمة خيانة الأمانة والتحايل، وهذا على خلفية دوره في ترقية دبلوماسي إسرائيلي إلى منصب سفير، ولاحقا اتضح أن هذا الدبلوماسي كان قد سرّب قبل نحو خمس سنوات معلومات حول تحقيقات سرية تجريها الشرطة الإسرائيلية ضد ليبرمان في قضايا تلقي أموال غير مشروعة، وحينما بات ليبرمان وزيرا للخارجية سعى إلى ترقيته.

وتحظر الأنظمة الإسرائيلية المعمول بها على من توجه ضده لائحة اتهام أن يشغل منصبا وزاريا، إلى حين صدور قرار من المحكمة بتبرئته، أو أن ادانته ليست بمستوى «وصمة عار» تمنع من إشغال منصب وزاري وحتى عضوية كنيست لعدة سنوات. وكان ليبرمان قد اضطر إلى الاستقالة من منصبه، قبل نحو شهرين، بعد أن اقرت النيابة العامة نهائيا تقديم لائحة اتهام ضده.

وحينما استقال ليبرمان، صرّح بأنه يأمل أن تجري له محاكمة سريعة جدا، كي يعود إلى منصبه، إلا أن المحاكمة التي بدأت يوم الأحد الماضي ستستأنف في نهاية شهرين نيسان المقبل، وتستمر في الاسبوع الأول من شهر أيار، للاستماع لشهود النيابة، ما يعني أن هذه المحاكمة ستستمر لأشهر ليست قليلة.

وسيكون من أبرز شهود النيابة ضد ليبرمان من كان نائبا له في الخارجية، داني أيالون، علما أن ليبرمان قد أطاح بأيالون من اللائحة الانتخابية لحزبهما «إسرائيل بيتنا»، كما سيشهد ضد ليبرمان مسؤولون وموظفون كبار في الوزارة، بدعوى أنه ضغط عليهم من أجل ترقية الدبلوماسي إياه.

حقوقيون يعترضون

وطرحت مسألة الاحتفاظ بحقيبة الخارجية لصالح ليبرمان على الرأي العام، وحتى الآن لم تأخذ القضية صدى كبيرا، لأن الحكومة الجديدة لم تتشكل بعد. وكانت صحيفة «هآرتس» قد اطلعت على رأي عدد من كبار خبراء الحقوق في إسرائيل، وقالوا إنه لا يوجد في القانون والأنظمة ما يمنع تجميد تعيين وزير خارجية جديد في الحكومة المقبلة، إلا أن هذه الخطوة فيها بث رسائل ليست سليمة للجمهور، بشأن نزاهة الحكم.

ويقول البروفسور عمانوئيل غروس، الخبير في القضاء الجنائي في جامعة حيفا: «إذا بث رئيس الحكومة رسالة إلى الجمهور مفادها أن احترام القانون هو أمر إجرائي ولا أكثر، فإذن نحن أمام مشكلة... فعدا القانون الجاف، هناك مقاييس علينا كلنا أن نأخذها بعين الاعتبار ونتبناها، وهي مقاييس أخلاقية وسلوكية».

وتابع غروس قائلا «إن القانون لا يمنع الإجراء الذي اتخذه نتنياهو، وربما لأن المشرّع لم يفكر بسيناريو كهذا، ولكن توجد الآن لائحة اتهام ذات ثقل ضد ليبرمان، بشأن مخالفة خطيرة، هي تهمة الغش والخداع، فهل هذا ما يعرضه نتنياهو على شعب إسرائيل؟ أن يعين شخصا متهما بالغش والخداع؟ أليس لديه مرشحون آخرون؟ إنه ليس أمرا صحيا، والرسالة للجمهور هي الأكثر سلبية».

ويقول البروفسور مردخاي كريمنيتسر، الخبير في القضاء الجنائي والتشريعات، «إن مقاييس الحكم التي تتكشف هنا، هي أنه فقط إدانة جنائية موصومة بالعار تكون حاجزا أمام تولي حقيبة وزارية، في حين أن دولة ذات نظام حكم سليم لا يمكن أن تقبل بتعيين كهذا، وبرأيي أن شخصا كهذا لا يمكن أن يكون وزيرا». وأضاف: «إن ما يظهر هو كأن هذه الحقيبة هي ملكيته، ورثة عائلية، وسيحصل عليها إلا إذا واجه حاجزا قضائيا».

ويقول عميد كلية الحقوق في جامعة حيفا، غاد برزيلاي، إن الرسالة التي يبثها نتنياهو هو أنه يؤمن لليبرمان أكثر مما يؤمن بالقضاء، وهذا أمر سلبي.

في المقابل، فقد اكتفى خبراء في الحقوق، مثل الوزير الأسبق أمنون روبنشتاين، بالقول إنه لا يوجد أي عائق قضائي أمام ما قرره نتنياهو، وانضم اليه في هذا الموقف البروفيسور أريئيل بندور.

ليبرمان العقبة

ولا تتوقف إشكالية شراكة ليبرمان في حكومة نتنياهو المقبلة عند هذا الحد، فليبرمان سيتمسك بكل وسيلة من أجل التحايل على موضوع الاستقالة، ويبقى قريبا من موقع القرار السياسي وأيضا ما يتعلق بالسلك الدبلوماسي، فهو كما يبدو سيتولى رئاسة اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والأمن، إلى حين انتهاء محاكمته، وليس من المستبعد أن يطلب تعيين نائب وزير في وزارة الخارجية من حزبه «إسرائيل بيتنا»، إلى حين انتهاء البت في الملف.

لكن في المقابل، فإن ليبرمان في هذه الأيام، ما زال في المشهد السياسي الذي يظهر به في السنوات الأخيرة، فمهاجمته المتكررة لرئيس حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) يائير لبيد، لم تأت صدفة، فلبيد حتى الآن يتقارب سياسيا مع اليمين، من خلال ما يعرضه عن تصوراته للحل الدائم، وآخرها رفض أي حديث عن القدس، وانتقاده لرئيس الحكومة السابق إيهود اولمرت، بادعاء أنه «ذهب في المفاوضات مع الفلسطينيين بعيدا، في الحديث عن القدس واللاجئين». كذلك، فإن لبيد يطالب بما يطالب به ليبرمان بشأن تجنيد الحريديم.

لكن مشكلة ليبرمان هي ليست مواقف لبيد، وإنما النتيجة التي حصل عليها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فليبرمان يسعى إلى أن يكون الرجل القوي في كل حكومة، ولهذا فإن النتيجة الحاصلة تتسبب بقلق لديه، إذ أن كتلته «إسرائيل بيتنا» ستكون في حال انفصلت عن «الليكود» خامسة في الكنيست، بدلا من الكتلة الثالثة في الدورة السابقة للكنيست، والكتلة الثانية في الحكومة، وهذا الأهم من ناحيته.

والأهم من هذا، بالنسبة إليه، أنه في حال دخل لبيد إلى الائتلاف ومعه كتلة «البيت اليهودي» المتدينة، برئاسة نفتالي بينيت، الذي يحظى بشعبية، فإن كتلته ستكون رابعة بعد هاتين الكتلتين ومن قبلهما الليكود، ويعتقد ليبرمان أن مكانته كـ «الرجل القوي» ستتراجع في الحكومة الجديدة.

وما يقود إلى هذا الاستنتاج، هو تصرف ليبرمان في الدورة السابقة، ضد شركاء في الائتلاف، فقد سلّط هجومه على من كان رئيسا لحزب «العمل»، وزير الدفاع إيهود باراك، رغم أنهما لم يصطدما سياسيا، ومن قبل باراك، كان ليبرمان قلقا من احتمال انضمام حزب «كاديما» برئاسة تسيبي ليفني لحكومة نتنياهو في بداياتها، ولهذا، نذكر له أيضا هجومه غير المفهوم على «كاديما» وليفني في تلك الأيام.

ونذكر أيضا، أنه لدى تشكيل حكومة نتنياهو، التي باتت انتقالية منذ قرار الانتخابات، نجح في فرض إملاءاته على نتنياهو والليكود، فنسبة لعدد نواب كتلة «إسرائيل بيتنا» في الدورة السابقة، كانت الحقائب التي بيد ليبرمان أكثر قيمة من تلك التي بقيت بيد حزب الليكود، والأهم من هذا، من ناحية ليبرمان، أنه نجح في فرض إملاءاته فيما يتعلق بالحقائب الوزارية ذات الصلة بتطبيق القانون، مثل الشرطة والعدل.

ولهذا فإن قلق ليبرمان يعود ليس فقط بسبب وضعيته أمام القضاء، التي كما يبدو نهايتها لن تكون عائقا أمام عودته إلى الحكومة، وإنما لأن مكانته هو وحزبه ستكون أضعف مما مضى، ونهج ليبرمان هذا سيكون مؤشرا لسلوكه في الحكومة المقبلة، فهو كما يبدو لن يكون «القوي» و«المنضبط» في آن واحد، خاصة في حال دخلت الحكومة كتل برلمانية ذات شأن مثل «يش عتيد» و«البيت اليهودي».

هل هو التقاء مصالح؟

«اللغز الأكبر» في هذا المشهد هو سكوت نتنياهو وقبوله بهذه الشراكة المشروطة مع ليبرمان، فقد بدأ التنسيق بينهما منذ فترة طويلة، وهذا التنسيق هو الذي قاد إلى تحالف انتخابي للحزبين، وهو مستمر حتى الآن، رغم أن ليبرمان كان قد صرّح، في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، أن التحالف بين حزبه و«الليكود» سينتهي في اليوم التالي للانتخابات وهذا ما لم يتم.

كذلك، فإن الاتفاق بين الحزبين كان يقضي بأنهما سيفحصان مستقبل الشراكة في كتلة برلمانية مشتركة بعد شهر من الانتخابات، وهذا ما كان يجب أن يكون في الأسبوع الجاري، ولكن لا مؤشرات لبحث من هذا النوع، إلا إذا فاجأنا نتنياهو وليبرمان بقرار جديد في هذا الشأن.

ونشير هنا، إلى أن كتلة «إسرائيل بيتنا» طلبت من لجنة الترتيبات في الكنيست بأن تحتفظ لها بمكاتب وقاعة، في مبنى البرلمان، وهذا مؤشر لنوايا مستقبلية، أو أنه إجراء من باب الاحتياط.

لكن كما يبدو، فإن النتيجة التي حققها الحزبان في الانتخابات البرلمانية جاءت مناقضة لكل التوقعات التي على أساسها جرى التحالف بينهما، إذ توقع الحزبان حصول لائحة التحالف على ٤٥ مقعدا على الأقل، بدلا من ٤٢ مقعدا كانا للحزبين في الدورة السابقة، في حين حصل الحزبان على ٣١ مقعدا معا، ٢٠ لحزب الليكود بخسارة ٧ مقاعد، و١١ مقعدا لحزب «إسرائيل بيتنا» بخسارة ٤ مقاعد.

ويعرف الحزبان أن انفصالا بينهما في هذه المرحلة، خاصة على ضوء التعقيدات في تشكيل الحكومة الجديدة، سيضعف مكانة الحزبين أمام الشركاء المحتملين، رغم أن كل الحلبة السياسية تتعامل مع هذا التحالف على أساس أنه حزبين، وليس واحدا.

وعلى الرغم من أن محركات السياسة تبقى محكومة بالقضايا الجوهرية، حتى وإن لم تظهر على السطح، إلا أن هناك دورا للجانب الشخصي، خاصة في حالة ليبرمان وشخصيته الإشكالية. وبناء على طبيعة الشخصية، من الصعب رؤية استمرار التحالف بين الحزبين لفترة طويلة، كما أن شراكة ليبرمان وحزبه في الحكومة المقبلة، لن تكون على شكل الشراكة التي شهدناها في الدورة السابقة، بل من المتوقع أن تلعب دورا إشكاليا بين كتل الائتلاف.

إعـداد: برهوم جرايسي

١١٪ من حاملي لقب الدكتوراه يعيشون خارج إسرائيل!

* ٣٪ غيرهـم مـن حملـة لقـب الدكتـوراه يقيمون لعدة سـنوات في الخـارج ويعودون * ٥٪ مـن الأكاديميين الإسـرائيليين يقيمـون بشـكل دائـم خارج إسـرائيل وهم في عـداد المهاجرين * إسـرائيل قلقـة من اسـتمرار «هجرة العقول» * سلسـلة مـن المخططـات الحكوميـة التـي وضعـت فـي السـنوات الأخيـرة لم تحقـق هدفها باسـتعادة نسـبة كبيـرة مـن الخبراء *

الهجرة إلى إسرائيل في انخفاض، و«هجرة الأدمغة» من إسرائيل في صعود!

تبين مـن تقرير جديد لمكتـب الإحصاء المركزي الإسـرائيلي، حول «هجرة العقول» إلى خارج إسـرائيل، أن هذه الهجرة ترتفع باسـتمرار، وأن كل المخططات الحكومية التي وضعت في السـنوات الأخيرة، خلال عمل الحكومتين الأخيرتين، لم تقنع نسـبة كبيـرة من الخبراء بالعودة إلى إسرائيل.

وقد أعـد مكتب الإحصاء المركزي (الرسـمي) تقريـره الجديد لصالح «المجلـس الوطني للأبحاث والتطويـر» في وزارة العلوم الإسـرائيلية، وتركـز التقرير في معطيات الهجرة منذ العام ١٩٨٥ وحتى العام ٢٠٠٥، وهذا بهدف فحص عودة من هاجروا إسرائيل منذ العام ٢٠٠٥ وسابقا.

ويظهر مـن المعطيات أن ٥٪ مـن حملة الشـهادات الجامعية، على مختلف مستوياتها، من اللقب الأول وحتى الثالث، هاجروا من إسرائيل ويعيشـون خارجها منذ العام ١٩٨٥ وحتـى العام ٢٠٠٥، من بينهم نحو ١١٪ من حملة لقب الدكتوراه. وحسـب التقرير ذاته، فإن الحديث يجري عـن أكثر من ١٨٢٠٠ شـخص، وكما ذكر، فإن هذا لا يشـمل السـنوات الأخيـرة، التي كان فيها ارتفاع ملحوظ في الهجرة من إسـرائيل، التي تراجعت بقليل في سنوات التسعين من القرن الماضي، لعدة أسباب.

ويقول التقرير إن هذه المعطيات تقول إن إسرائيل تقف في «طليعة الدول التي تصدر الأكاديميين إلى الخارج»، وأن ظاهرة «هجرة العقول» تتركز أساسـا في العاملين في مراكز الأبحاث، ولهذا فإن الأمر سيكون من ناحية إسرائيل «أشد خطورة»، كما جاء في تحليل التقرير الذي نشر في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية.

وبحسـب التقرير، فإن ٤ر٨٪ من حملة اللقب الجامعي الأول يعيشـون في الخـارج في عداد المهاجرين، أما بالنسـبة لحملة اللقب الثاني فإن نسـبتهم تصل إلى ٤ر٢٪، والأمر الأبرز في هذا المجال أن النسبة تقفز إلى حوالي ٧٪ من حملة اللقب الأول في مواضيع الهندسة والعلوم، وما يقارب نسبة ٩٪ من حملة اللقب الثاني في المجال ذاته.

وفي تفسـير للمعطيات التي جمعها مكتب الإحصاء يظهر ان السبب الأسـاس لهجرة العقـول هو البحث عن بلاد فيها امكانيات اسـتيعاب المؤهلات العليا، أكبر من الإمكانيات في إسرائيل، ولهذا نجد أن غالبية حملة الألقاب الجامعية المهاجرين هي في مواضيع مثل علم الحاسوب والفيزيـاء والبيولوجيـا والزراعة والهندسـة المعمارية، والهندسـة التكنولوجية، بينما النسـبة تكون أقل لدى حملة الألقاب الجامعية في مواضيع مثل اللغات والأدب والفنون والمواضيع الاجتماعية.

خطط سابقة

وكان موضوع «هجرة العقول» قد طرح على جدول أعمال الحكومات في السـنوات الأخيرة، واكثر من ذي قبل، وهذا كما يبدو على ضوء انحسـار الهجرة إلى إسـرائيل، التي كانت تحمل معها اعدادا كبيرة من الخبراء المهاجرين، خاصة من دول الاتحاد السـوفياتي السـابق، وبموازاة ذلك ارتفاع جديد في الهجرة من إسرائيل.

وأمـام التراجع الحاد فـي الهجرة، فقد بدأ الحديث في إسـرائيل عما يسـمى بـ «الهجرة النوعية»، أو «هجـرة النخبة»، كما جاء في عدة أبحاث ومؤتمـرات، وهـذا يقصد فريقيـن: كبار أصحـاب رأس المال وأصحاب المشاريع الاقتصادية في الخارج، والثاني هو آلاف الخبراء الإسرائيليين.

وكان وزير المالية يوفال شـتاينيتس قد أعلـن عزمه على وضع برامج لتحفيز «الأدمغة» التي هاجرت من إسرائيل على العودة اليها، في حين أن الحكومتين الأخيرتين، برئاسـة إيهود أولمـرت، وبنيامين نتنياهو، قد وضعتا في السـنوات الأخيرة سلسـلة من البرامج من أجل تحفيز كلا الفريقين للهجرة أو العودة إلى إسرائيل، إلا أن كل واحدة من تلك الخطط سـجلت فشلا ذريعا، لأن واقع الحال في إسـرائيل من ناحية اقتصادية واسـتقرار اقتصادي لا يمكن مقارنته مع الـدول التي يتواجدون فيها، ليس فقط بسـبب العروض المالية وفرص التقدم، بل أيضا بسبب فرص التنقل بين الخيارات المتاحة.

والبرامج التي أقرتها حكومة بنيامين نتنياهو هي بالأسـاس موروثة عن الحكومة السابقة التي أقرتها ولم تحقق منها شيئا، خاصة في العام ٢٠٠٨ حينما أقرت حكومة إيهود أولمرت برنامجا مليئا بالإغراءات المالية لتحفيز الذين هاجروا من إسـرائيل على العودة إليها وبشكل خاص من ذوي الخبرات.

وقـد وضعت حكومة أولمرت هدفا لتحقيقه في العام ٢٠٠٨، هو إعادة ١٥ ألف شـخص من الذين غادروا إسـرائيل، من أصل ٧٥٠ ألف إلى ٨٥٠ ألف شـخص متواجدين بشكل دائم في الخارج مع اتجاهات هجرة، ومع ذلك فإن البرنامج سـجل فشـلا ذريعا، بعد أن كان عـدد العائدين اقل بكثير من الهدف.

ووضعـت حكومة بنيامين نتنياهو خطـة يكون في مركزها أن توظف الحكومة والقطاع الاقتصادي ما لا يقل عن ٤٢٠ مليون دولار لتشـجيع ما لا يقل عـن ٥٠٠ خبير على الهجرة أو العودة إلى إسـرائيل خلال خمس سـنوات، من منطلق أن عودتهم واندماجهم في سـوق العمل من شأنه أن يحقق أرباحا تفوق الميزانيـة المخصصة لعودتهم، على أن تعوض الحكومة هذه الأموال مسـتقبلا من خلال الأرباح التي سـتجنى من عمل هؤلاء، ومن زيادة الناتج القومي.

وهذا بعد أن تحدثت معطيات في حينه عن أن حوالي ٢٠ ألف شـخص من حملة الجنسـية الإسـرائيلية يعملون خارج إسـرائيل في قطاعات صناعيـة وتقنيـة متقدمة جدا، ومـن بينهم الآلاف مـن ذوي الخبرات والمؤهلات العلميـة والمهنية العالية، وهذا أحـد مصادر قلق القطاع الاقتصادي والحكومات الإسرائيلية.

إلا أن خبـراء يؤكدون عدم قدرة خطة كهـذه أن تحقق هدفها، كون أن ظـروف العمل الجيـدة والعالية تبقي الآلاف من الخبراء خارج إسـرائيل، فهم يعملون في مجال عملهم بشروط عمل جيدة جدا، وحتى منهم من لا يجد ما يلائم تخصصه في مجالات الصناعات العالية والتقنية المتقدمة.

ويقول تقرير مكتب الإحصـاء المركزي الأخير إن كل المخططات التي وضعتها إسـرائيل في السـنوات الأخيرة، لم تنجح سوى في إعادة ٢٠٠ خبير، دون ذكر عدد الخبراء الذين هاجروا، مثلا في العامين الأخيرين.

ويضيف التقرير أنه في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ عاد إلى إسـرائيل ٦ر٧٪ فقط من الأكاديميين، الذين مكثوا في الخارج لمدة ثلاث سنوات وأكثر، وهي تعد نسبة ضئيلة، أمام ما تطمح له إسرائيل.

ويقول عضو الكنيسـت السـابق، ومن عـاد ليتولى رئاسـة الجامعة العبريـة في القدس، البروفسـور مناحيم بن ساسـون: «إن واجب دولة إسـرائيل أن ترصد ميزانيات للتعليم، وميزانيات لأبحاث الجيل الشاب، فهو سـيقود مسـتقبلا اسـتراتيجيات الدولة، ونجاحنا مع هذا الجيل ينعكس في انتقاله للعمل في دول أخرى. على دولة إسـرائيل أن تفعل كل ما في امكانها أن تفعله من اجل اسـتعادة هـؤلاء الباحثين اليها، فالدولة ترصد ملايين من أجل تأهيل الباحثين، ولكن من يقطف الثمار هو الدول الأخرى».

ودعا بن ساسـون إلى وضع مسـألة التعليم العالي في إسـرائيل على رأس الأولويـات، ورصد الميزانيات لها، وفقط بهذه الوسـيلة بالإمكان أن نعـرض على الباحثين شـروط وظروف عمل أفضل في إسـرائيل، ما يقنعهم بالعودة.

ويقول الخبير الاقتصادي شـلومو معوز، في مؤتمر اقتصادي عقد في الأيـام الأخيرة، إن الهجرة من إسـرائيل تراجعت في العام الماضي من معدل ١٨ ألفا سنويا إلى خمسـة آلاف، وهذا بفعل الأزمات الاقتصادية التي تضرب الدول المتطورة خاصة الولايات المتحدة وأوروبا. وبحسـب تقديراته، فإن الهجرة من إسـرائيل سـتعود إلى مستوياتها السابقة، بمعنـى معدل ١٨ ألفا وحتى أكثر، مع تحسـن الأوضاع الاقتصادية في الدول المتطورة.

وقـال معوز: «إن الناس الجيدين يتركون البـلاد، وحاليا لا يوجد مكان يهاجرون اليه بسبب الأوضاع الاقتصادية، ولكن هذا من شأنه أن يتغير».

بنك إسرائيل يخفض توقعات النمو للعام ٢٠١٣ إلى ٨ر٢٪

* التقديرات السابقة كانت ٩ر٢٪ * محافظ بنك إسرائيل فيشر يحذر من ذروة جديدة في عجز ميزانية العام الجاري (٥٪) * التضخم المالي في الشهر الأول من العام الحالي تراجع بنسبة ٢ر٠٪ * استبعاد احتمال تخفيض الفائدة البنكية على ضوء نسبة التضخم *

بادر بنك إسـرائيل المركزي في الأسبوع الماضي إلى خفض توقعاته للنمو في العام الجاري ٢٠١٣، بشكل طفيف، من ٩ر٢٪ إلى ٨ر٢٪ وهذا من دون احتساب بدء استخراج الغاز من أحد حقول البحر الابيض المتوسط، الذي من المتوقع ان يرفع نسبة النمو بنحو ١٪، ولكون هذا النمو الاضافي لن يكون ملموسـا على مسـتوى الجمهور في إسـرائيل، في حين حذر البنك من تسـجيل ذروة جديدة للعجز في ميزانيـة العام الجاري، وفي المقابل، فإن التضخم المالي في الشـهر الاول من ٢٠١٣ سـجل تراجعا بنسبة ٢ر٠٪.

وقال البنك في تقريره الدوري إن النمو في العام الحالي سيكون ٨ر٢٪ بدلا من ٩ر٢٪ حسب توقعات البنك السابقة، مشيرا إلى أن النمو الرسمي سيكون أعلى بنسـبة ١٪ من هذه التقديرات، بفعل بدء استخراج الغاز في أحد حقول الغاز الجديدة في البحر المتوسـط، ولكن هذه النسـبة لن تكون ملموسـة على مسـتوى الجمهور في إسرائيل، من حيث نسبة البطالـة والتشـغيل، ولهذا فإن بنك إسـرائيل وغيره من المؤسسـات الاقتصادية تشير اليه في الأشهر الأخيرة على انه اضافة نمو.

وكانت نسـبة النمو في العام الماضـي ٢٠١٢ نحو ٣٪، وهي تعتبر من نسب النمو الاعلى من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون OECD.

وقـال البنك المركـزي إن تخفيـض توقعاته للنمو جـاء على خلفية تردي الأوضـاع الاقتصادية العالمية، إضافة إلى بقايا تأثيرات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر تشرين الثاني الماضي، على مستوى السياحة، رغم ان تقارير سابقة قالت إن التأثيرات قد تلاشت قبل انتهاء العام ٢٠١٢.

وقالت تقارير صحافية اقتصادية في إسرائيل إن محافظ بنك إسرائيل سـتانلي فيشـر «قلق جدا» من احتمال أن يسـجل العجز في الميزانية العامة للعام الجاري ذروة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، بنسبة ٥٪ مـن الناتج العام، إذا ما لم تتخذ الحكومة سلسـلة مـن الاجراءات التي وصفها بـ «المسؤولة»، مثل التقليصات ورفع الضرائب.

ويعود هذا «القلق» لدى فيشر من الارتفاع الحاد في عجز ميزانية العام ٢٠١٢ الـذي وصل إلى ٤ر٢٪ من الناتج العـام، وهذا ما قيمته ٥ر١٠ مليار دولار، وهذا علـى الرغم من أن الهدف الأول للعجـز كان ٢٪، ثم رفعته حكومـة بنيامين نتنياهـو إلى ٣٪، ولكنها لم تنجـح في الوقوف عند النسـبة الجديدة، التي عارضها اصلا فيشر، وطالب بأن لا تتجاوز نسبة ٥ر٢٪.

ويقول فيشـر في ابحاث داخلية إن مقترحـات الصرف الحكومية لميزانية العام الجاري أعلى بنسبة ٩٪ مما تم صرفه في العام ٢٠١٢، وهذا سيرفع تقديرات العجز إلى نسبة ٩ر٤٪ من الناتج العام، خاصة علـى ضوء توقعات «تشـاؤمية» لحجـم جباية الضرائـب في العام الجاري.

وقـال تقرير بنك إسـرائيل إنه سـيكون على الحكومـة تقليص ١٣ مليار شـيكل من ميزانيـة العام الجاري، اي ما يعـادل ٥ر٣ مليار دولار، وفـي المقابل رفع ضرائب يؤمن زيادة مداخيل ضرائب بقيمة ٦ مليارات شيكل، وهذا ما يعادل ٦٢ر١ مليار دولار.

ويضيـف التقرير أنه في حـال اكتفت الحكومة بإجـراء تقليص في الميزانية من دون زيادة ضرائب، فإن هذا سـيؤدي إلى ارتفاع العجز في الميزانيـة، كما لا يتوقع البنك انخفاض الدين العام في إسـرائيل، من حيث نسبته من الناتج العام، وهو حاليا يتراوح ما بين ٧٢٪ إلى ٧٤٪.

التضخم المالي

هذا وكان التضخم المالي في الشهر الأول من هذا العام، كانون الثاني الماضي، قد سـجل تراجعا بنسبة ٢ر٠٪، وعلى الرغم من أن التضخم في الشـهر الأول من كل عـام منخفض وحتى أنه يتراجـع، إلا أن المحللين اعتبروا الأمر انعكاسا لحالة التباطؤ الاقتصادي.

وانعكس على تراجع التضخم، تراجع موسـمي لسلسـلة من الأسعار الموسـمية في مثل هذه الفتـرة من كل عام، مثل الألبسـة والأحذية، في حين أن ارتفاع الأسـعار في المواد الغذائية الاساسية مثل الحليب ومشتقاته، قد واجهه انخفاض بسيط في أسعار مود غذائية أخرى.

ويتوقـع البنك أيضـا أن يبلغ التضخم المالـي الاجمالي للعام الجاري ٢٠١٣، نحو ٨ر١٪ وهي نسـبة قريبـة من التضخم في العـام الماضي- ٦ر١٪، وهـذا التضخم يعكس حالة التباطؤ الاقتصـادي، وتراجع القوة الشـرائية. وهذا اعتمادا على أن نسـبة التضخم في النصف الثاني من العام الماضي ارتفعت بنسبة ٧ر٠٪، وهذا مؤشر للأسعار، على الاقل في النصف الأول من العام الجاري. أما بالنسبة للفائدة البنكية، فيتوقع بنك إسـرائيل أن تبقى الفائدة البنكية في العام على حالها مع مطلع العام، أي بنسـبة ٧٥ر١٪. ولا يتوقـع الخبراء أن يقرر بنك إسـرائيل تخفيض الفائدة البنكية للشـهر المقبل، على ضوء تراجع التضخم في الشـهر الماضي، وعلى الأغلب سينتظر البنك تضخم الشهر الجاري ليقرر لاحقا بشأن نسبة الفائدة.

هذا، وأجرى مكتب الإحصاء المركزي تعديلا طفيفا على تركيبة سـلة المشـتريات للعائلة المتوسـطة، والتي على أساسـها يتم احتسـاب التضخم المالي وهذا إجراء يجريه المكتب مرّة كل عامين، بعد استطلاع يشمل آلاف العائلات في إسرائيل.

وبحسـب التوزيعة الجديد لسلة المشـتريات، فإن نسبة الصرف على المـواد الغذائية مـن دون الخضار والفواكه، تبقـى ٦ر١٣٪ من إجمالي صرف العائلة، في حين خفضت نسبة الصرف على الخضار والفواكه من ٢ر٣٪ في العام ٢٠١١ إلى ٩ر٢٪ ابتداء من العام الجاري.

كما رفع المكتب نسـبة الصرف على المسـكن من ٤ر٢٤٪ في ٢٠١١ إلى ٢ر٢٥٪ في الاحتسـاب الجديد، وهذا على اثر الارتفاع الحاد في اسـعار البيوت، كما تم رفع الصرف علـى صيانة البيوت من ٤٦ر٩٪ إلى ٦٦ر٩٪، ورفع الصرف على اثاث ومعدات البيوت من ٥٤ر٣٪ إلى ٧٣ر٣٪.

وخفض المكتب نسـبة الصرف على الألبسـة والأحذية من ١٢ر٣٪ إلى ٠٥ر٣٪، وأبقى على نسـبة الصرف على الصحة - ٢٢ر٥٪، وخفض الصـرف على التربية والتعليم الترفيه من ٥١ر١٢٪ إلى ٦٧ر١١٪، ورفع بنسـبة طفيفة الصرف على الاتصـالات والمواصلات من ٤٦ر٢٠٪ إلى ٦٢ر٢٠٪.

موجز اقتصادي

"الناس في إسرائيل ترفض أن تموت"

لم يجد أحد ابرز الخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين، والمقرب مـن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ويدعى شـلومو معوز، غير عبارة " الناس في إسـرائيل ترفض أن تموت"، لوصف ما يمكن تسـميته بـ "حالة قلق" الأوسـاط الاقتصادية المالية الرسمية من إسرائيل، من اسـتمرار ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، كون هذا سيكون عبئا على المؤسسات المالية، مثل صندوق الضمـان الاجتماعي، وصناديق التقاعد، التي تطالب كلها باعادة احتسـاب التقاعد، ولكن الأهم من هذا، رفع سن التقاعد أكثر في إسـرائيل، بدلا مـن ٦٧ عاما للرجال و٦٢ عاما للنساء.

وورد اسـم معوز، قبل أشـهر قليلة، كمرشـح نتنياهو لتسلم حقيبة المالية في حكومته المقبلة، إلا أنه لم ينجح في الانتخابات الداخلية لحزب الليكود.

وقـال معوز في مؤتمر اقتصادي عقد في تل أبيب قبل أيام: "إن معدل الأعمار في إسرائيل في ارتفاع مستمر وهذا مشكلة، الناس هنا ترفض أن تموت، وكل واحد يتمسـك بكل وسـيلة، ويُشـغّل لديه فلبينية (مسـاعدة)، وكل مرة يخترعون آلة جديدة وأجهزة حاسـوب (بمعنى للعلاج) ولهذا فالناس لا تموت، وكل سنة حياة اضافية تكلـف أموالا كثيرة، حتى الأبناء يبقـون في البيوت (مع عائلاتهـم) ولا يمكن التخلـص منهم، وموضـوع الادارة المالية بات أكثر فأكثر اشـكاليا، فالفائدة البنكية منخفضة، والتوفيرات المالية طويلة الأمد، ويجب ايجاد المزيد من المال من أجل تغطية المصاريف المتزايدة".

ويدعو معوز إلى سلسلة من الإجراءات التقشفية ورفع الضرائب، ما يثقل أكثر على الشـرائح الفقيـرة والضعيفة، من أجل تغطية العجز في الموازنة العامة.

وزارة المالية تطالب بتقليص ميزانية وزارة الدفاع

تبين من مصادر في وزارة المالية، تحدثت للصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، أن الوزارة تراجعت عن موقفها الذي نشر في الاسابيع الماضيـة، بتحييد وزارة الدفاع، من مسـألة تقليـص الميزانية العامة، وهي تطالب الآن بتقليص ميزانية الوزارة بنحو ١ر٢١ مليار دولار، ٨٠٠ مليـون دولار منها في العام الجاري- ٢٠١٣، و٤٢١ مليون دولار فـي العام المقبل- ٢٠١٤، ويبقى هذا التقليص أقل من حيث نسـبته المئوية، من التقليص العام الذي ستشهده كل الوزارات تقريبا.

وجاء هذا في اطار اسـتعدادات وزارة المالية لإقرار الميزانية العامة، للعامين الجاري والمقبل، رغم ان الحكومة لم تتشكل بعد، ولـم تتضح هوية وزير المالية المقبـل، وخاصة إذا كان من خارج حزب الليكود الحاكم.

وكانـت وزارة المالية، التي تطالب في كل عام بتقليص ميزانية وزارة الدفاع، قد فاجأت الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية برفضها تقليـص هذه الميزانية، التي بلغت فـي العام الماضي ما قيمته ٥ر٦٠ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٦ر١٣ مليار دولار. وقالت الوزارة إن ذلك نابع من التزامات سابقة قطعتها وزارة المالية لوزارة الدفاع، التي التزمت مسبقا بمصاريف غير معلنة.

وأعلنـت الأجهزة العسـكرية والأمنيـة الإسـرائيلية، ومعها الوزارة، رفضها إجراء أي تقليص في ميزانيتها، معددة ما تعتبره إسـرائيل "تهديدا" من جانب ايـران، "والتحديات الجديدة في المنطقـة"، وقالت مصادر فـي قيادة الجيش الإسـرائيلي إن أي تقليص في ميزانية الجيش سـيضر ببرنامج التطوير الذي يمتد من العام الجاري وحتى العام ٢٠١٧.

إلى ذلك فقد قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في الأسبوع الماضي، إن ما تصرفه إسرائيل على جيشها، نسبة للناتج العام لديها، يصل إلى ستة أضعاف ما تصرفه دول صناعية. وقال المكتب إن حصة "الأمن" من الميزانية العامة بلغت في السنوات الأخيـرة معـدل ٥ر١٦٪ من الميزانية السـنوية، مـا يعني قرابة ٥ر١٧ مليار دولار، وهو ما يشـكل ٦ر٧٪ من الناتج السـنوي العام في إسـرائيل، إلا أن تقرير المكتب لا يشمل الصرف على الاحتلال والاستيطان، وعلى بنود "الأمن" في مختلف الوزارات، والذي يصل إلى ٣٠٪ من الميزانية العامة.

وقال تقرير المكتب، الذي اسـتعرض ميزانيـة وزارة الدفاع الإسـرائيلية من العـام ١٩٥١ وحتى العـام ٢٠١١، إن ما تصرفه الولايـات المتحـدة الأميركيـة ٥٪ مـن الناتج العـام لديها، وبريطانيـا ٨ر٢٪، وألمانيـا ٢ر١٪، وإيـران ٣ر٢٪، وتركيا ٤ر١٪. ويتضح الفارق أكثر فـي المقارنة مع ميزانيات تلك الدول، فما تصرفـه بريطانيا ٨ر٥٪ من الميزانية العامـة، وألمانيا ٦ر٣٪، وتركيا ٧ر٣٪.

تراجع رواتب عاملي جهاز التعليم

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن معدل رواتب العاملين في جهاز التعليم في إسرائيل انخفض في الثلث الأخير من العـام الماضي بنسـبة ٦ر١٪، وهذا على الرغـم من أن معدل الرواتـب في إسـرائيل ارتفع في نفس الفترة بنسـبة ٢ر١٪ وبلغ ٨٨٣٧ شـيكلا، وهو ما يعادل حوالي ٢٣٩٠ دولارا، في حين أن الحد الأدنى من الرواتب بات اليوم ١١٦٢ دولارا.

ويقـول التقرير ذاتـه إن معدل الأجور فـي وزارة التعليم ما زال منخفضـا، وهو أقل من معدل الأجور العام، وهذا على الرغم من كل الاصلاحات التـي أجريت في جهاز التعليم، بهدف رفع رواتب المعلمين، من خلال زيادة عدد سـاعات العمل في داخل المدارس.

وبلـغ معدل الأجور في جهاز التعليم في الثلث الأخير من العام الماضي ٧١٦٥ شـيكلا، أي ما يعادل ١٩٣٧ دولارا، وهذا ما نسـبته ٨١٪ من معدل الأجور العام.

كذلـك، فإن مـن أبـرز الأجهزة التـي تواجه معـدل أجور منخفضا، جهـاز التمريض، إذ يبلغ معدل الأجور هناك ٧٧٣١ شيكلا، ما يعادل ٢٠٩٠ دولارا، وهو ما نسبته ٥ر٨٧٪ من معدل الأجور العام.

تحليلات صحافية

عنصرية مشجعي فريق «بيتار القدس» ليست حكرًا على نفر ضئيل!

يُعرف مشجعو فريق كرة القدم الإسرائيلي «بيتار القدس»، وخاصة أعضاء النواة الصلبة بينهم الذين يطلق عليهم اسم منظمة «لا فاميليا»، بعنصريتهم ضد كل من هو غير يهودي. فقبل عدة شهور اعتدوا على عامل فلسطيني في مجمع المالحة التجاري في القدس. وهم يرددون شعارات عنصرية ومسيئة للعرب منذ أعوام طويلة. حتى أن عبارة «الموت للعرب» باتت شعارا ملازما لمشجعي هذا الفريق.

ويتصاعد التوتر في أي مباراة تجري بين «بيتار القدس» وفريق عربي، أو فريق يهودي يلعب في صفوفه عربي. وفي مثل هذه المباريات تحشد الشرطة قوة كبيرة من عناصرها في الملعب ومحيطه، ويعمل جهاز المباحث «ساعات إضافية» عشية كل مباراة كهذه، في محاولة لمنع اعتداءات عناصر «لا فاميليا» على لاعبي أو مشجعي الفريق الخصم.

لكن سلوك مشجعي فريق «بيتار القدس»، الذي يحظى بتغطية إعلامية بارزة جدا كون الفريق يلعب في صفوف الدرجة العليا، لم يلقَ معارضة أو تنديدا من جانب إدارة الفريق أو مدربيه أو لاعبيه، ولا من جانب السياسيين، علما أن بالإمكان رؤية سياسيين من الصف الأول بين المشجعين، مثل رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، ووزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان. إلا أن ليبرمان نفسه متهم بأنه عنصري ضد العرب. والأمر اللافت هو أن مشجعي الفريق ينتمون بغالبيتهم الساحقة إلى معسكر اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل.

لكن ما حدث فجر يوم الجمعة قبل الماضي قلب الأمور في هذا الفريق رأسا على عقب. فقد أقدم أعضاء في منظمة «لا فاميليا» على إحراق مكاتب إدارة الفريق. وعندها صدرت التنديدات ضد منظمة المشجعين العنصرية هذه ومن أعلى المستويات. ويبدو أن العادة في إسرائيل هي أنه فقط بعد اعتداء عنصريين على جهة إسرائيلية يتم التنديد بأفعالهم.

ويشكل مشجعو «بيتار القدس» أحد أبرز المظاهر العنصرية في إسرائيل. ويرى قسم من المنددين بإحراق مكاتب الإدارة أنه ينبغي معالجة أمر منظمة «لا فاميليا»، وأن الغالبية الساحقة من مشجعي الفريق لا تؤيد هذه المنظمة وممارساتها. لكن قسما آخر يرى أن مصادر عنصرية «لا فاميليا» لا تنحصر في هذه المنظمة فقط، وأن العنصرية تميز معظم مشجعي الفريق، الذي لم يلعب أبدا في صفوفه أي لاعب عربي، خلافا للكثير من الفرق اليهودية الأخرى، بل إن مصادر العنصرية موجودة في الأجواء العامة في إسرائيل.

وأقدمت عناصر من «لا فاميليا»، بحسب الشبهات، على إحراق مكاتب الإدارة احتجاجا على إحضار لاعبين روسيين مسلمين اثنين، من الشيشان، إلى صفوف الفريق. وسبقت إحراق المكاتب احتجاجات أخرى خلال مباريات جرت خلال الأسابيع الماضية.

واحتج المشجعون على قرار ممول الفريق، الثري الإسرائيلي - الروسي أركادي غايداماك، بإحضار اللاعبين الشيشانيين زاؤور سداييف وجبريل كدابييف، إلى صفوف الفريق، وطالبوا بأن «يبقى نقيا» من المسلمين.

ورفع المشجعون يافطة كبيرة خلال مباراة، كتبوا عليها «بيتار نقي إلى الأبد»، وأخذوا يشتمون غايداماك والعرب، وذلك على ضوء أنباء حول وصول اللاعبين الشيشانيين إلى إسرائيل. ويأتي إحضار هذين اللاعبين في إطار التعاون بين فريقي «بيتار القدس» و«ترك غروزني» الشيشاني، كما أن الفريق الأخير سيشارك في دفع أجرهما.

وعقب غايداماك على سلوك قسم من مشجعي «بيتار القدس» بالقول إن «الرد الأفضل على من يحتج بهذا الشكل هو إحضار اللاعبين المسلمين إلى تيدي»، في إشارة إلى استاد فريق «بيتار القدس». كذلك استهجن مدرب الفريق، إيلي كوهين، سلوك المشجعين، لكنه اعتبر أنه «يوجد مليار مسلم في العالم ويجب أن نعرف كيف نعيش معهم. وهناك فَرق بين مسلم أوروبي ومسلم عربي. وتوجد هنا مشكلة بالنسبة للمشجعين مع العرب الذين يعيشون في الشرق الأوسط».

وفي أعقاب إحراق مكاتب الفريق أصدر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بيانا قال فيه إن «هذا سلوك معيب. ويحظر علينا أن نوافق على سلوك عنصري كهذا. فالشعب اليهودي عانى من نبذ الآخرين له، وينبغي أن نكون نورا للأغيار [أي غير اليهود]».

كذلك وقعت مجموعة من الشخصيات العامة واللاعبين السابقين في الفريق، بينهم أولمرت ورئيس بلدية القدس نير بركات، على عريضة في أعقاب إحراق مكاتب الفريق. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن الموقعين على العريضة نددوا «بكل مظاهر العنف والعنصرية، مثل الشتائم ضد الأقليات، والألفاظ النابية ضد اللاعبين، بغض النظر عن دينهم أو أصلهم، ورفع يافطات عنصرية والمس بالأملاك أو بالأنفس بزعم المحبة لبيتار». ودعوا إلى العمل على «اجتثاث هذه الظواهر البشعة»، وإلى «عدم السماح لأقلية عنيفة ومتطرفة بهدم التراث والتاريخ العظيمين لفريقنا».

سيطرة «لا فاميليا» على المشجعين والفريق

وأشار تقرير نشرته صحيفة «هآرتس» إلى أن الأمور ليست بالبساطة التي يصفها السياسيون ومديرو فريق «بيتار القدس»، ذلك بأن سطوة «لا فاميليا» ونفوذها داخل الفريق وتأثيرها على جمهور مشجعيه وإدارته ولاعبيه كبير جدا.

وخلال الأعوام الماضية نشأت «علاقات جيدة» بين قسم من اللاعبين في الفريق وقادة منظمة «لا فاميليا». إلا أن هذه العلاقات تطورت بسبب خوف اللاعبين من سطوة أعضاء هذه المنظمة. وقال أحد اللاعبين، ولم تذكر الصحيفة اسمه: «إنهم يسيطرون على المدرجات في الاستاد وبإمكانهم محو أي لاعب».

ووفقا لتقرير «هآرتس»، فإنه بعد أن طلبت إدارة «بيتار القدس» من اللاعبين التعبير عن تأييدهم لإحضار اللاعبين الشيشانيين وشجب عنصرية المشجعين، أجرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي مقابلة مع اللاعب كوبي مويال. وبعد أن علم مشجعون بذلك، هددوا اللاعب «بإنهاء مستقبله الكروي»، الأمر الذي دفع مويال إلى مطالبة محرري البرنامج التلفزيوني بتخفيف حدة أقواله.

وفي حالة أخرى، ذُهل رؤساء نادي الفريق عندما التقوا عددا من المشجعين المتطرفين، وتعرضوا لتهديدات منهم، في حفل طهور ابن كابتن الفريق السابق، أفيرام بروخيان. وقالت مصادر في النادي إن «الخوف يدفع لاعبين إلى دعوة أولئك المشجعين إلى احتفالات، وهم يهددون اللاعبين بشكل حقيقي». ويشار إلى أن بروخيان نفسه كان قد عبر في الماضي عن أنه سيكون سعيدا برؤية لاعب عربي في «بيتار القدس»، لكن تحت ضغوط مارسها عليه أعضاء في «لا فاميليا» تراجع عن تصريحه هذا.

ويبدو أن الوضع داخل هذا النادي تغير في أعقاب إحراق مكاتب إدارته. ووفقا لتقارير صحافية فقد تجندت جهات عديدة إلى جانب الإدارة ضد المشجعين المتطرفين. فقد أعلن الاتحاد العام لكرة القدم في إسرائيل عن تقديمه المساعدة في ترميم المكاتب. كما عبر مديرو وممولو فرق كرة قدم عن دعمهم لإدارة «بيتار القدس».

وبدا أن الدعم والتعاون الأكبر مع إدارة الفريق، بعد إحراق مكاتبه، جاءا من جانب الشرطة، التي رفضت في الأسابيع الماضية الدخول إلى المدرجات من أجل إنزال اليافطة العنصرية «بيتار سيبقى نقيًا إلى الأبد». وأصدر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحق أهرونوفيتش، تعليمات إلى قائد الشرطة في منطقة القدس، يوسي فراينتي، باتخاذ كافة الإجراءات من أجل اعتقال المشجعين المتطرفين. واعتقلت الشرطة في نهاية المطاف عشرين مشجعا من قادة «لا فاميليا».

ونشرت الشرطة قوات كبيرة من عناصرها خلال المباراة التي جرت بين «بيتار القدس» والفريق العربي «أبناء سخنين»، يوم الأحد قبل الماضي. فقد تم نشر ٤٠٠ شرطي و٣٠٠ حارس داخل الاستاد. كما نصبت الشرطة حواجز عند مدخل القدس من جهة تل أبيب من أجل منع وصول مشجعين متطرفين. وتجولت في محيط الاستاد سيارات مدنية تواجد فيها أفراد شرطة بلباس مدني.

وعندما دخل إلى الملعب اللاعب الشيشاني كداييف صفق له مشجعو «بيتار القدس» وحاولوا منع سماع الشتائم والعبارات العنصرية التي أطلقها أعضاء «لا فاميليا». لكن قبل بدء المباراة دخل غايداماك، صاحب الفريق، إلى الملعب تحت حراسة مشددة، وأطلق المشجعون الشتائم والتهديدات ضده، وبينها «أركادي مات»، وذلك فيما كان يجلس إلى جانبه ليبرمان وأهرونوفيتش ووزيرة الثقافة والرياضة ليمور ليفنات. واعتقلت الشرطة سبعة مشجعين وأبعدت حوالي سبعين آخرين من كلا الفريقين.

ليس مجرد نفر قليل من «لا فاميليا»

وسعى المستشرق الإسرائيلي، البروفسور رافي يسرائيلي، المعروف بتوجهاته اليمينية، إلى خلط الأوراق بصورة ديماغوغية من أجل أن يقول إنه لا توجد عنصرية في إسرائيل، ولا حتى في المستوطنات(!)، وأن التهجمات ضد العرب هي لكونهم مسلمين وربما يكون بينهم من يريد إلحاق الأذى بالإسرائيليين واليهود.

وكتب يسرائيلي في صحيفة «معاريف» أن العنصرية هي «كراهية أبناء عرق آخر»، وأن الدولة العنصرية هي تلك التي «تغطي وتدافع حكومتها وحكمها عن نمط السلوك العنصري، وحتى أنها تشجعه. فألمانيا مليئة، اليوم، بالنازيين الجدد وحليقي الرأس الذين ينفذون ضد المهاجرين في بلادهم اعتداءات كبيرة وهمجية وبعنصرية أكبر مما يفعلون عندنا، ورغم ذلك لا أحد يتهم ألمانيا بالعنصرية لأنها تلاحق المجرمين وتحاربهم».

ووصف يسرائيلي مشجعي «بيتار القدس» المتطرفين بأنهم «مشاغبون» الذين «ينبغي محاربتهم بشدة». لكنه اعتبر أن هؤلاء «لا يعرفون حتى ماذا تعني العنصرية»، وزعم أن مشجعي «بيتار القدس» المتطرفين والمستوطنين، من أمثال «شبيبة التلال»، «ينشطون ضد المسلمين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ويحرقون مساجدهم، لأنهم يعتبرونهم خصوما، ويرون كيف أنه باسم الإسلام تحارب عناصر تنظيم القاعدة وحماس اليهود. ولا يمكنهم أن يفهموا سبب عدم اتهام مسلم يقوم بتفجير يهود بالعنصرية، بينما يتم توجيه هذا الاتهام نحوهم».

وتطرق يسرائيلي إلى الاعتداءات ضد المهاجرين الأفارقة في المدن الإسرائيلية، ومحاولة حرق البيوت التي يسكنون فيها، معتبرا أن «المشاغبين الذين ينكلون بالمهاجرين يدركون جيدا أن غالبيتهم أتت من دول إسلامية مثل السودان وإريتريا، ولا يمكن معرفة من منهم جاء ليبحث عن عمل ومن منهم تم إرساله بشكل متعمد من أجل إلحاق الأذى بإسرائيل. وإذا ما تم اعتبار المسلمين على أنهم خصوم أو أعداء، فإنه يتضح سبب المعارضة لهم».

من جانبه، رأى المحلل في «معاريف»، شالوم يروشالمي، أن «إحراق نادي بيتار هو عمل نفذه أفراد، يحصلون على شرعيتهم من استاد بأكمله [أي من جميع مشجعي الفريق]. والاستاد لا يضم نفرا ضئيلا، وإدارة الفريق تنجذب وراء الجموع الكارهة [لغير اليهود]».

وشدد يروشالمي على أنه في المباريات التي يشترك فيها فريق «بيتار القدس» كل أسبوع «ينشد آلاف الأشخاص، ولا شيء سيساعد أولئك الذين يسعون إلى عزل النفر القليل». وأضاف أن آلاف المشجعين ينشدون كل أسبوع الكلمات التالية: «إسرائيل هي دولة اليهود، أنا أكره سليم طعمة [وهو لاعب عربي في فريق «هبوعيل تل أبيب»]، وأكره كل العرب». وأشار إلى أن هناك أغنية جديدة ينشدها مشجعو «بيتار القدس» ضد «هبوعيل تل أبيب» تحوي مزيدًا من الكلمات النابية والشتائم.

وتابع يروشالمي أن «هذه النغمات المروّعة موجودة في الاستاد منذ سنوات طويلة. وقد فرضت أجندة على مديري الفريق المتعاقبين، الذي كانوا في غالبية الأحيان نشطاء في فرع حزب الليكود المحلي. والحقيقة المؤسفة هي أنه لم يلعب أبدا في بيتار لاعب عربي. والمديرون لم يحاربوا الجمهور، بل انجرفوا معه. ورئيس النادي الحالي، إيتسيك كورنفاين، وهو متنور، لم يفكر في تجنيد لاعب عربي. واللاعبان الشيشانيان المسلمان فُرضا عليه وعلى الفريق لأسباب سياسية وتجارية من جانب صاحب الفريق غايداماك».

المشجعون يرفعون يافطة كبيرة خلال إحدى المباريات كتبوا عليها «بيتار نقي (من العرب) إلى الأبد»!

رغم توصية رئيس «الشاباك» السابق و«لجنة تيركل»:

المحكمة العليا تبقي «أمر الساعة» القاضي بمنع توثيق التحقيقات التي يجريها «الشاباك»!

بقلم: سليم سلامة

قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، يوم ٦ شباط الجاري، شطب التماس يطالب بإصدار قرار يُلزم «جهاز الأمن العام» الإسرائيلي (الشاباك) بتوثيق «التحقيقات الأمنية» التي يجريها مع أشخاص (فلسطينيين، غالبا) بشبهات «أمنية»، توثيقا مصورا (فيديو)، منوهةً إلى أنها (المحكمة) «لا تعبر عن موقف، أيا كان، في هذه المسألة، بل كل ما نقوله هنا هو أنه حيال المتوقع، لم يحن الوقت بعد للنظر في ادعاءات الملتمسين، عينيا وموضوعيا».

وكانت أربع منظمات حقوقية هي: «عدالة ـ المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، و«اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل»، و«جمعية أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل» و«مركز الميزان لحقوق الإنسان»، قد تقدمت بهذا الالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في العام ٢٠١٠، وطالبتها فيه بإصدار قرار يلزم جهاز «الشاباك» بتوثيق التحقيقات التي يجريها مع مشتبهين بارتكاب مخالفات «أمنية» توثيقا مصورا (بالفيديو)، وذلك من خلال إصدار أمر يُلغي المادة رقم ١٧ في «قانون الإجراءات الجنائية - التحقيق مع مشتبه بهم»، والتي تعفي «الشاباك» من هذا الواجب.

والمادة المذكورة (١٧) أُدخلت إلى نص القانون الأصلي في العام ٢٠٠٢ بوصفها «أمر ساعة» (أي: تدبير مؤقّت) ونصت على أن «واجب توثيق التحقيق مع مشتبه به، توثيقا مصورا أو صوتيا، وفقا للمادتين ٧ و ١١ (اللتين تلزمان الشرطة بهذا التوثيق)، لا يسري على التحقيق مع مشتبه بارتكاب مخالفة أمنية».

وقد نص القانون آنذاك على أن «أمر الساعة» يبقى ساري المفعول لمدة خمس سنوات. ولكن، في العام ٢٠٠٨، جرى تمديد سريان مفعولها أربع سنوات إضافية أخرى، أي حتى ٢٠١٢/٧/٤. لكن الكنيست استبق ذلك الموعد النهائي وأقرّ، قبله بيوم واحد (في ٢٠١٢/٧/٣)، تمديد مفعول «أمر الساعة» نفسه بثلاث سنوات أخرى - حتى ٢٠١٥/٧/٥.

وأوردت المحكمة، في قرارها من يوم ٦ الجاري، «التعهد» الذي قطعته ممثلة وزارة العدل أمام «لجنة القانون، الدستور والقضاء» التابعة للكنيست في جلستها يوم ٢٠١٢/٧/٣، بأن «يتم النظر في ترتيبات بديلة وفي تعريف «المخالفة الأمنية» بما ينهي الحاجة إلى أمر الساعة وإلى تمديده مجددا». واستندت المحكمة على هذا فقالت: «في هذه الظروف، فيما يخضع الترتيب الحالي للفحص، وبينما لم يمض سوى نصف سنة منذ يوم التمديد الأخير، سوية مع انتخاب كنيست جديد مؤخرا، يبدو لنا أنه من الحريّ الانتظار حتى يتم تعديل القانون، في أعقاب الفحص الذي تعهدت به مندوبة الحكومة (ممثلة وزارة العدل)، وهو ما نؤمن بأنه سيتم تنفيذه فعليا، بما في ذلك مسألة توثيق التحقيقات من قبل جهاز الأمن العام».

وكانت المنظمات الأربع الملتمسة أكدت، في التماسها إلى المحكمة، أن إلزام جهاز «الشاباك» بتوثيق التحقيقات «الأمنية» التي يجريها، بالصوت والصورة، من شأنه أن يمنع استخدام وسائل وطرق تحقيق محظورة، وأن يحول دون انتزاع اعترافات بالقوة من المعتقلين، وهو ما حدث ويحدث باستمرار وبصورة «روتينية» في أقبية «الشاباك»، وشكّل موضوعا لالتماسات سابقة قُدمت إلى المحكمة العليا للمطالبة بوقفها (راجع مقالنا حول قرار المحكمة العليا يوم ٢٠١٢/٨/٦ رفض التماسين طالبا بإلزام المستشار القانوني للحكومة بإصدار أوامره بإجراء تحقيق جنائي في الحالات التي يتم فيها تقديم شكاوى عن أعمال تعذيب أو تنكيل يقترفها محققو «الشاباك» ـ «المشهد الإسرائيلي»، العدد ٢٨٨ - ٢٠١٢/٨/٢٨).

من جهتها، ادعت الحكومة في ردها إلى المحكمة على الالتماس بأن تمديد «أمر الساعة» حتى العام ٢٠١٥ جاء لإتاحة المجال أمام الوزارات الحكومية المعنية «من أجل تعريف ماهية «المخالفات الأمنية» التي يجدر إعفاء المحققين من توثيقها، ومن أجل فحص الترتيبات المنتهجة في دول مختلفة في العالم في التحقيقات من هذا النوع»! وهو ما تبنته هيئة المحكمة (رئيس المحكمة، آشير غرونيس، والقاضيان حنان ملتسر ونوعم سولبرغ) فامتنعت عن إصدار قرار ملزِم كما طالب الملتمسون، تاركةً الأمر، مرة أخرى، في يديّ الحكومة وجهاز «الشاباك» نفسه، يمددان «أمر الساعة» كما يشاءان.

وهذا ما أكدته المحامية عبير بكر (من «عدالة»)، التي مثّلت الملتمسين، إذ قالت إن «المحكمة وقعت في فخ الوعود الكاذبة التي أطلقتها الحكومة. فالمحكمة لم تتطرق إلى حقيقة أن الدولة (الحكومة) تعود إلى تمديد مفعول هذه المادة، مرة تلو أخرى، بل منحتها الشرعية لذلك، من دون أن يبدو في الأفق أي أمل جدي بحصول تغيير جذري».

«لجنة تيركل»

واللافت في الأمر، هنا، تزامن قرار المحكمة هذا وصدوره في اليوم نفسه الذي أوصت فيه «لجنة تيركل»، التي حققت في مجزرة «أسطول الحرية» إلى قطاع غزة (أو ما يُعرف، إسرائيليا، بـ «قضية مرمرة») في ١٣ أيار ٢٠١٠، بضرورة توثيق التحقيقات التي يجريها «الشاباك»، توثيقا مصورا وصوتيا.

فقد قدمت «لجنة تيركل»، في اليوم نفسه (٦ شباط الجاري)، إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الجزء الثاني من تقريرها وخصصته لـ «آليات الفحص والتحقيق في إسرائيل لشكاوى وادعاءات بشأن خرق قوانين الحرب طبقا للقانون الدولي»، وذلك بعد أن كانت قدمت الجزء الأول (من التقرير) في آب ٢٠١٠، وتمحور حول «قانونية الحصار البحري على قطاع غزة من منظور القانون الدولي وقانونية الإجراءات التي اعتمدت لتطبيق الحصار - الاستيلاء على أسطول السفن المتجه إلى قطاع غزة - من منظور القانون الدولي».

وقد خصصت اللجنة الجزء الثاني من تقريرها للإجابة على السؤال المركزي التالي: «هل تتناسب آليات الفحص والتحقيق في الشكاوى والادعاءات بشأن خرق قوانين الحرب، والمنتهجة في إسرائيل بوجه عام وكما تم تطبيقها في أحداث الأسطول - هل تتناسب مع واجبات دولة إسرائيل وفقا لقواعد القانون الدولي؟».

ونوهت اللجنة، في مقدمة تقريرها، إلى أنها «في كل ما يتصل بالآليات الإسرائيلية للفحص والتحقيق في الادعاءات بشأن خرق قوانين المواجهات المسلحة، لم نحصر أنفسنا في المنظومة العسكرية فحسب، بل فحصنا أيضا جميع المنظومات الأخرى (الشاباك، الشرطة، مصلحة السجون والمستوى السياسي)».

ولم تخف اللجنة مرادها من هذا التقرير، إذ أكدت ـ في مقدمته، كما على لسان رئيسها ـ أنها تطمح لأن يشكل (التقرير) «قبة حديدية» تحمي إسرائيل في الحلبة القضائية الدولية، وخاصة حيال التوجهات السابقة واللاحقة، المحتملة، إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال رئيس اللجنة، قاضي المحكمة العليا السابق يعقوب تيركل، لدى تقديم التقرير إلى رئيس الحكومة، إن «اللجنة قد أقرت، في نهاية المطاف، أن آليات الفحص والتحقيق في الشكاوى والادعاءات بشأن خرق قوانين الحرب المعتمدة في دولة إسرائيل تنسجم، بوجه عام، مع واجباتها طبقا للقانون الدولي. ومع ذلك، فقد رأت اللجنة أن ثمة مجالا لإدخال تحسينات في مجالات معينة، بينما هناك مجالات أخرى تحتاج إلى إجراء تغييرات في السياسة المتبعة، ليس بسبب وقوع أخطاء في الماضي، بل بغية تحسين الآليات القائمة».

وخلصت اللجنة في ختام تقريرها إلى وضع ١٨ توصية، أبرزها: إن التحقيق العملياتي الذي يجريه الجيش الإسرائيلي، عادة، ومهما كان جيدا، ليس كافيا لتوفير الحماية أمام دعاوى جنائية، ولذا توصي اللجنة بأن يقيم الجيش، في كل حالة يتوفى فيها فلسطيني خارج نطاق «المواجهات العسكرية»، إطارا خاصا تناط به مهمة تقويم الحالة طبقا لقوانين الحرب وتقديم توصية إلى النائب العسكري العام بشأن إجراء تحقيق في القضية.

كما أوصت اللجنة، أيضا، بسن قانون إسرائيلي خاص يحظر «جرائم الحرب» وفقا للقانون الدولي، الذي يُلزم بإجراء تحقيق جنائي في أية حالة يشتبه بانطوائها على جريمة حرب.

وأوصت، أيضا، بالنظر في إمكانية سن قانون إسرائيلي خاص يوقع مسؤولية جنائية على المستوى السياسي جراء جرائم اقترفها جنود، في حالات استثنائية، فضلا عن إلقاء مسؤولية جنائية مباشرة على القادة العسكريين والمسؤولين المدنيين إذا لم يتخذوا الإجراءات المعقولة اللازمة لمنع تلك الجرائم أو إذا لم يعملوا على تقديم المسؤولين المباشرين عنها إلى المحاكمة، حال معرفتهم بوقوعها.

وأوصت اللجنة بتشكيل قسم خاص في شرطة التحقيقات العسكرية يكون المحققون فيه ممن يجيدون اللغة العربية. كما أوصت بنقل مسؤولية مفوض شكاوى الخاضعين للتحقيق لدى «الشاباك» إلى «وحدة التحقيق مع رجال الشرطة» (ماحاش) في وزارة العدل. وحذرت اللجنة من أن المسؤول عن فحص شكاوى الذين يجري التحقيق معهم في أقبية «الشاباك»، وهو موظف في جهاز «الشاباك» نفسه (برتبة توازي رتبة عميد في الجيش)، غير مؤهل لفحص مثل هذه الشكاوى بصورة جذرية وناجعة تؤدي إلى إجراء تحقيق جنائي وتقديم لوائح اتهام. وذكّرت اللجنة بالقرار الذي صدر في العام ٢٠١٠ وقضى بفصل مسؤولية مفوض الشكاوى هذا عن جهاز «الشاباك» ونقلها إلى وزارة العدل، سعيا إلى إتاحة المجال أمام إجراء تحقيق أكثر استقلالية وبعيدا عن تضارب المصالح، لكن القرار لا يزال حبرا على ورق. «إن القصورات والنواقص التي جئنا على ذكرها تثير شكوكا خطيرة حول القدرة على إجراء تحقيق جدي وناجع في شكاوى الذين يخضعون للتحقيقات لدى الشاباك».

يذكر أن لجنة خاصة في وزارة العدل الإسرائيلية كانت قد أقرت، في العام ٢٠٠٧، بأن مفوض شكاوى التحقيقات في «الشاباك» لا يمتلك حدا أدنى من الخبرة في التحقيق يمكّنه من القيام بمهمته، سيما وأنه يفترض أن يجري «التحقيق» مع محققين ذوي خبرة واسعة وطويلة، ممن تقدم شكاوى ضدهم. وليس أدلّ على ذلك من حقيقة أنه من بين ٧٠٠ شكوى قُدمت ضد محققي «الشاباك» منذ العام ١٩٩٢، لم تؤد ولو واحدة منها، فقط، إلى إجراء تحقيق جنائي أو تقديم لائحة اتهام، كما يسجل التقرير نقلا عن ممثلي «اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل» الذين أدلوا بشهادات أمام اللجنة.

أما في مسألة توثيق التحقيقات التي يجريها «الشاباك»، فقد أوصت «لجنة تيركل»، كما أسلفنا، بتعزيز الرقابة على هذه التحقيقات بوسائل وطرق مختلفة، أولها ضرورة «توثيق هذه التحقيقات توثيقا كاملا، بالصوت والصورة، طبقا لقواعد يحددها المستشار القانوني للحكومة، بالتنسيق مع رئيس الشاباك». وقد اعتمدت اللجنة في توصيتها هذه، بصورة أساسية، على الشهادة التي أدلى بها أمامها رئيس جهاز «الشاباك» السابق، يوفال ديسكين، إذ أعلن أنه يؤيد «توثيق جميع التحقيقات التي تجرى لدى الشاباك بواسطة الفيديو، بغية تحسين مستوى الرقابة عليها»!

وكان ديسكين أدلى بشهادته أمام اللجنة يوم ٢ نيسان ٢٠١١، قبل نحو شهر من إنهاء مهام منصبه. وتورد اللجنة في تقريرها، نقلا عن لسان ديسكين قوله: «رغم أن هذا لن يعجب الجميع، إلا أنني أعتقد بأنه من الصحيح إجراؤه»!

ويبدو أن موقف ديسكين هذا لم يكن مفاجئا لأعضاء «لجنة تيركل» وحدهم، فقط، بل ـ وربما، بالأساس ـ للعاملين في جهاز «الشاباك»، ومحققيه ورئيسه الجديد، يورام كوهين، الذين حرصوا على إيصال امتعاضهم الشديد من هذه التوصية ورفضهم القاطع لها إلى بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، متكئين على أن «القانون لا يلزمهم بذلك» وبذريعة أن معارضتهم «تنبع من دواعٍ أمنية بالغة التعقيد». وذكّر مسؤولو «الشاباك» بأن الكنيست قد أقر، مؤخرا، تمديد «أمر الساعة» الذي يعفيهم من هذا الواجب. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن جهاز «الشاباك» تعقيبا رسميا جاء فيه: «موقفنا كان ولا يزال بأن التوثيق المصور للتحقيقات مع معتقلين بشبهات أمنية ينطوي على مخاطرة أمنية جدية، في كل ما يتصل بقدرة الشاباك على تحقيق أهدافه في مجال مقاومة الإرهاب ومنعه»!

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

سجال حول «هرمية الموت»:

استنتاجات بحث ليفي تقوّض مصطلح «جيش الشعب»!

ما زال الإجماع الإسرائيلي يرفض استنتاجات أبحاث ليفي. فهو يخرج عن حدود «السياسة الصائبة» كما يراها الإسرائيليون، ويقوّض مصطلحات مثل «جيش الشعب». وعقب ليفي على ذلك بالقول إنه «فقط في أعقاب حرب لبنان الثانية، وعندما كانت الصورة واضحة، بدأ الرأي العام الإسرائيلي يواجه هذه القضية». وأضاف أن الوسط الأكاديمي في إسرائيلي مر في عملية مشابهة قبل ذلك بسنوات «رغم أنه ما زالت هناك أماكن فيه تعتبر هذا النقاش ليس شرعيا».

وقال المحاضر في قسم الفلسفة في جامعة تل أبيب، البروفسور أسا كاشير، الذي شارك في وضع «الكود الأخلاقي» للجيش الإسرائيلي، إن «هذا الادعاء يثير اشمئزازي»، في إشارة إلى نظرية «هرمية الموت» التي يطرحها ليفي.

وأضاف كاشير أن هذه النظرية «هي خليط من الاعتبارات والأفكار» رافضا البحث في ثمن الدماء. وقال إنه «ينبغي أولا أن ننتبه إلى أن الديمغرافيا في دولة إسرائيل موجودة في عملية تغيّر ولأنه توجد خدمة [عسكرية] إلزامية فإن الديمغرافيا في الجيش تتغير أيضا. ولذلك فإن التغيير الداخلي الذي مرّ على مجتمع الكيبوتسات والتغيير الداخلي في مجتمع المتدينين أديا إلى حدوث تغيير يتم التعبير عنه في الخدمة العسكرية. وهذه تغييرات داخلية في داخل المجموعات ولا تدل على تغييرات في المجتمع الإسرائيلي بمجمله».

وتابع كاشير أن «ثلثي الكيبوتسات، مثلا، لم تعد كيبوتسات اليوم. وهم لا يربون أبناءهم على الرسالة الاجتماعية مثل آبائهم وأجدادهم. ومن الجهة الثانية، فإن المجتمع الديني – القومي يريد الآن أن يتحمل مسؤولية أوسع. ولذلك توجد لديهم سنوات تحضيرية [عسكرية] وحاخاموهم يرسلونهم إلى الوحدات المختارة. وهذه تغييرات تحدث داخل المجموعات. ولا توجد يد خفية تجعلها تتغير».

كذلك رفض كاشير مبدأ الهرمية الذي وضعه ليفي. وقال إن «روح الشعب هي التي تتحقق بصورة جزئية، وبموجبها فإن الجميع يدافع عن الجميع. وهذا لا يحدث في الواقع، لأنه توجد مجموعات لا تخدم [في الجيش، خصوصا الحريديم]، ولكني أنظر إلى هذا الأمر على أنه مخاض ولادة دولة ديمقراطية. وفي نهاية هذه العملية سيخدم الجميع، والجميع سيدافع عن الجميع. لذلك يحظر، ولا يمكن تنفيذ، تقسيم هرمي كهذا».

من جانبه، أبدى رئيس شعبة القوى البشرية السابق في الجيش الإسرائيلي، اللواء في الاحتياط إليعازر شتيرن، استعدادا للموافقة على الهرمية التي يطرحها ليفي ولكن بتحفظ معين. وقال إن هذه النظرية تعكس «المأساة الكبرى للمجتمع الإسرائيلي. وأعتقد أن الموضوع لا يأتي من أعلى، وإنما من أسفل. ولذلك فإن السؤال ليس أية مجموعة سكانية سيكون من السهل على الدولة أن تضحي بها، وإنما أية مجموعة سكانية ستكون مستعدة أن تتحمل التضحية بنفسها».

وأضاف شتيرن، الذي أصبح الآن عضوا في الكنيست عن حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، أنه «يخيل أن شبان الصهيونية – الدينية يساهمون أكثر، لكن هذه الحقيقة لا تنبع من الرغبة في البروز في المجتمع، وإنما مصدرها في التربية. ولا يزال عددهم في الوحدات المقاتلة صغيرا وبشكل لا يقارن من حيث النسب قياسا بالشبان من البلدات العمالية [شتيرن يميز هنا بين شبان المستوطنات، الذين هم بغالبيتهم الساحقة صهيونيون – متدينون، وبين الشبان من المدن والبلدات داخل إسرائيل التي يصفها بـ «البلدات العاملة»]. وهكذا كان الوضع على الأقل عندما خدمت كرئيس لشعبة القوى البشرية. والفرق هو أن أبناء التربية الاستيطانية كانوا يميلون أقل نحو رتب ضباط».

وأردف شتيرن «برأيي، هذا نابع بالأساس من القدرة على التعاطف مع عمليات الجيش [ضد الفلسطينيين بالأساس]. وهم يريدون المساهمة ويتجهون إلى الوحدات الأكثر قتالية، وحتى أن قسما منهم يوقع على البقاء في الخدمة العسكرية الدائمة، لكنه يختار عدم الاستمرار في الجيش وعدم احتلال مواقع قيادية عندما يصعب عليه التعاطف مع مهمات يتم إرساله لتنفيذها» وخاصة إذا كانت تتعلق بإخلاء مستوطنات ومستوطنين.

وقال شتيرن إن الخطر الأكبر في هرمية ليفي هو دخول السكان المدنيين إلى المعادلة وأن «هذه هي المرحلة الأكثر إثارة للقلق. إذ يوجد في المجتمع الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة، ارتباك أخلاقي، وهذه كارثة بالنسبة لدولة ديمقراطية. وقد قلت هذا في نهاية حرب لبنان الثانية أيضا. فنحن نولي أهمية أكبر لحياة الجنود على حساب حياة المواطنين. وفي هذا الواقع، ليس صدفة أن عملية عمود السحاب العسكرية بدأت بشكل ينطوي على تناقض، وعلى أثر إطلاق النار على سيارة جيب تابعة للجيش الإسرائيلي وليس نتيجة لإطلاق صواريخ على بئر السبع».

بحث جديد حول «هرمية الموت»:

الجيش الإسرائيلي يحرص مؤخرًا على حماية حياة الجنود بشكل مبالغ فيه وأحيانا على حساب السكان المدنيين!

من آثار العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة- جباية ثمن من السكان المدنيين «أفضل» من تعريض حياة الجنود للخطر.

يرى الباحث في الشؤون العسكرية وشؤون المجتمع في إسرائيل في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور ياغيل ليفي، أن نتائج الحروب من شأنها أن تدل على عَقد، ليس خطيا، بين المجتمع، أو فئات منه، وبين المؤسسة الحاكمة. ويتغير مضمون هذا العَقد بين فترة وأخرى. وقد تحصل بعض الفئات في المجتمع على امتيازات خاصة تمنحها المؤسسة الحاكمة لها بسبب مشاركتها المتميزة في المجهود العسكري - الحربي. لكن من الجهة الأخرى، فإن هذا العَقد قد يميز ضد فئات أخرى، خاصة الضعيفة، وهذا ما هو حاصل في إسرائيل حاليا.

ويشمل هذا العَقد تدريجا للفئات التي ينبغي حمايتها خلال الحروب، وتلك التي يمكن التضحية بها، أو التي يمكن أن تكون أكثر عرضة للموت. وفي أسفل هذا السلم يوجد السكان المدنيون في دول أو مناطق «العدو».

وقال ليفي في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس» (٢٥-١-٢٠١٣)، إن «عملية عمود السحاب العسكرية انتهت بفشل هائل. وبالإمكان التعامل مع هذه العملية العسكرية على أنها إنجاز بمصطلحات عسكرية، مثلما يحاول وزراء وصف ذلك. ففي ميزان الدماء قتلت إسرائيل حوالي ١٦٠ فلسطينيا، بينما قُتل ٦ إسرائيليين فقط. وتم منع توغل بري في القطاع وحافظ الجيش الإسرائيلي على قوة الردع ضد حماس. كذلك فإن أداء منظومة القبة الحديدية كان مثيرا للإعجاب. لكن العملية العسكرية كشفت أمام حماس والعالم ضعف إسرائيل وحدود حريتها في العمل».

وينبع هذا الضعف مما يسميه ليفي «هرمية الموت»، وهو أيضا عنوان كتابه الجديد الذي صدر عن دار النشر التابعة لجامعة نيويورك، في شهر كانون الأول الماضي.

ويرى ليفي في بحثه الجديد، أنه على مر السنوات طرأت تغيرات جوهرية على ثمن الدماء الذي يبدي المجتمع الإسرائيلي استعدادا لدفعه في مواجهات عسكرية. وهذه التغيرات دفعت الجيش الإسرائيلي إلى موقع ضعيف، الأمر الذي يقيد قدراته في تنفيذ المهام.

وأشار ليفي إلى أنه تم التعبير عن هذا الضعف خلال حرب لبنان الثانية، والحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، والعدوان الأخير على غزة في شهر تشرين الثاني الماضي. والجديد في بحث ليفي الأخير يتعلق بهوية ضحايا الحروب.

وقال إن هناك تغييرا في المجتمع الإسرائيلي حيال الاستعداد للموت وحجم القتلى في أوساط مختلفة بين السكان في إسرائيل. وهذا التغيير «يتم بموجب تفاهمات مؤقتة بين الدولة ومواطنيها»، ولا تختبئ خلف هذه التفاهمات يد موجهة أو سياسة معينة أو حكومة واحدة.

«المعادلة الجمهورية»

صاغ ليفي في كتاب سابق له، بعنوان «من جيش الشعب إلى جيش الأطراف»، ما أسماه «المعادلة الجمهورية»، التي تشكل حجر الأساس في أبحاثه السابقة وفي بحثه الجديد أيضا. وتُعرّف هذه المعادلة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الممنوحة للمواطن مقابل التضحية المحتملة بحياته خلال فترة خدمته العسكرية.

وتنطبق «المعادلة الجمهورية» على الفرد والمجموعات السكانية. وهكذا، على سبيل المثال، يصبح بإمكان ضابط كبير بعد تسرحه من الجيش أن ينقل مكانته إلى سوق العمل المدني والحصول على وظيفة تتضمن تعويضا عن خدمته العسكرية. وفي هذا الإطار، حصلت حركة الكيبوتسات على امتيازات من الدولة، على مدار سنوات طويلة، بسبب انخراط أفرادها في الوحدات القتالية والطلائعية في الجيش الإسرائيلي في فترات ماضية.

وفي كتابه «هرمية الموت»، يستعرض ليفي رسما بيانيا مكونا من محورين. ويستند المحور الأول إلى «مستوى حرية الاختيار المتوفرة لدى مجموعة سكانية قد تضحي الدولة بها». والمقصود هنا بالأساس استعداد السكان للتضحية بأنفسهم، وهذا اختيار نابع لدى كل مجموعة من دوافعها ومصالحها. فالارتفاع في عدد الجنود من أتباع التيار الصهيوني - الديني في العقود الأخيرة، مثلا، يعكس رغبة الشبان في هذه الأوساط في الدخول إلى قلب مجموعة النخبة الإسرائيلية القديمة.

والمحور الثاني الذي يؤثر على موقع مجموعة سكانية في «هرمية الموت» ينبع من «الثمن الاجتماعي والسياسي الذي ستطالب الدولة بدفعه من أجل تبرير التضحية بأبناء هذه المجموعة». وهذا المحور متعلق بقوة هذه المجموعة من الناحيتين السياسية والاجتماعية. ووفقا لهذا المفهوم، فإن «وزن تشويش مجرى حياة سكان تل أبيب [على أثر إطلاق صواريخ فلسطينية] خلال العدوان الأخير على غزة، مثلا، ليس مماثلا للثمن الذي دفعه سكان جنوب إسرائيل على مدار شهور طويلة تم خلالها إطلاق الصواريخ [الفلسطينية] باتجاه منطقتهم».

«هرمية الموت»

واعتبر ليفي أن نقطة التقاء هذين المحورين في الرسم البياني هي التي تبلور «هرمية الموت» وتحدد موقع الفئات الاجتماعية المختلفة وتسلسلها. وبحسب ليفي فإن جنود الاحتياط موجودون في رأس الهرمية، لأن المجتمع الإسرائيلي يعتبر أن دماءهم هي الأغلى، إذ أنهم ضالعون في الحلبة السياسية قياسا بالجنود في الخدمة النظامية ولأن الجمهور الإسرائيلي ينظر إليهم كقيادة اجتماعية.

ويوجد في المكان الثاني في «هرمية الموت» الجنود النظاميون من أبناء النخب القديمة، وهم شبان علمانيون من الطبقة الوسطى. وتحتهم في هذه الهرمية يوجد الجنود المتدينون وجنود من طبقات اقتصادية متدنية ومن مناطق الأطراف. وتحت هؤلاء يوجد السكان المدنيون في مدن الأطراف. وفي أسفل السلم يوجد السكان المدنيون في دول ومناطق «العدو»، مثل الفلسطينيين واللبنانيين، الذين تعتبر إسرائيل أنه بالإمكان سقوط أكبر عدد من القتلى بينهم.

وكتب ليفي في بحثه أنه «إذا خرج الجنود الأشكناز، في سنوات الخمسين، من أجل المخاطرة بحياتهم في الدفاع عن مواطنين [يهود] شرقيين في مناطق الأطراف، فإن الهرمية اليوم معاكسة». وشدد على أن «التغيرات التي مرت على المجتمع خلال العقود الأخيرة دفعت الجيش إلى حماية حياة الجنود بشكل مبالغ فيه، وأحيانا يكون ذلك على حساب السكان المدنيين».

وأوضح ليفي أن «التجربة تدل على أن التغيرات في هرمية الموت تحدث فقط في ظروف تصبح فيها تكاليف الحرب ثقيلة جدا. وطالما ننجح في إحداث نمو اقتصادي وننجح في الحفاظ على عدد قليل من المصابين في مواجهات عسكرية فإنه لا تحدث احتجاجات والثمن الاجتماعي والسياسي لا يكون مرتفعا. وهكذا يكون بإمكان الحكومة الاستمرار في سياستها. وبهذا المفهوم، تعتبر تكلفة عملية عمود السحاب، مثلا، رخيصة وربما حتى رخيصة جدا. فالاقتصاد لم يتأثر تقريبا وعدد المصابين كان متدنيا نسبيا، وخاصة بين المجموعات السكانية ذات الموقع المرتفع في الهرمية. لكن هذا الأمر لا يتعلق بالمواجهات المحدودة فقط، وإنما بوجود الصراع أيضا. وطالما أن الصراع ليس غاليا نسبيا فإنه لن يحدث تغيير. وعلى ما يبدو أن هذا هو السبب لعدم وجود الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أو تقاسم العبء، في مركز الخطاب قبيل الانتخابات» التي جرت في ٢٢ كانون الثاني الفائت.

وأضاف أن «التعديلات في هرمية الموت تحدث عندما تواجه الدولة صعوبة في تبرير ثمن دماء سكان معينين. فالجمهور سيقابل موت جنود احتياط كثيرين في عملية عسكرية فاشلة، مثلا، بصورة أقسى وشرعية أقل من موت عدد من جنود الاحتياط. وفي وضع كهذا سيضطر الجيش والحكومة إلى تغيير السياسة».

وتعديل آخر في «هرمية الموت» يمكن أن يحدث في أعقاب تغيير «في مستوى حرية الاختيار الموجودة بأيدي المجموعات السكانية المختلفة». ويتوقع ليفي أن تقل نسبة أتباع التيار الصهيوني – الديني في الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي بعد عشرين عاما. وأضاف أنه «من وجهة نظرهم أيضا، ستأتي المرحلة التي ستكون فيها الحاجة إلى التغلغل في التيار المركزي للمجتمع أضعف، وسيصبحون أقل 'تسمما' وجهوزيتهم بالتضحية بأنفسهم ستنخفض. وسيرتفع موقعهم في الهرمية على حسابة فئة سكانية أخرى، تماما مثلما حدث للصابرا، وبعد ذلك للشرقيين والمهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق وأثيوبيا».

ولا يرى ليفي أن ثمة إمكانية لنشوء وضع لا تكون فيه فئة مستضعفة تشكل احتياطيا ويكون موقعها في مراكز متدنية في «هرمية الموت». وقال إن «الفجوة الاجتماعية تنتج احتياطيا. ولذلك يتم الحفاظ عليها. وفي هذا الواقع تبقى هناك دائما أطراف واسعة تنظر إلى التضحية بالنفس على أنها مدخل لها إلى المجتمع. ودائما سيكون هناك مهاجرو عمل سيمنح أبناؤهم لهم مواطنة إسرائيلية عن طريق الخدمة العسكرية. ولذلك فإن طبيعة النخب المضحية تتغير دائما».

«حماية القوات»

يشير ليفي إلى أن دخول السكان المدنيين في إسرائيل إلى المعادلة تم عندما انسحبت قوات الجيش الإسرائيلي من لبنان في المرة الأولى في العام ١٩٨٥. وقال إن «هذا كان انسحابا أحادي الجانب وتم تنفيذه بدون اتفاق أو ضمانات، رغم التخوف من أنه سيشكل خطرا على مواطني شمال إسرائيل. وقد وُلد هذا الانسحاب من داخل احتجاجات الجمهور وداخل الجيش والتي رجحت كفة تحمل المخاطرة. ووضع السكان في مرمى الصواريخ، من أجل التوفير في دماء الجنود، وتصاعد أكثر بعد الانسحاب الثاني من لبنان في العام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا التوجه هو المسيطر».

ويرى ليفي أن حركة «أربع أمهات»، التي قادت الاحتجاجات في إسرائيل قبل الانسحاب من لبنان، كانت أول من طرحت هذه المعضلة الماثلة في صلب «هرمية الموت». وقال إن «هذه الحركة طرحت تساؤلا، ليس حول عدالة الحرب [مثلما يسود الاعتقاد في إسرائيل]، وإنما حول ثمن الدماء الذي تجبيه، وبالأساس في أعقاب كارثة المروحيتين [الإسرائيليتين اللتين أدى اصطدامهما إلى مقتل ٧٢ جنديا]. وبهذا المفهوم طرحت الحركة مفهوما جديدا مفاده أن الجنود يستحقون حماية لا تقل عن تلك التي يستحقها المواطنون على طول الحدود».

كذلك يشير ليفي إلى أن اتفاقيات تبادل الأسرى بين إسرائيل وبين حزب الله والفلسطينيين تندرج في إطار قرار المجتمع الإسرائيلي بتحديد ثمن دماء الجنود الإسرائيليين الأسرى على أنه أغلى من ثمن دماء السكان المدنيين. وقال إليعازر شتيرن إنه «لهذا السبب عارضت صفقة شاليت. فقد طرحت هذا التناقض بأوضح صوره».

وقال ليفي إن الانتقادات العامة في إسرائيل تجاه وضع السكان المدنيين أمام خطر على حساب حماية القوات المقاتلة وصلت ذروتها في حرب لبنان الثانية. وأوضح أنه «في حالات كثيرة امتنع قادة الجيش عن إرسال الجنود إلى مناطق تم إطلاق الصواريخ منها باتجاه تجمعات سكنية [في إسرائيل] خوفا على حياتهم. وفي أعقاب ذلك ثارت للمرة الأولى انتقادات عامة واسعة حول سلم الأولويات الجديد».

ووفقا لليفي فإن هذه الانتقادات وضعت سكان دول ومناطق «العدو»، التي لم تكن داخل المعادلة حتى الآن، في أسفل الهرم. ولفت إلى أن «أحد دروس حرب لبنان الثانية كان عقيدة الضاحية، التي صاغها اللواء غادي آيزنكوت، الذي كان يتولى حينها منصب رئيس شعبة العمليات [وتم تعيينه مؤخرا نائبا لرئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي]. وبموجب هذه العقيدة، بادرت قوات الجيش الإسرائيلي إلى توجيه ضربات إلى البنية التحتية في الضاحية الجنوبية في بيروت، بهدف إحداث ردع من خلال تشكيل حد أدنى من الخطر على القوات المقاتلة [الإسرائيلية]. وبعدها جاءت عملية الرصاص المصبوب العسكرية، التي جسدت هذا التوجه بصورة أكثر وضوحا. وقال قادة عسكريون وسياسيون لأول مرة حينذاك، إن 'علينا أن نحمي جنودنا، حتى لو جاء ذلك على حساب سكان العدو. ولذلك لن نرسل قوات برية إلى المناطق التي تُطلق منها الصواريخ [في قطاع غزة]، مثلا. وبدلا من تشكيل خطر عليهم سوف ندمر عن بعد بواسطة الطائرات أو المدفعية القرية كلها أو الحي الذي تُطلق الصواريخ منه'».

ويرى ليفي أنه يكمن في هذا المفهوم أحد أكبر المخاطر في بنية «هرمية الموت» الجديدة. وقال إنه «إلى جانب واجب الحفاظ على حياة مواطني العدو في إطار المعاهدات الدولية المختلفة، فإن المفهوم السائد لدى جيوش أخرى في العالم هو أن هذا عمليا حاجة حربية. ويدعي باحثون بريطانيون وأميركيون في السنوات الأخيرة بصورة واضحة جدا أن 'حماية القوات' في العراق وأفغانستان أصبحت أمرا مركزيا، وأحيانا يكون ذلك على حساب تنفيذ المهمة العسكرية. وهم يدعون أيضا أن إلحاق الأذى بحجم كبير بالمدنيين غير الضالعين في القتال، يمس في المدى البعيد بالمصالح والأمن بصورة واضحة ويشكل خطرا في نهاية الأمر على الجنود بصورة أكبر».

وقال ليفي إن الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق وقائد القوات الأميركية في أفغانستان، هو الذي قاد هذا التوجه، وشدد على الحاجة إلى وضع حماية السكان المدنيين في مرتبة مرتفعة في هرمية المهمات. وأضاف ليفي أن بترايوس «أدرك الحاجة إلى احتلال قلوب ورؤوس المواطنين أيضا. وأدرك أن حماية قوات الجيش بصورة مبالغ فيها ستؤدي حتما إلى إلحاق أذى متزايد بالسكان، والاغتراب الحاصل يؤدي إلى تزايد العداء وجعل السكان غير الضالعين في القتال عدوا. واستنتج أنه 'لا يوجد خيار، وعلينا أن نشكل خطرا أكبر على جنودنا'».

هل يمكن أن يوافق الجيش الإسرائيلي على هذا المفهوم؟ أجاب ليفي على هذا السؤال قائلا إنه «لأسفي، ما أدركه الأميركيون على مسافة تبعد آلاف الكيلومترات عن دولتهم، لم يتم استيعابه لدينا على مسافة تبعد عشرات الأمتار عن غزة. ونحن ننجح بصورة دائمة في إحداث وعي عدو معاكس فقط. وأنت ترى هذا في التأييد الجارف الذي تحصل عليه حماس في غزة وفي الضفة الغربية أيضا».

وعارض أسا كاشير أقوال ليفي الأخيرة، معتبرا أنه «تم الحديث عن طهارة السلاح في معركة تل حاي في سنوات الثلاثين. فمنذ ذلك الحين تم التأكيد على أنه بالإمكان ويجب استخدام السلاح لغرض الدفاع عن النفس فقط. والمسألة هي أن الواقع تغير، وليس القيم. ولدينا قواعد واضحة حول استخدام السلاح ضد الجيش السوري مثلا. وفي وضع يحارب فيه جيش ضد جيش فإنك تدير المعارك بموجب المبادئ الكلاسيكية للحرب العادلة. ونحن نحارب الآن ضد أفراد يتواجدون بين السكان المدنيين. وأسلحتهم هناك، ومن هناك ينطلقون للقتال. وينبغي عليك كجيش أن تتخذ قرارات لم يتعين عليك اتخاذها في الماضي. وأعتقد أن الواقع طرح أسئلة كهذه وتم وضع إجابات جيدة عليها من جانب الجيش. وبرأيي أنه لم يطرأ تغير على منظومة القيم الأخلاقية الإسرائيلية حول تعاملها مع السكان الآخرين».

إسرائيل تدفع ثمنا رخيصا جراء الاحتلال

شدد ليفي على ضرورة تغيير ترتيب «هرمية الموت» الحالية في إسرائيل. وقال إنه «إذا منع المجتمع الدولي إسرائيل من المس البالغ بالمدنيين، فإنه ستُقاد الدولة من خلال عملية طويلة الأمد باتجاه الاعتدال وكبح النفس. وعلينا أن نفهم أن عملية الرصاص المصبوب العسكرية بيّنت أنه في ظروف معينة منح المجتمع الدولي شرعية محدودة للمس بالمدنيين، لكنه رسم حدود ذلك أيضا. وفي اللحظة التي بدأ فيها الاجتياح البري وكانت هناك حاجة لحماية القوات، ارتفع عدد القتلى الفلسطينيين بشكل كبير. وهذا الأمر لن يوافق العالم عليه بعد الآن. وحتى في الأيام الأولى من عملية عمود السحاب كان عدد المصابين الفلسطينيين منخفضا نسبيا. وهذا وفّر للجيش حيزا للعمل. وكانت إسرائيل ستفقد الشرعية في حال تنفيذ اجتياح بري إلى جانب حماية مبالغ فيها للقوات، ستؤدي إلى مقتل مدنيين. وهذا الأمر أدركوه هذه المرة، في إسرائيل وحماس أيضا. وهنا كشفت إسرائيل عن نقطة ضعفها الكبرى».

وتطرق ليفي إلى أن إسرائيل لم تحصل على شرعية دولية للاحتلال ولكنه مستمر منذ العام ١٩٦٧. وقال في هذا السياق إن «الاحتلال مستمر لأنه رخيص بالنسبة لإسرائيل، من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية. وأيضا لأن المجتمع الإسرائيلي لا يرى الآن بديلا أرخص منه. إذ لا يمكن إبقاء مجموعة سكانية تحت احتلال يتنافى مع الشرعية الدولية لفترة طويلة. وليس صدفة أن مكانتنا السياسية تتدهور وحسب. لكن الثمن الذي يدفعه المجتمع الإسرائيلي ما زال غير مرتفع كفاية من أجل أن يقرر أن يفعل شيئا آخر».

واعتبر ليفي أن إسرائيل تدفع ثمنا رخيصا جراء الاحتلال وحروبها، بسبب التكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها. وأضاف أن «القبة الحديدية»، مثلا، أدت إلى انخفاض عدد المصابين بين المدنيين الإسرائيليين خلال العدوان الأخير على غزة. ومن الجهة الأخرى فإنه بفضل التكنولوجيا المتقدمة أصابت الصواريخ الإسرائيلية الدقيقة أهدافا في غزة ومنعت اجتياحا بريا للقطاع.

وقال ليفي إن «التكنولوجيا أوجدت حروبا غير تناسبية، وهذه أدت إلى فقدان حجم كبير في تعريف مصطلحات 'الانتصار' أو 'الحسم'. وإسرائيل لم 'تنتصر' في الرصاص المصبوب ولا في عمود السحاب. وحماس أقوى اليوم مما مضى. والولايات المتحدة لم 'تنتصر' في العراق أو أفغانستان. وكلا الدولتين متمزقتان بين الطوائف وترزحان تحت نظام غير مستقر. وتنشط فيهما منظمات إرهابية إسلامية».

وخلص ليفي إلى أنه «يتم تحقيق الانتصار اليوم بواسطة الشرعية الدولية، ومن خلال الشرعية بين سكان دول العدو أيضا. وقد أدرك الأميركيون في العراق وأفغانستان أيضا أنه إذا لم يفوزوا بقلوب السكان، فإنه لا توجد أي تكنولوجيا يمكنها الانتصار. والاستعباد للتكنولوجيا، تماما مثل الحماية المبالغ فيها للقوات، أدى في ذلك الحين إلى نتائج معاكسة. وما زالوا يتحدثون عندنا حول الوعي لدى العدو، ولا يفهمون أنه يجب كي الوعي المعاكس».

لم يكن من الصحيح اعتبارها «حربا ناجحة»!

محاولة لإعادة كتابة تاريخ حرب لبنان الأولى (١٩٨٢)

الحرب على لبنان ٨٢: التاريخ لم يُكتب بعد!

بقلم: د. يسرائيل بن دور (*)

هل هي حقا حرب تضليل؟

إن إحدى القواعد المهمة في الحياة هي أن المصائب الجديدة تنسي المصائب القديمة. ومن هنا ظهر «الحنين» إلى حرب لبنان الأولى في أعقاب وقوع حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦). لكن لا بد من التذكير بأن «شهر عسل» حرب لبنان الأولى كان قصيرا جدا. فنشوة الأشهر الأولى انقلبت إلى نقد لاذع وشديد بعد احتلال بيروت والمذبحة التي ارتكبتها الميليشيات المسيحية ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وقد ظهر بمرور الأعوام جيل من الإسرائيليين يجهل الأدبيات النقدية التي نشرت عن الحرب في عقد الثمانينيات وما أثارته من مشاحنات داخلية. والادعاءات والانتقادات القاسية التي أثيرت حول أداء الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية نحت جانبا الاتهامات التي وجهت إلى وزير الدفاع أريئيل شارون، والتي اتهم شارون بموجبها بتضليل حكومة إسرائيل ورئيسها مناحيم بيغن (من هنا جاء عنوان كتاب إيهود يعاري وزئيف شيف «حرب تضليل»).

وقد تمثل هذا التضليل- بحسب المنتقدين- في أنه عرضت على الحكومة خطة مقلصة في أهدافها، كان الهدف بموجبها احتلال منطقة في جنوب لبنان بعمق ٤٠ كيلومترًا، والامتناع عن الدخول في مواجهة عسكرية مع القوات السورية في لبنان. وقيل إن النية والنشاطات التي جرت منذ بداية الحرب استهدفت عمليا شن عملية واسعة النطاق هدفها - بالإضافة إلى القضاء على «دولة منظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان»- ضرب الجيش السوري وطرد قواته من لبنان واحتلال معظم أراضي الدولة اللبنانية وعاصمتها (بيروت) وإقامة نظام مسيحي موال لإسرائيل والتوقيع معه على معاهدة سلام. وسوف يتقصى المؤرخون هذه الأسئلة ويقدمون إجابات دقيقة حين يصبح هذا الأمر متاحا. غير أنه بنظرة إلى الوراء يخيل أن التفسير أو الرأي القائل بأن حكومة إسرائيل ومناحيم بيغن، الذي ترأسها في حينه، وقعا بالفعل ضحية تضليل كامل طوال الوقت (خلال فترة الحرب والإعداد لها) هو تفسير يميل إلى التبسيط أكثر من اللازم، وينسب إلى السياسيين (وخاصة بيغن) قدرا من السذاجة والجهل. فالخطط المختلفة («أورانيم الصغرى» و«أورانيم الكبرى» و«أورانيم المتدحرجة») كانت في المحصلة معروفة تماما داخل الجيش الإسرائيلي وخارجه. ففي مستهل الحرب جرى إنزال فرقة المظليين في مصب نهر الأولي، على مسافة تتعدى مدى الـ ٤٠ كم من الحدود الشمالية لإسرائيل.

وهناك إجابات جزئية، تعتمد على التجربة الشخصية وعلى ما نشر من تقارير صحافية وكتب، متوفرة لدى كل من كان راشدا في زمن وقوع الحرب.

ولذا فإن حرب لبنان الأولى ما زالت تقتضي منا إجراء محاسبة عميقة للنفس لم تجر حتى الآن.

وتظهر آثار وتجليات هذه المحاسبة العميقة من جانب المجتمع الإسرائيلي، على سبيل المثال، في فيلم «فالس مع بشير» والذي يوثق مشاعر الجنود الإسرائيليين بعد احتلال بيروت وفي أثناء مجزرة صبرا وشاتيلا، والتي قيل إن عناصر ميليشيا «الكتائب» ارتكبتها انتقاما لمقتل زعيمها بشير الجميل.

وكان بشير الجميل يمثل الأمل الأكبر بالنسبة إلى إسرائيل، وركيزة أساسية لسياستها في لبنان حتى ذلك الوقت. ففي ٢٣ آب، انتخب بمساعدة إسرائيل، رئيسا للبنان. وفي ١٤ أيلول قتل في انفجار قوي بينما كان يلقي خطابا في مقر قيادة حزب «الكتائب». وفي إثر ذلك، وطوال يومين تقريبا، (١٦ -١٨ أيلول ١٩٨٢) قتلت عناصر «الكتائب» قرابة ٨٠٠ فلسطيني (ربما يكون العدد أكبر من ذلك) في صبرا وشاتيلا. وقد أثارت المجزرة عاصفة في إسرائيل والعالم بأسره. وجرت في «ميدان ملوك إسرائيل» (ميدان رابين حاليا) في تل أبيب مظاهرة حاشدة أطلق عليها «مظاهرة الـ ٤٠٠ ألف» (مع أن عدد المشاركين في المظاهرة كان أقل من ذلك)، وشكلت لجنة تحقيق (لجنة كاهان) أوصت، من ضمن ما أوصت به، بأن ينهي شارون مهمات منصبه كوزير للدفاع وأن لا يتولى هذا المنصب في المستقبل أيضا.

الفرصة الكبيرة الضائعة في حرب لبنان الأولى

من الناحية العسكرية، أدت حرب لبنان الثانية، كما هو معروف، إلى تحسين صورة حرب لبنان الأولى. وفي العام ٢٠٠٧ نشر الجنرال (احتياط) عمانوئيل سكال، الذي كان قائد فرقة قاتلت ضد السوريين في البقاع اللبناني في حرب ١٩٨٢، مقالا ادعى فيه ما يلي: «إن الـ ٢٥ عاما المنصرمة منذ اندلاع حرب سلامة الجليل وحرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦ تتيح إجراء مراجعة متزنة، متأنية ومنصفة أكثر لحرب حزيران ١٩٨٢. مثل هذه المراجعة يمكن أن تبين أن الانتقادات لحرب سلامة الجليل- بما تخللها من تطورات وإخفاقات وانجازات- كانت انتقادات قاسية ومبالغا فيها أكثر من اللازم، وأنها كانت أيضا في مجالات ونواح غير قليلة، غير مبررة وغير محقة».

وزعم أيضا في خلاصة المقال أن الحرب «حققت أهدافها العسكرية المخططة في غضون خمسة أيام فقط»، وأن رحيل ياسر عرفات وأتباعه إلى تونس في ٣١ آب ١٩٨٢ أكسب الحرب إنجازا ملموسا افتقدت حرب لبنان الثانية كثيرا إلى إنجازات مشابهة مثله.

بعد مرور أقل من عشرة أعوام على تصفية الدولة العرفاتية في لبنان، سارت إسرائيل في سكة المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أحدثت الاتفاقيات التي وقعت مع المنظمة (اتفاقيات أوسلو) تحولا في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين وكانت السبب وراء اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين في الرابع من تشيرين الثاني العام ١٩٩٥. من هنا يجدر بنا التساؤل: إلى أي حد شكل إبعاد عرفات (من لبنان إلى تونس) إنجازا كبيرا لإسرائيل؟!

في أثناء يوم دراسي عقد في حزيران ١٩٨٧ قال الجنرال أفيغدور بن غال، الذي كان قائدا للفرقة التي خدم فيها عمانوئيل سكال خلال الحرب، إن هناك فجوة بين التخطيط والاستثمار في الحرب وبين نتائجها، موضحا السبب أيضا: «لقد كانت هذه (أي حرب لبنان ١٩٨٢) الحرب الأكثر تخطيطا التي خاضتها دولة إسرائيل، بل والأكثر إعداداً وتدريبا وتهيئة، حيث جرى بحث وتمحيص أدق وأصغر التفاصيل التكتيكية في سائر المستويات، لكنها أديرت بطريقة فاشلة لسبب واحد كبير ومبدئي: أهداف الحرب لم تكن واضحة ومفهومة لدى المستوى الحكومي. كانت واضحة لمستوى وزير الدفاع وهيئة الأركان العامة، لكنها لم تحصل على موافقة المستوى الحكومي. في المستوى الميداني والقادة الميدانيين والقوات الميدانية كانت هناك معرفة واطلاعا على خطة عملانية من المقرر وضعها موضع التنفيذ، ولكن من الناحية الفعلية، ونتيجة لمصادقة الحكومة رسميا على خطة أخرى، نفذت خطة من دون منطق عسكري مهني.. كان المستوى الميداني في حالة بلبلة وارتباك، إذ كانت تظهر في كل يوم أوامر وأهداف جديدة مختلفة، كما أن أمر إدارة المعركة التكتيكي خلا نهائيا من أي ذكر للأهداف النهائية، ما أدى إلى عدم احتلال بيروت في خضم الانقضاض في يومي ١١ و١٢ حزيران (١٩٨٢)- مع أنه كان من الممكن القيام بذلك- وهو ما حال دون إبادة الفرقة الثالثة (السورية) بسبب وقف إطلاق النار. كما كان من الممكن خلال يوم أو يومين آخرين إبادة فرقة دبابات أخرى بالإضافة إلى الفرقة الأولى، الأمر الذي حال دون السيطرة على طريق بيروت- دمشق من قبل قوات إنزال».

كذلك يؤكد الباحث إلياشيف شمشي أن الجيش الإسرائيلي لم ينجز المهام التي ألقيت عليه، ومن ضمنها السيطرة على طريق بيروت - دمشق، واصفا ذلك بأنه «الفشل العسكري للجيش الإسرائيلي في البقاع اللبناني». فالفرقة التي قادها عمانوئيل سكال لم تصل إلى طريق بيروت- دمشق على الرغم من تواجدها على بعد بضعة كيلومترات من الطريق، وبذلك فقد فوت الجيش الإسرائيلي، عمليا، فرصة تحقيق الإنجاز والهدف الذي تعهد بالسيطرة عليه.

وقد كتب في هذا الصدد المقدم (احتياط) بيني ميكلسون قائلا: «تقدمت فرقة سكال في القطاع الشرقي وتوقفت على بعد ٣-٥ كيلومترات من طريق بيروت - دمشق لأسباب ناتجة عن عدم قراءة المعركة، ومن دون أن تصطدم بعدو جدي قوي، معتقدة أنها فرغت من تنفيذ مهمتها، وقطعا فإن مقاومة العدو لم تكن سبب توقفها. إن هذا التوقف حال دون تحقيق الجيش الإسرائيلي الإنجاز الأهم في معركة البقاع، وهو قطع طريق دمشق- بيروت في منطقة جبلية مقابل لبنان، وبالتالي عزل لبنان عن سورية، والقوات السورية في لبنان عن الجيش السوري بأكمله. تلك كانت الخسارة الكبرى في هذه المعركة، والتي ما كانت لتحدث لو أبدت سائر المستويات مزيدا من التصميم والإصرار».

تلخيص

أعتقد أنه لم يكن من الصحيح اعتبار حرب لبنان الأولى حربا ناجحة، خاصة عندما يدور الحديث على الأسبوع الأول من القتال (باستثناء تدمير بطاريات صواريخ أرض - جو السورية، والإنجاز الكبير في المعارك الجوية).

وبقدر ما أذكر فإن أحد الأهداف التي لم يعلن عنها قط تمثل في استعادة الجيش الإسرائيلي لصورة الجيش المنتصر، ومن خلال ذلك استعادة هالة «حرب الأيام الستة» (حزيران ١٩٦٧) التي سقطت في حرب «يوم الغفران» (تشرين الأول ١٩٧٣).

لقد زج (خلال حرب لبنان الأولى) بقوات كبيرة جدا، مدرعة وآلية، جرى بناؤها بعد حرب «يوم الغفران»، داخل الطرق والمسالك الجبلية في لبنان. وعلى قدر التطلعات والآمال المسبقة، جاء أيضا مقدار خيبة الأمل.

إن قصة حرب لبنان الأولى تمثل في المقام الأول- من وجهة نظري على الأقل - قصة خسارة وتفويت فرصة: كيف لم ينجح كثيرون جدا سوى في صنع القليل جدا؟! فعلى الرغم من وفرة القوات والموارد التي وضعت تحت تصرف الجيش الإسرائيلي، ورغم الشروط والظروف المساعدة - قتال في ساحة مقلصة واحدة ضد جزء من قوات جيش عربي واحد في ظروف من السيطرة المطلقة في الجو- لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من إنجاز الهدف القتالي الجامع: السيطرة على منطقة البقاع اللبناني حتى طريق بيروت- دمشق وطرد القوات السورية من البقاع.

بعد تفويت هذه الفرصة، وهو ما اتضح في وقف إطلاق النار الأول في ١١ حزيران ١٩٨٢، لم تجد نفعا كل المحاولات الرامية إلى قلب الحرب إلى انتصار، بل أدت فقط إلى تورط إسرائيل في الحرب الطائفية في لبنان وفي الصراع الداخلي. فالحرب التي كانت في مطلع ثمانينيات القرن الماضي مواجهة وصراعا ضد منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين تحولت بعد ذلك إلى مجابهة عنيفة وطويلة مع الشيعة بصورة عامة ومع «حزب الله» بصورة خاصة.

لا يجوز لنا أن نعفي أنفسنا، وأن نرسم الماضي بألوان جميلة أكثر مما كانت عليه الحال في واقع الأمر. يتعين علينا أن نواجه السؤال الصعب: لماذا لم يتحقق نصر قاطع وتام على العدو في الوقت الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي يتمتع بأفضليات كثيرة جدا؟!

إن أية محاولة للتغاضي عن هذا السؤال الصعب أو التقليل من خطورته، سوف تحول دون قدرتنا على استخلاص العبر والدروس المؤلمة، من أجل المستقبل.

[راجع الجزء الأول من هذا المقال في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي»]

(*) باحث أكاديمي متخصص في التاريخ العسكري. وهذا المقال ظهر في مجلة «معراخوت» الصادرة عن منشورات الجيش الإسرائيلي. ترجمة: سعيد عيّاش.

لماذا لا يمكن تطبيق «تقرير بيغن» فيما يتعلق بأراضي البدو في النقب؟

بقلم: د. ثابت أبو راس (*)

في أول جلسة للحكومة المنتهية ولايتها بعد انتخابات الكنيست الـ ١٩، قدم الوزير بيني بيغن توصياته بخصوص التعديلات على «خطة برافر» بشأن «تسوية الاستيطان البدوي» في النقب. ومع أن الوزير بيغن استعمل لغة أكثر إيجابية ممن سبقوه، بما في ذلك ضرورة تطبيق «العدل الاجتماعي» و«المساواة»، إلا أن توصياته أتت، كما كان متوقعا، بعيدة عن إصلاح الغبن التاريخي بحق عرب النقب، وذلك لأنه منذ اللحظة الأولى لوحظ استغلاله لما سمي بـ «فترة الإصغاء للمواطنين البدو» لتسويق خطة برافر نفسها.

ومن المتوقع أن تقدم الحكومة اقتراح قانون خطة برافر المعدل إلى الكنيست، مباشرة بعد تركيب الحكومة، وبدء الكنيست الـ ١٩ لأعماله.

خطة مصادرة أراضي عرب النقب وبكل صيغها هي خطة مركبة وغير واضحة كتبها مستشارون قضائيون من وزارة العدل الإسرائيلية. وبنود الخطة الكثيرة تجعل المواطن البسيط والذي حتى لو رغب في الانضمام إلى الحل الذي تطرحه الخطة لا يستوفي شروطها الأولى.

تبلغ مساحة الأرض «المتنازع عليها» بين العرب من أهل النقب والدولة حوالي ٨٦٧ ألف دونم. في بداية سنوات السبعين من القرن الماضي، فتحت السلطات الإسرائيلية المجال أمام عرب النقب لتقديم طلبات لتسجيل ملكيتهم على الأرض. وبعد انتهاء عملية تقديم تسجيل طلبات الملكية، وصلت مساحة الأراضي التي قدم البدو طلبات لتسجيلها إلى ٨٦٧ ألف دونم. وقد أخرجت الحكومة ٦١ ألف دونم منها خارج المعادلة وأقرت أن هناك ٨٠٦ آلاف دونم «متنازع على ملكيتها». لكن بيغن يتطرق في تقريره إلى ٥٨٩ ألف دونم فقط، حيث لا يشمل في تقريره ٢٧٨ ألف دونم استولت عليها الدولة قبل عملية تسجيل الأراضي أو بعد ذلك، وسجلت رسميًا كأراضي دولة.

ومن الـ ٥٨٩ ألف دونم لا يأخذ التقرير بالحسبان ٢٠٠ ألف دونم آخر لعرب النقب ادعاءات ملكية عليها لكنها ليست تحت تصرفهم. هذه الأراضي صودرت بسبب قانون مصادرة الأراضي من العام ١٩٥٣ وقانون «السلام» الذي تم بموجبه نقل المطار العسكري من سيناء إلى منطقة نفاطيم العام ١٩٨٠. ويضيف بيغن إلى توصياته ٢٠ ألف دونم أخرى «استولى» عليها عرب النقب مع مرور الزمن. أي أن الأرض المأخوذة بالحسبان للمفاوضات - بحسب بيغن- لا تتعدى الـ ٤٠٩ آلاف دونم. من هذه المساحة هناك ٢٨٦ ألف دونم فقط، يستعملها عرب النقب اليوم، منها ١٠٠ ألف دونم أراض جبلية صعبة للاستخدام.

وفي مقارنة بين الاقتراحات الحكومية الثلاثة التي قدمت لحل قضية أراضي عرب النقب منذ سنوات السبعين من القرن الماضي، والتي أعدها إيلي عتسمون، خبير الأراضي وموظف الدولة السابق والذي شغل منصب رئيس «مديرية تطوير البدو»، نرى أن الفروق بين الاقتراحات لا تختلف جوهريا:

إن خطة برافر- عميدرور- بيغن لا يمكن تطبيقها للأسباب التالية:

لا تشمل كل الأراضي التي يطالب بها عرب النقب، فكل ما صودر وسجل على اسم الدولة هو خارج الاقتراح الذي قدمه بيغن. وتبلغ مساحة هذه الأراضي ٤٨٨ ألف دونم (وهي ٢٠٠ ألف دونم أراضي جبل النقب التابعة لعشيرة العزازمة، و٢٠٠ ألف دونم مصادرة في غربي النقب، و٨٨ ألف دونم صودرت في الأعوام الأخيرة عن طريق ما سمي دعاوى مضادة).

بحسب توصيات بيغن سيتم تعويض عرب النقب عن الأراضي التي قدموا عليها ادعاءات الملكية بين الأعوام ١٩٧١- ١٩٧٩ وليس عما كانوا يملكونه العام ١٩٤٨. وبذلك يتراجع بيغن عن توصيات بليئه ألباك، ممثلة وزارة العدل الإسرائيلية ومقدمة الاقتراح الأول في العام ١٩٧٥ التي كانت على استعداد للاستعانة بالصور الجوية البريطانية لإثبات استعمال واستغلال أراضي النقب قبل العام ١٩٤٨ وبالتالي تعويض الناس بموجبها.

توصيات بيغن لا تختلف جوهريا عن خطة برافر، فالجديد في توصياته هو إضافة حوالي ٥٣ ألف دونم آخر والتي من الممكن - نظريًا- أن يحصل عليها عرب النقب مقارنة مع خطة برافر، لكنه في نفس الوقت قلص مبلغ التعويضات المالية عن الأراضي التي لن تُعاد إلى أصحابها بحوالي ١١٠ مليون شيكل. وفي أحسن الحالات سيحصل عرب النقب على ١٤٦٥٠٠ دونم، أي ما يعادل حوالي ١٧٪ مما يطالبون به.

لكن كل هذا لن يحدث ليس فقط لأن خطة برافر- عميدرور- بيغن مجحفة وعرب النقب يرفضونها، وإنما لأن الخطة بكل صيغها وخاصة الصيغة الأخيرة:

لا تطرح حلا لمشكلة العرب الأولى في النقب، ألا وهي قضية هدم البيوت.

تضع تقييدات وضوابط صارمة لا تقبل التفاوض. فالانضمام إلى العملية يتم من دون نقاش مع بنودها وهو شرط أساسي. كما أن مدعي الملكية لديهم فسحة قصيرة من الزمن لا تتعدى الشهرين للانضمام "للتسوية" وإلا خسروا كل أراضيهم.

على مدعي الملكية من قبل سنوات السبعين من القرن الماضي إثبات استغلالهم واستعمالهم الأرض للزراعة.

حجم التعويض يرتبط بعدد المنضمين إلى التسوية. فاقتراح القانون يفرض على مدعي الملكية الوارثين أن يتقدموا بطلب التعويض كشخص واحد (هناك ٢٨٥٠ ملفًا أصليًا لكن عدد الوارثين اليوم يصل إلى ٢٣٨٠٠ وريث وترفض الحكومة الحديث معهم كلا على حدة). وكلما قل عدد المنضمين إلى التسوية من الوارثين تقل كمية التعويض والتي من الممكن أن لا تتعدى العشرين بالمئة.

الخطة لا تقترح حلولا جدية لقضايا الأراضي وادعاءات الملكية في البلدات السبع الثابتة حيث تخطط الحكومة لتهجير سكان القرى غير المعترف بها إلى هناك.

كل من يعيش على أرضه لكنها صودرت وسجلت على اسم الدولة عليه التخلي عنها وتركها خلال فترة قصيرة.

القانون المقترح مبني على لغة القوة والبطش، يجيز الهدم واستعمال القوة والعنف والغرامات الباهظة على المواطنين بما فيها السجن. وهذه الأمور يقررها أعضاء وحدة خاصة أقيمت لهذا الغرض، يظهرون في مظهر موظفين يعملون في الحقل لصالح "تطبيق القانون" وهم رجال شرطة وقضاة في آن واحد.

بيغن يشير إلى "الحاجة" لترحيل وتهجير حوالي ٤٥ ألف مواطن بعد أن "وعد" برافر بتهجير ٣٠ ألف مواطن فقط. ومن المؤكد أن هذا الرقم ليس نهائيا.

بشكل عام لا يوجد جهاز فعلي لحل المشكلة، وإنما هيئة شبه عسكرية يقف على رأسها الجنرال دورون ألموغ، قائد الحرب على غزة في العام ٢٠٠٨، هدفها الصدام مع المواطنين العرب في النقب وليس حل مشكلة الأراضي المتنازع عليها.

الانتخابات أصبحت من ورائنا لكن لم يتغير شيء في النقب. وخطة برافر تطبق يوميا حتى من دون سن قانون. ونحن نرى ذلك من خلال تسريع وتيرة هدم البيوت، وحرث المزروعات، وملاحقة مربي المواشي، وإغلاق الطرقات المؤدية إلى القرى غير المعترف بها، ومن خلال أشكال أخرى من الملاحقة.

لكن عرب النقب ، أصحاب الأرض الأصليين، سيواجهون تسونامي من هذه الممارسات، يبدو أنه قادم لا محالة بعد إقرار قانون برافر في الكنيست في الأشهر القادمة.

إن العشائرية والقبلية في المجتمع العربي في النقب هما حجر عثرة كبير أمام وحدة الناس. والوضع في النقب بعد خطة (بل قل مصيدة) برافر- عميدرور- بيغن مخيف، وصفه خبير الأراضي إيلي عتسمون بأنه "إعلان الحرب على البدو"!.

(*) مدير مكتب عدالة في النقب.

قائمة تبين الفروق بين الاقتراحات الثلاثة التي قدمت إلى عرب النقب لحل قضية ملكية الأراضي

مقدم الاقتراح والعام	ادعاءات ملكية (دونم)	المساحة الفعلية المشمولة في الحل (دونم)	الحد الأقصى للتعويض بالأرض (دونم)	المساحة للتعويض المالي (دونم)	الحد الأقصى لمبلغ التعويض المالي (بالشيكل)
بليئه ألباك – وزارة العدل الإسرائيلية، ١٩٧٥	٨٠٦,٠٠٠	٨٠٦,٠٠٠	٨٣,٩٠٠	٧٢٢,١٠٠	٢,٤٠٠,٠٥٠,٠٠٠
برافر- عميدرور، ٢٠١١	٨٠٦,٠٠٠	٤٠٩,٠٠٠	٩٣,٠٠٠ جزء منها داخل البلدات السبع	٣١٦,٠٠٠	١,٣٨٩,٠٠٠,٠٠٠
بيغن، ٢٠١٣	٨٠٦,٠٠٠	٤٢٩,٠٠٠*	١٤٦,٥٠٠** نصفها داخل البلدات	٢٨٢,٠٠٠	١,٢٨١,٥٠٠,٠٠٠

*مقارنة ببرافر، بيغن أضاف ٢٠ ألف دونم من الأرض المصادرة وعليها ادعاء ملكية

**مقارنة ببرافر، بيغن أضاف حوالي ٥٣ ألف دونم من الأرض المصادرة أو التي ليست تحت سيطرة بدو النقب

تفاقم ظاهرة المشردين ومعدومي المسكن في شوارع عدد من المدن

باحث إسرائيلي لـ «المشهد»: المجتمع في إسرائيل لا يرى المشردين رغم كونهم أكثر فئة سكانية شفافة!

كتبت هبة زعبي:

أصبح المشـردون أو «سكان الشوارع» ظاهرة يمكن رؤيتها في الشوارع والأماكـن العامة في المدن الكبرى في إسـرائيل، وخاصة في مدينة تل أبيـب. وبدأت الظاهرة بالبروز للعيان منذ تسـعينيات القرن الفائت، مع موجة «القادمين الجـدد» الكبيرة والتي أحضرت مليـون مهاجر جديد. ولا يمكن إحصـاء أعدادهم لأن مكوثهم غير ثابت ومتغير، لكنه يحصى بالآلاف، وحجم هذه الظاهرة يزداد مع الأزمة الاقتصادية وأزمة المسكن التي تعاني منها إسرائيل والتي أجبرت فئات سكانية أخرى على الإقامة في الشارع بعد فقدان المسكن.

يخـوض هذا التقرير فـي هذه الظاهرة من جوانـب مختلفة ومتنوعة لفهمها بعمق، ولفهم الأسـباب التي جعلتهم يسـكنون في الشـارع، ومعرفة الصعوبات والمخاطر التي يواجهونها، والطريقة التي تعالج بها إسرائيل الظاهرة.

ويقوم الناشط عمري أبراموفيتش بمساعدة هؤلاء المشردين، ويحضر رسـالته للقب الثاني في الخدمات الاجتماعية عن معدومي السـكن في مدينة تل أبيب. وينشـط في مسـاعدتهم من خـلال فعاليات مختلفة. كذلك أقام بالتعاون مع صديق له جمعية أطلق عليها «كرة قدم لمعدومي السكن»، تهدف لأن تعيد تأهيلهم وأن توفر لهم إطارا طبيعيا لتحسين ظروف حياتهم عبر الرياضة ليشعروا أنهم أشخاص عاديون.

(*) س: حسب رأيك كيف وصل هؤلاء إلى وضع السكن في الشارع؟

أبراموفيتش: ظاهرة «معدومي السـكن» هـي ظاهرة عالمية بدأت في أوروبا مع إقامة المدن الكبرى، وهي مشـكلة منتشـرة في العالم الغربي ودول أخرى، وتتعلق بأسـباب كثيرة. في إسرائيل، كانت هناك صعوبات فـي مراحل معينـة من إقامـة الدولة في اسـتيعاب أفـواج القادمين وإسكانهم في مساكن ملائمة، هكذا كان بعد وقوع «الكارثة» في ألمانيا، وكذلك في سنوات التسعين حين استقبلت إسرائيل مليون قادم جديد. حتى سنوات الـ٩٠ لم يهتموا بظاهرة «معدومي السكن»، وفقط في تلك السنوات ظهرت الحالة للعيان وأجبرت سلطات الرفاه على توفير الموارد الملائمة للاهتمام بمعدومي السـكن، الذين بدأوا فـي البروز في أنحاء المدن الكبيرة.

(*) س: ما هو عدد المشردين في إسرائيل؟ وكيف يتوزعون في البلاد؟

أبراموفيتـش: من الصعب إحصاء عدد «معدومي السـكن»، لأن العديد منهـم ينام فـي أماكن خفية. كمـا أن تعريف «معدومي السـكن» في إسـرائيل لا يضـم فئات سـكانية كاملـة، كآلاف طالبي اللجـوء الذين يعيشون في الشـارع أو في أماكن لا تناسـب عيش البشر. الاحصائيات المتوفرة من أقسـام «سـكان الشارع» تضم الأشـخاص الذين يعيشون بصورة فعلية في الشـارع وينامون فيه. ووصـل عددهم العام ٢٠١١ الى ٢٠٠٠ مشـرد لدى سلطات الرفاه. ويجب الإشـارة إلى أن حوالي نصفهم في تل أبيب. ووفق معطيات قسـم «سكان الشـارع» في تل أبيب يوجد ٩٣٥ معدومي سـكن ومشـرد، وفي القدس ٢٣٣ وفـي حيفا ١٥٠، إضافة الى مئات موزعين في المدن المختلفة. وتقدر خدمات الرفاه وجود ١٠٠٠ «ساكن شارع» غير معروفين لديها وجهات أخرى تقدر وجود ما بين ٥٠٠٠ حتى بضع عشرات الآلاف من «معدومي السكن» (وليس سكان الشارع) في أرجاء إسرائيل.

(*) س: ما هي خلفيتهم الاجتماعية الاقتصادية؟ وما هي أصولهم؟

أبراموفيتـش: في الماضي كان أغلبهـم أو جميعهم من القادمين من الاتحاد السـوفياتي سـابقا. لم يتم اسـتيعاب العديـد منهم بصورة كافية في البلاد، لـم يتعلموا اللغة العبرية وكانوا بدون شـبكات دعم. عادة كان يمكن أن نجد بينهم أشـخاصا متعلميـن جدا، لم ينجحوا في التأقلم مع المجتمع الإسـرائيلي ووجدوا أنفسـهم في الشـارع. اليوم يشكل القادمون من الاتحاد السوفياتي سابقا ٥٠٪ بين معدومي السكن (أو«سـكان الشـارع») والسـبب هو أنه مرت ٢٠ سـنة على قدومهم، وأن الأزمة الاقتصادية في البلاد جلبت فئات سـكانية أخرى للشـارع. أغلب الذين يأتون إلى الشـارع هم من طبقات اجتماعية واقتصادية منخفضة وعاشوا الفقر أو كانوا على شفا الفقر أو مروا بمشاكل شخصية، مثل طلاق، وانهيـار اقتصادي، وموت أحد أفراد العائلة، أو أدمنوا المخدرات ووجدوا أنفسهم في الشارع.

(*) س: ما هي أبرز المشاكل التي يعانون منها؟

أبراموفيتش: المشـكلة الأبرز بين معدومي السـكن هي الإدمان على أنواعـه، فمن النادر أن تجد «سـاكن شـارع» غير مدمن علـى الكحول أو السـموم. السـبب في أن الإدمان يشكل اسـتراتيجية للبقاء في الشارع وهي تسـاعدهم للتخفيف من الألم والخزي المتعلق بالحياة في الشارع. في تل أبيب على سـبيل المثال، ينقسـم «سكان الشارع» بين المدمنين علـى الكحول والمدمنيـن على الهيروييـن. بالاضافـة لذلك، يعانون من مشـاكل صحية صعبة، فالمدمنون على الكحول يصيبهم مرض «الصرع» أو «سـرطان الكبد» بسـبب الشـرب، والمدمنون علـى الهيروييـن يمكن أن يصابوا بعدوى HIV والتهاب الكبد بسـبب اسـتعمالهم لإبر ملوثة، ويعانون من عزلة شـديدة وكبيرة في الشارع، حتى بين الذين يتجولون في مجموعات.

(*) س: كيـف يجدون لقمة عيشـهم؟ هل يمكـن أن يصلوا لوضع لا يجدون فيه طعاما وأن يموتوا من الجوع؟

أبراموفيتش: الحقيقة أن هناك مطاعم ومطابخ تقدم لهم الطعام، لكن عادة يمكن إيجاد مشردين يتجولون في الشارع عدة أيام مع معدة فارغة لأنهم لا يمتلكون القوة للبحث عن الطعام، وهي مهمة ليسـت سـهلة ولا تأتي بسـهولة. المشـردون في تل أبيب يعتاشون من جمع القناني البلاسـتيكية والحديد وبيعها، ومن العمل في سـوق الكرمل مقابل أجر زهيد، ومن جمع الصدقات.

(*) س: كيف يواجهون حالات الطقس الصعبة؟ وأين ينامون؟

أبراموفيتـش: مات في العام ٢٠١١ أكثر من ٤٦ مشـردا في إسـرائيل، أغلبهم بسـبب الأضرار الناجمة عن الشـرب (يموتون بسبب الجفاف في الصيف الحار وانخفاض حرارة الجسـم في الشـتاء البـارد). ويمكن أن ينـاموا في الأماكن المعدة لأمثالهـم في تل أبيب في الليل، لكن أغلبية المشـردين يمتنعون عن التوجه لهناك، لأن المكان يشكل خطرا عليهم بسـبب وجود مشـردين آخرين يمكـن أن يؤذوهم. في الشـتاء ينامون في أماكن متروكة غير ملائمة لمعيشـة البشـر، مثل غرف الزبالة وبيوت الأدراج، وتحـت الحوانيت وفي أي مكان يتدفأون بـه. في الصيف ينام العديـد منهـم على شـاطئ البحر. يجب الإشـارة إلى أنه لـدى مقارنة إسرائيل مع أوروبا والولايات المتحدة فإن الطقس لدينا مريح ويمكن في أغلب أشهر السنة النوم في الخارج.

(*) س: هل توجد عائلات تعيش في الشارع؟

أبراموفيتش: من النـادر إيجاد عائلات كاملة تعيش في الشـارع، لأن وزارة الرفـاه تهتم بكل قاصر تحت جيل الـ١٨. أيضا يمكن ايجاد عائلات مرت بظروف اقتصادية صعبـة وتعيش في خيمة بعد أن فقدت بيتها، لكن وزارة الرفاه تهتم بالقاصرين من أبناء العائلة.

(*) س: كيف يتعاملون مع الشرطة؟

أبراموفيتش: وصف العديد من المشـردين أمامي كيف تقوم الشرطة بإزعاجهـم بصورة يوميـة. برأيي، الشـرطة تخاف منهـم لأنهم فئة سـكانية متنقلة جدا وعليها الإشـراف عليهم. بالذات الفئة السكانية الأكثر استبعادا هي الأكثر انزعاجا من الشرطة.

(*) س: هل ينالون مسـاعدة من جهات ليسـت حكومية؟ وكم جمعية تعمل حاليا على مساعدتهم؟

أبراموفيتـش: علـى الرغـم من وجـود آلاف مـن «معدومي السـكن» والمشـردين، لكن فقـط في السـنة الأخيـرة لربما بعـد الاحتجاجات الاجتماعية العام ٢٠١١ انطلقت جمعيات جديدة لمساعدتهم. قبل ذلك عملت جمعية واحدة أطلق عليها «جاجون» (سقف) تابعة لشخص اسمه جلعاد حريش، وهذه الجمعية تدير مأويين لـ «سـكان الشـارع»، وتقدم لهم إمكانية المبيـت ووجبات مجانية. وأقمنا أنا وصديقي جمعية «كرة قدم لمعدومي السكن» وآمل أن تقام جمعيات أخرى.

(*) س: إلى أي مدى يوجد وعي اجتماعي لوجودهم؟ وهل تشكل البيئة الاجتماعية عاملا داعما أم عاملا مسببا للمعاناة بالنسبة لهم؟

أبراموفيتش: المشـردون أو معدومو السـكن هم أكثر فئة سـكانية شـفافة نراها في الأماكـن العامة، لكـن عمليا نحن لا نراهـا، ذلك بأن للمجتمـع العديد مـن الآراء المسـبقة ضدهم، فهـو يعتبرهم مرضى نفسيين، وعنيفين، وأشخاصا غير معنيين بالرجوع للعيش في المجتمع. ووجدت هـذه النظريات من منطلقات الخوف من التعرف على المختلف، والرغبـة فـي إبعاد من يهدد سـلامة المجتمع. بالتأكيـد يوجد بينهم مرضى نفسيون، وأشـخاص عنيفون، وحتى مجرمون، لكن أغلبهم ليسوا كذلك. الأفكار المسبقة ضدهم تبدأ من المجتمع، وتستمر عند الطبيب، والشرطة، وحتى لدى العاملين الاجتماعيين.

لقد أطلقت على بحثي اسـم « تجربة الحرية لدى معدومي السـكن»، واكتشفت أنه يوجد لدى قسم منهم شعور قوي بالحرية، وأن أغلبهم يرغبـون في أن يعيشـوا حياة طبيعة، وتقريبا لـم يختر أي منهم أن يكون مشـردا. إنهم أشخاص مثلنا، ويتعطشـون للعلاقة الإنسانية الدافئة.

مدير القسم الخاص بـ «سكان الشوارع» في بلدية تل أبيب: لا يمكن حل الظاهرة!

بسـبب كون تـل أبيب أكثـر المدن التي تشـهد ظاهرة المشـردين ومعدومي المسـكن، وجهنا عددًا من الأسئلة إلى يوآف بن آرتسي، مدير القسم الخاص بـ «سكان الشوارع» في بلدية المدينة.

(*) س: ما هو حجم ظاهرة «المشردين» في مدينة تل أبيب؟ وما هو عدد الملفات التي تهتمون بها؟

بن آرتسـي: نهتم حاليـا بحوالي ٥٠٠ ملف، بالإضافة إلى مئة مشـرّد آخرين يمكثون في الشـارع، لكنهم في هذه المرحلة يرفضون التعاون معنا وقبول مسـاعدتنا. وبالرغم عن الجـولات التي نقوم بها ليلا ونهارا، وتوزيعنا للأغطية والمشـروبات الحارة، إلا أن هذا لم ينفع معهم، ونحن حاولنا التواصل معهم وجعلهم يثقون بنا، لكنهم يصرون على رفضهم لكافة مساعداتنا ويفضلون البقاء في الشارع.

الناشط عمري أبراموفيتش.

(*) س: هل هناك قانون يساعدكم؟

بن آرتسـي: إن هـدف جولاتنا هـو البحث عن حـالات تدهور وضعها الصحي، ودائما نحاول أن نطلب لهم سـيارة إسـعاف في حال رغبوا في ذلـك، لكن لا يمكن إجبارهـم في حال رفضهم إخلاء المـكان، فالقانون يمنعنا من ذلك، لكن إذا ما تدهور الوضع أكثر من اللازم نستخدم «قانون المأوى» فقط في حالات قليلة.

(*) س: إلى أي مدى نجحتم في التقليل من حجم الظاهرة؟

بن آرتسي: نجحنا في حالات كثيرة في مساعدتهم ونقل العديد منهم للسـكن في مأوى، وتوجيههم لنيل مساعدة من وزارة الإسكان في إيجار الشـقق، لكن من الصعب إحصاء عدد الحالات، من السـهل إخراجهم من الشـارع لكن من الصعب إخراج الشـارع من الداخل لأنه يصبح نمط حياة يصعب عليهم التأقلم مع حياة جديدة.

(*) س: هل تهتمون بالمشردين من طالبي اللجوء؟

بن آرتسي: هؤلاء ليسوا خاضعين لقسمنا، لكن يوجد في البلدية قسم مخصص للعمال الأجانب.

(*) س: ما هي خططكم المستقبلية؟

بن آرتسـي: لدينا ٣ أماكـن إقامة لهم، واحد للنسـاء، وثان لمتعاطي المخدرات، وثالث لأشخاص كفوا عن تعاطي السموم، ويمكنها استيعاب ١٠٠ شـخص. نحن نخطط لإقامة مأوى جديد يشـمل عـددا أكبر منهم للتقليل قدر الإمكان من حجم الظاهرة فليس بالإمكان من حلها.

وجهة نظر خبير قانوني

المحامي غيل جان- مور: القانون الإسرائيلي يفتقر إلى أي بند يتعلق بحقوق معدومي السكن!

يتابع المحامي غيل جان- مور، من خلال عمله في «جمعية حقوق المواطن»، قضايا المسـكن في إسـرائيل. وقد أعد قبـل فترة بحثا وتقريرا شـاملا عن «معدومي المسكن في البلاد والمشردين».

وتطرقنا في سياق هذه المقابلة معه إلى الجانبين القانوني والحقوقي في القضية.

(*) س: كيف يعرّف القانون الإسـرائيلي المشـردين الذين يعيشون في الشوارع والساحات العامة ومعدومي السكن؟ ما هي حقوقهم وواجباتهم؟

جان- مـور: هناك نقاش حـول التعريف الصحيح، وتسـتند القوانين في العديـد من الـدول المتقدمة إلى وجود حـالات مبيت أو تواجـد فعلية في الشـارع، وهي حالات تنقسـم لعدة فئات، مثلا هناك ما يطلق عليه التواجد في «سـكن غير مناسب»، حيث نجد أشخاصا يعيشون في مساكن غير ملائمة لسكن البشر ويفتقدون الكثير من الحقوق، وهناك أيضا «المشردون» (سكان الشـارع)، أي الأشـخاص الذين لا يمتلكون مسـكنا ويعيشـون في الشوارع والساحات العامة أو الأماكن المهجورة أو يتواجدون في أطر مؤقتة كالملاجئ الخاصة بالمشـردين والمؤسسات الأخرى. وفي القانون الإسرائيلي لا نجد أي مصطلح قانوني يؤطر معدومي السـكن، لكننا نجد مصطلح «سكان الشارع». ومفهوم المصطلح ضيق جدا، ويجب أن يتوفر شـرطان أساسـيان تراكميان للاعتراف بالأشخاص كـ «سـكان شارع». أولا، يجب أن يعيش فعلا في الشارع أو فـي سـاحة عامة أو بيت مهجور؛ ثانيا، يجب أن يمتلك سـمات شـخصية كانقطاع العلاقة العائلية، والشـعور باليأس، وعدم القدرة على التغلب على المشـكلة، والإدمان على شـتى أنواعه. وليس كل شخص يعيش في الشارع يمكـن أن يتم الاعتـراف به في هذا «الإطار» حتى ينـال الحقوق المخصصة للمشـردين الذين يعيشون في الشـوارع. وهناك مطالبات بتوسيع الحالات التي يشملها التعريف.

(*) س: وما هي هذه الحقوق؟

جان- مـور: لديهم حقـوق كأي مواطنيـن عاديين، وحقـوق أخرى خاصة بهم كالحق في أن ينالوا المسـاعدة من القسـم الخاص في البلدية المهتم بشـؤونهم، ويجب على كل بلدية توفير قسم خاص لـ«سكان الشارع». ويوجد في إسرائيل على الأقل ١٥ قسـما، ومن واجب هذا القسم التابع لوزارة الرفاه مسـاعدة «سـكان الشـارع» وتوجيههم لنيل كافة الحقوق المستحقة لهم ودعمهم، وأن يسـاعدهم في توفير مأوى ليعيشوا به، وتتوفر في كل بلدية أماكـن مختلفة تخصص لاحتوائهم في إطارها وفـق حالة كل منهم، كذلك هناك أماكن لإيوائهم لفترات زمنية طويلة كمؤسسات مخصصة لكبار السن الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية.

(*) س: هل وجودهم في الشارع أو الساحات العامة مخالف للقانون؟

جان- مور: بالصدفة أعالج حاليا ملفا قضائيا في محكمة الشؤون الإدارية أثير فيه السـؤال: هل يمكن لمراقبي البلدية طرد المشردين الذين يمكثون في الأماكن العامة ومصادرة أغراضهم؟ أولا، التواجد في الشارع أو الأماكن العامة ليـس أمرا مخالفا للقانون، وممنوع أن يتم إخلاء أي شـخص من الشـارع لأي مؤسسـة كانت بالقوة إلا في حالات معينة يتيحها القانون وهي قليلة جدا. نواجه حالات تصبح فيها تصرفات المشـردين في الأماكن العامة سلوكيات مخالفة للقانون من خلال سن قوانين مساعدة وتعليمات تصدر من البلديات توضح أمورا ممنوعة ومسـموحة في الأماكن العامة، وتكتب هذه التعليمات بطريقة شـاملة وموسـعة، يصبح فيها كل تصرف يقوم به المشـردون في الأماكن العامة مخالفا للقانون، وهذا يمكن مفتشي البلدية من مصادرة أملاك وأغراض هؤلاء المشـردين، لكن يمنع على هؤلاء إخلاء المشـردين أنفسهم، لكن في نفس الوقت فإن مصادرة أغراضهم هو أمر يهدد بقاءهم ويؤثر على حياتهم، ونحن قدمنا شكوى قضائية باسمهم جراء مصادرة مفتشي البلدية للعديد من أغراض المشـردين «سـكان الشـارع»، وادعوا أن ما حدث جاء في سـياق إخلاء خيام المحتجين بالخطأ، وطلب منا إعادة تقديم الشكوى مجددا بعد ستة أشهر وقدمناها مجددا لأن المضايقات استمرت من خلال استخدام هذه القوانين المساعدة، وشددنا في شكوانا على أن هذه أغراض يحتاجونها لبقائهـم أحياء. وقبلت المحكمة شـكوانا وأكدت أنه ممنـوع مصادرة هذه الأغراض إلا في حالات خاصة

(*) س: ما هي العوامل والأسباب الأبرز التي تدفع هؤلاء للسكن في الشارع؟

جان- مور: هناك عدة أسباب وعدة نظريات. يتحدث بعض الباحثين اليوم عن دمج بين العوامل البنيوية وعوامل بيئية وشـخصية. ومن العوامل البنيوية: نقص في الشقق الصغيرة، وصعوبة في إيجاد مساكن بأسعار معقولة، وعدم مراقبة أسعار الشـقق، وتسـهيل عمليات الإخلاء. كل هذه العوامل تسهل الوصول للشـارع. وهناك أسـباب ناتجة عن أحداث خطرة تقع معهم والتي يمكـن أن تكون نتيجة حدوث طـلاق، وإصابة بمرض، وحالة وفاة في العائلة، وإفلاس، وتورط في مشاكل، وفصل من العمل، فكثير من العائلات تتأقلم في اتزان مع نفس الدخل وحين يحدث خلل في هذه الموازنة فإنها لا تسـتطيع مع الوضع الجديد، كذلك نجد أشـخاصا يعيشون في مجموعات وبيئة خطرة كالمهاجرين. كما أن الأشـخاص ذوي المقدرة النفسـية والعقلية المحدودة يتهددهم دائما خطر الانزلاق للشارع.

المحامي غيل جان- مور.

(*) س: ما هي المخاطر التي تتهددهم نتيجة وجودهم في الشارع؟

جان- مور: هناك أمور كثيرة قسـم منها أخطـار تتهدد حياتهم، ففي كل عام يموت عدة أشـخاص منهم بسـبب التجمد من البرد، وأيضا وجودهم في الشارع يهدد صحتهم، ويعرضهم لخطر الإجرام والعنف، وخطر الجوع. وأيضا استمرار وجودهم في الشـارع يصعب حياتهم أكثر، فمثلا ستكون إمكانية إيجادهم لعمل أصعب بسبب مكوثهم مدة طويلة في الشارع، والشكل الذي يكتسبونه بسبب ذلك يجعل المشغلين ينفرون منهم ولا يقبلون تشغيلهم. وهم معرضون أيضا لمضايقات من قبل مطبقي القانون من مفتشـين ورجال شرطة، وهناك حالات تدخل الشرطة فيها ضروري، لكن في حالات أخرى يبالغ المفتشـون ورجال الشـرطة في ردة فعلهم حيال المخالفات التي تصدر من هؤلاء المشـردين ويعتقلونهم لأسـباب لا تسـتحق، وبدون تدقيق مسبق للشـكوى. إضافة لذلك هم يفتقدون لكافة الحقوق الأساسـية التي تتوفر لأي انسـان عادي، كالحق في الخصوصية والاحترام والمسـكن. وكلها حقوق تنقصهم.

(*) س: مـا هي الحلـول التي تقترحهـا «جمعية حقـوق المواطن» لهذه المشكلة؟

جان- مور: أولا، يجب اعتماد سياسـة شاملة في هذا المجال وأن يقام جسم مؤسسـاتي واحد يجمع كافة الأطر التي تهتم بقضايا «معدومي السـكن»، فاليوم كل وزارة تختص بحل مشاكل لفئات من المواطنين المسجلين لديها استنادا لمشاكلها، فوزارة الإسكان تهتم بـ «معدومي السكن»، ووزارة الرفاه تهتم بالمشـردين «سكان الشـوارع»، ووزارة الصحة تهتم بالأمور الصحية. على هذا الجسـم أن يهتم بكل جوانب قضية «انعدام المسكن» وإيجاد حل شـامل للجميع يتضمن حل مشكلة الإسكان مع تقديم مساعدات اجتماعية، ومساعدة في إيجاد عمل، ومساعدة في مجال الصحة، ويجب تقديم المساعدة من جميع نواحي الحياة اليومية لهذا الشخص الذي وصل للسكن في الشارع. الأمر الثاني، يجب التشـديد على منع انهيار الوضع والحيلولة دون وصولهم إلى الشـارع من خلال المسـاعدة مسبقا في حل مشـاكلهم، فهذه العملية ستكون أسـهل من عملية إعادته من الشارع إلى الحياة العادية. ثالثا: يجب العمـل على تغييـر الأفكار المسـبقة وتغيير الصـورة النمطية عنهم في أنهم أشـخاص مخالفون للقانون ومجرمون. رابعا: يجب إيجاد حلول للسـكن وزيادتها، فوضع الملاجئ المتوفرة حاليا مزر، ويجب توفير ملاجئ أكبر وأكثر وشقق متنوعة يمكنها أن تحتوي عائلات في صورة أفضل. وبخصوص السكن الثابت، نحن نشـجع سياسـة «السـكن أولا» أي التوقف عن استخدام النزل والمؤسسـات التي تضم دائمـا «معدومي السـكن»، وأن يتوفر لديهم إطار عادي مع كافة الخدمات المختلفة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»